



# نهج للتغيير المجتمعي والسياسي

ضمن مشروع الشباب الفلسطيني من أجل التغيير "متحركين"

متحركين

# نهج التغيير المجتمعي والسياسي

ضمن مشروع الشباب الفلسطيني من أجل التغيير "متحركين"

مؤسسة الرؤيا الفلسطينية

2015

إعداد: يحيى حجازي  
مراجعة وتدقيق: رامي سمارة

---

مؤسسة الرؤيا الفلسطينية  
Palestinian Vision  
[www.palvision.ps](http://www.palvision.ps)

---

بدعم من: برنامج الشباب الفلسطيني - الكويكرز

القدس، 2015



American Friends  
Service Committee  
Working together to address



**Brot**  
für die Welt

1	تقديم الدليل	09
2	أهداف الدليل	
2.1	الأهداف المعرفية	15
2.2	الأهداف السلوكية - الاتجاهية	15
3	الأساس النظري	
3.1	التغيير الاجتماعي	18
3.2	بلورة الهوية والانخراط في التغيير المجتمعي	22
4	المهارات اللازمة للتغيير الاجتماعي وإدارة الحملات	
4.1	كتابة الأوراق السياسية	28
4.2	التواصل مع الجمهور والظهور الإعلامي	35
4.3	حملة المناصرة ومراحلها	37
4.4	تمويل حملة المناصرة	49
4.5	الشبكات الاجتماعية والتقنيات الأخرى في المناصرة	50
5	الملاحق	59



تقديم الدليل

يعتبر هذا الدليل خلاصة تجربة قامت بها مؤسسة الرؤيا الفلسطينية بالشراكة مع جمعية الشباب العرب بلدنا والشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، وهيئة خدمات الأصدقاء الأمريكية (الكويكرز) على مدار عامين، من خلال مشروع الشباب الفلسطيني من أجل التغيير في فلسطين، موزعة في قطاع غزة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والضفة الغربية.

دأبت مؤسسة الرؤيا الشبابية كمؤسسة قاعدية ومنذ نشأتها على رعاية الشباب الفلسطيني ولفت الانتباه لقضاياه المختلفة، سواء في مجالات التعليم والتأهيل المهني والتوجيه الوطني والاجتماعي، وإثرائه بالأدوات المختلفة فنيا وإعلاميا واجتماعيا وغيرها، ليتمكن من التعبير عن نفسه وعن آرائه بطرقه الخاصة، ولكي يعطي لمجتمعه بطرقه الخاصة أيضاً.

لم تتوقف المؤسسة عن توجيه الشباب في أخذ دور ريادي في تغيير واقعهم الصعب في الأراضي الفلسطينية عموماً وفي مدينة القدس المحاصرة على وجه الخصوص، فثلث الفلسطينيين من الشباب، وهذا مؤشر مهم لتحديد ثقلهم في أي تغيير يروونه مناسباً ويريدونه على أرض الواقع، سواء من خلال الحراك السياسي والانتخابات أو من خلال القيام بالتفاوض مع صانعي القرار والمؤثرين في السياسات والضغط عليهم، بغض النظر عن المنطقة الجغرافية في هذا الوطن.

هذا الدليل أحد أدلة قامت مؤسسة الرؤيا الفلسطينية بإعدادها في السنوات الماضية، في محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

1. إكساب المعرفة في المجالات الحياتية المختلفة.
2. إكساب اتجاهات ومواقف ومشاعر إيجابية تجاه قضايا تتناولها الأدلة.
3. إكساب مهارات وسلوكيات تساعد الفرد في حل مشاكله، والتعامل مع القضايا المطروحة بأحسن حال وبإيجابية.

نوجه هذا الدليل إلى كل شاب وشابة لديهم ما يقدمونه لهذا المجتمع، فالتغيير المجتمعي يبدأ بفكرة نسعى جاهدين من أجل الحشد لها وتحقيقها في نهاية المطاف.

كثيرة هي الحاجات المجتمعية، وكذلك القضايا التي تؤثر في حياة كل مّثّا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي كثير من الأحيان نرى أنفسنا راغبين أو حتى مضطرين إلى تغيير واقع صعب نعيش فيه، ولا نعرف ما يتوجب علينا فعله، وكيف نتواصل مع الجمهور من ناحية، ومع المسؤولين وواضعي السياسات في البرلمان أو البلديات أو حتى في الشركات التجارية من الناحية الأخرى، وغالباً لا نعلم من أين نبدأ. يأتي هذا الدليل ليعطي ويتوضع بعض المعارف للجيل الشاب الراغب بالتغيير، ليتمكن من وضع الأفكار على ورق، وعرضها بطريقة مناسبة أمام واضعي السياسات والحشد لها وإخراجها إلى نور الحياة.

نأمل من خلال هذا الدليل إضافة باقة من المعارف والاتجاهات والسلوكيات في مجال جديد، يمكن أن يساعد الشباب في إدارة حملاتهم بطريقة فعالة ومرنة وواقعية ومنهجية.

رامي ناصر الدين

مدير مؤسسة الرؤيا الفلسطينية

# أهداف الدليل

## 2.1 الأهداف المعرفية

التعرف على مصطلحات ومفاهيم أساسية في مجال الحملات المجتمعية.  
التعرف على مجموع الأدوات المستخدمة لإدارة حملة مجتمعية بصورة جيدة، كالشبكات المجتمعية ووسائل الإعلام كالتلفاز والراديو والمناشير الورقية وما إلى ذلك.  
التعرف على معايير تقييم الحملات.  
التمييز بين الممارسات الجيدة والممارسات السيئة في إدارة الحملات المجتمعية.

## 2.2 الأهداف السلوكية - الاتجاهية

رفع مستوى الدافعية والرغبة لدى الشباب لأخذ دورهم في التغيير المجتمعي.  
اكتساب مهارة كتابة ورقة سياساتية مقنعة وواضحة وشاملة.  
إدارة حملة بشكل جيد.  
استخدام وسائل التواصل بصورة جيدة ترفع من نسبة اهتمام الناس بالحملة.  
تجنيد الأموال من المهتمين ووضع خطة سليمة لصرفها.  
تقييم الحملة بصورة حقيقية وعلى أساس علمي.

أهم مميزات هذا الدليل هو **مرونة الطرح**، حيث يمكن استخدامه كمرجع لكل من يرغب بالتخطيط لحملة تغيير مجتمعي أيا كانت وبأي مكان كان. فالتسلسل بالطرح والأمثلة المرافقة لكل قسم من أقسام هذا الدليل تساعد الشباب على فهم المطلوب في كل مرحلة، كما أن الإرشادات المقترحة أخذت بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على مبادئ إرشاد البالغين، كون الدليل صمم خصيصاً للشباب بعمر 18-24 سنة.

إضافة إلى ذلك، ارتأينا في هذا الدليل أن نوجه عناية المستخدمين في الهامش السفلي إلى المراجع التي تم الاستعانة بها، والتي يستطيع القارئ الاستفادة بها والاستفادة منها، إيماناً منا بأن العالم مليء بالتجارب وما هذا الدليل إلا واحدة منها.



الأساس النظري

كل فرد يعيش على هذه البسيطة له الحق في الحصول على حقوقه الأساسية، وعلى الذين اختارهم ليكونوا ممثلين عنه في البرلمانات الديمقراطية أن يكفلوا له هذا الحق ويعملوا جاهدين لتحقيقه.

في ظل الوضع السياسي القائم في فلسطين، والمتمثل بسلطة الاحتلال القامع للحريات والحقوق الأساسية؛ يصبح التغيير الاجتماعي أمراً أكثر إلحاحاً، وضرورة التغيير حتمية من أجل التحرر والحصول على حياة أفضل.

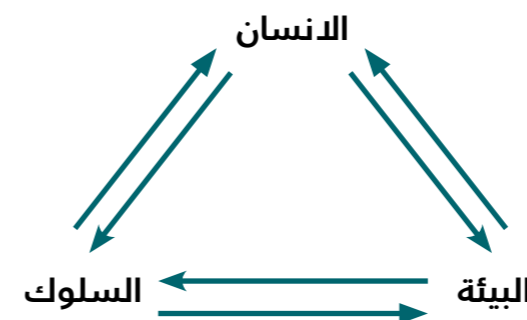
أما على المستوى المحلي، ولأسباب كثيرة، لا يلتزم أصحاب الشأن في القيام بواجباتهم والتزاماتهم وتحويل استحقاقات الناس إلى واقع معاش، إما لإهمالهم وقلة متابعتهم للقضايا المجتمعية، أو بسبب ظروف قاهرة لا سيطرة عليها أحياناً، وبالتالي نجد الناس أحياناً مضطرون لتنظيم أنفسهم والتعامل مع تلك الظروف للتخفيف من حدتها، محاولين الضغط على صانعي القرار في الحكومة أو البلديات أو المؤسسات، أو على المحتل -في الحالة الفلسطينية- للعمل على حلها.

إضافة إلى ذلك، هناك سلوكيات وعادات سيئة وتقاليد وأفكار نمطية قد تدمر المجتمع في حال انتشارها وتفاقمها، وعلى المجتمع المدني عامة والشباب خاصة أخذ زمام المبادرة والعمل على تغيير تلك المعتقدات والسلوكيات، ومساعدة المجتمع على التخلص منها، واقتراح بدائل أكثر مدنية وتحضراً وأقرب إلى الحفاظ على الحقوق المدنية للمواطنين، والعمل على ترسيخ تلك البدائل في عقول من نعيش معهم.

يعتبر التغيير المجتمعي تحدياً كبيراً لمن يقوم به، إذ أن أي تغيير نود القيام به وتوعية الناس حوله لن يكون سهلاً، لاسيما أنه يعتمد على تغيير معارف الناس واتجاهاتهم ومشاعرهم حول قضية معينة، ومن ثم سلوكياتهم.

## ماذا نقصد بالتغيير الاجتماعي Social Change؟

علينا أن نعي تماماً أن أي جهد يبذل في تغيير واقع صعب من خلال تغيير سياسات عامة أو تغيير مواقف وسلوكيات أبناء شعبنا إلى الأفضل؛ يعتبر قمة ما يمكن الوصول إليه في أي حملة نقوم بإدارتها بالتعاون التام مع أبناء المجتمع، من خلال إشراكهم في عملية التغيير. تغيير الإنسان يضمن لنا تغيير البيئة التي يعيش فيها، وبالتالي تغيير سلوكه، والعكس صحيح.



يعرف التغيير الاجتماعي في علم الاجتماع بأنه تحول اجتماعي يحصل في النظم الاجتماعية والثقافية في أي مجتمع، ويمكن أن يحصل التغيير في السلوك الاجتماعي، أو المنظومات الإدارية، أو المؤسسات الاجتماعية أو على مستوى العلاقات بين الناس.

يشير التعريف إلى تغير يحصل نتاج تطور طبيعي للبشر في إطار جغرافي معين، أو قد يكون نتاج ثورات قام بها مجتمع مضطهد ضد واقع فرض عليه من قبل المجتمع نفسه أو من قبل مجموعات دخيلة عليه.

### ومن الأمثلة على التغيير الاجتماعي الذي حصل نتيجة ضغوطات مرّ بها البشر:

- الثورة النسوية
- حركات التحرر من العبودية والاحتلال
- مقاطعة الاحتلال
- مجموعات الضغط التي طالبت بالالتزام بحقوق الانسان، وحقوق المعاقين والمرضى، وحقوق الأطفال، والدفاع عن البيئة وغير ذلك.

قد يكون مصدر التغيير الاجتماعي بشكل عام -وفي الحالة الفلسطينية بشكل خاص- ضرورة مدفوعة بقوى دينية، أو ثقافية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو علمية أو تكنولوجية.

من المهم توضيح أن الإنسان ما لم يكن ليتطور ولظل قابلاً حتى اليوم في كهفه؛ إذا يعي التغييرات والاحتياجات المتجددة في المجتمعات البشرية، وضرورة إجراء تغيير في منظوماته الحياتية، بما يمكنه من تحسين ظروف حياته والتأقلم مع التغييرات المتسارعة التي ليس له غالباً تأثير مباشر فيها.

هناك 6 مميزات للتغيير الاجتماعي سواء كان ذلك بمبادرتنا نحن أو كان التغيير ناتج عن مؤثرات ليست لنا سيطرة عليها:

1. التغيير الاجتماعي هو عملية تحصل في كل ثانية نعيشها.
2. هو عملية تجري نتيجة مبادرة شخص ما، ولكن في الكثير من الأحيان من دون التخطيط لها.
3. كثيراً ما يحصل التغيير الاجتماعي نتيجة جدل وخلاف بين أطراف ومركبات في المجتمع الذي نعيش فيه، أو نتيجة تصادم بين قوى محلية وقوى عالمية.
4. تختلف التغييرات الاجتماعية من ناحية ثقلها وأهميتها بالنسبة لأفراد المجتمع.
5. إن أي تغيير اجتماعي لا يتوقف عند المجال الذي تم التغيير فيه، ولكنه يؤثر بالضرورة على مجالات أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة به. يمكن تشبيه هذه العملية بالدوائر التي يصنعها حجر يقذف في بركة ماء، فنرى أن نقطة سقوط الحجر تخلق أمواجاً وتأثيراً أوسع مما كان مخططاً له في البداية.

مثال: أرادت مجموعة من سكان قرية في إحدى الدول الضغط على السياسيين من أجل



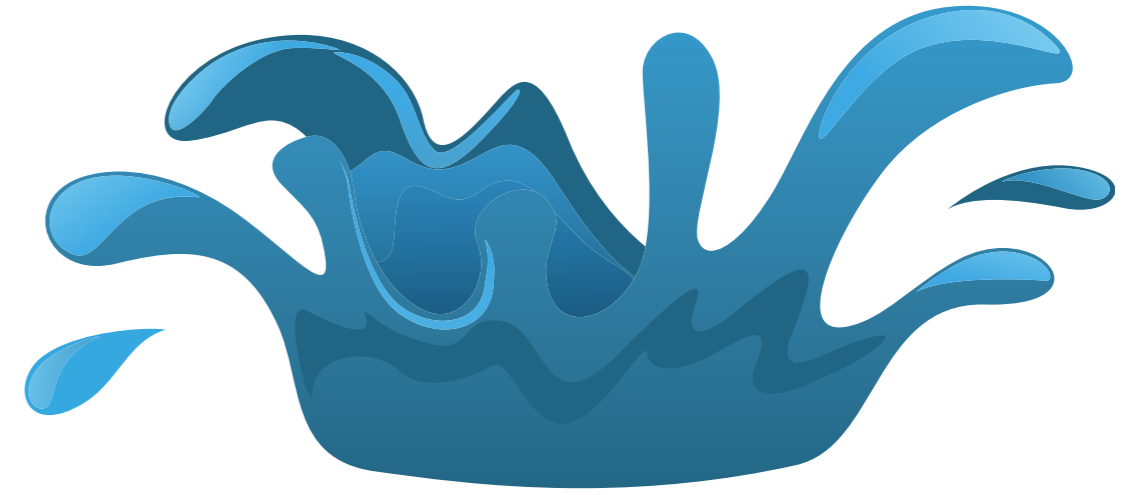
## ماذا نقصد بمشاركة الشباب في التغيير السياسي؟

نقصد بالمشاركة السياسية في هذا الدليل الاستفادة من الأطر السياسية الشرعية القائمة لعمل تغييرات اجتماعية تهم الشباب والمجتمع الفلسطيني عموماً، سواء من خلال الانتخابات أو من خلال التعبئة ضد ممارسات اجتماعية وسياسية غير مقبولة قد تتناقض مع حقوق المواطن، أو من خلال التعبئة من أجل وضع سياسي أفضل، كالتعبئة لقضية الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، والتعددية، والتمثيل البرلماني الأفضل وما إلى ذلك.

منظومة الميكرو	الفرد وعلاقاته المباشرة مع محيطه، كالأُسرة والأصدقاء والأقارب.
منظومة المازو	التواصل بين الأهالي، والتواصل بين الأهالي والمدارس التي يتعلم فيها أبناءهم، ولجنة الحي وما إلى ذلك.
منظومة الإكسو	النادي والمركز الرياضي في المنطقة، والمؤسسات المجتمعية العاملة في المحيط، والمسجد والكنيسة وما إلى ذلك.
منظومة الماكرو	قوانين المجتمع، والأعراف والتقاليد، والوضع الاقتصادي العام، والوضع السياسي العام وما إلى ذلك.
منظومة الكرونو	الأحداث العالمية والتي تحدث تغييراً في المجتمعات، كالثورات وما سمي بالربيع العربي، وانهيار التوأمين، والثورة النسوية في العالم وما إلى ذلك، إضافة إلى التغييرات الجذرية التي تحصل في حياة الفرد كالانتقال من مكان إلى آخر أو صدمات مر بها في حياته كفقدان عزيز عليه

## ماذا نقصد بمشاركة الشباب في التغيير السياسي؟

نقصد بالمشاركة السياسية في هذا الدليل، الاستفادة من الأطر السياسية الشرعية القائمة لعمل تغييرات اجتماعية تهم الشباب والمجتمع الفلسطيني عموماً، سواء من خلال الانتخابات أو من خلال التعبئة ضد ممارسات اجتماعية وسياسية غير مقبولة قد تتناقض مع حقوق المواطن، أو من خلال التعبئة من أجل وضع سياسي أفضل، كالتعبئة لقضية الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، والتعددية، والتمثيل البرلماني الأفضل وما إلى ذلك.



تجفيف بركة ماء، يعتقدون أنها سبب تفشي مرض جرثومي معين في قريتهم. قاموا بكتابة رسالة مدعومة بمشاهدات أعدوها بأنفسهم، ووردوا بعض الأمثلة لحالات أصيبت بالمرض. بعد نجاح حملتهم وقيام البلدية بتجفيف البركة، لوحظ أن تفشي المرض توقف نتيجة هذه الخطوة، وبالتالي قامت الحكومة بتجفيف جميع البرك البرية في الدولة. تابع أحد مراكز الأبحاث العالمية الموضوع، وقام بإجراء دراسات حول المرض بيّنت أن تفشي المرض يتركز في المناطق الرطبة خاصة المحيطة بالبرك البرية المفتوحة، وتم نشر نتائج الدراسات واستنتاجاتها للاستفادة منها على مستوى العالم، فكانت الكثير من الدول بتغيير سياسات متعلقة بالحفاظ على البريات ومصادر المياه الطبيعية الساكنة.

6. إن أي تغيير يقوم به الفرد، أو الجماعة، أو المؤسسة، أو الحكومة، يجري في دوائر اجتماعية مختلفة، فيمكن أن يبدأ بالفرد في الدائرة الصغيرة ليؤثر لاحقاً في محيطه القريب والمجتمع الذي يعيش فيه، ويمتد ذلك الأثر أحياناً ليصل إلى صانعي القرارات الذين بدورهم يسنون القوانين ويضعون السياسات لتطبيقها.

وقد يتخذ التغيير مساراً معاكساً، ليبدأ من واضعي القرارات بعد اقتناعهم بضرورة تغيير القوانين والسياسات، فيؤثر لاحقاً في المجتمع والحي حتى يصل إلى الأفراد.

يوري برونفنبرنر -المتخصص في علم نفس النمو بجامعة كورنيل الأمريكية- يوضح في نظريته حول علاقات المنظومات البيئية Environmental Systems Theory أن كل تغيير يحصل في مستويات عدة، وعلى الفرد أن يعي بأن الناس يؤثرون في بيئتهم، كما أنهم يتأثرون بها في نفس الوقت، وبالتالي فإن أي تغيير في السياسات سيؤدي في النهاية إلى تغيير أفكار الفرد وسلوكياته في أحسن الأحوال، وتغيير آراء واتجاهات الأفراد يساهم وبصورة مباشرة في تغيير النظم السياسية والقانونية بلا شك.

الشكل التالي يظهر المنظومات البيئية ليوري برونفنبرنر Bronfenbrenner<sup>1</sup>

في هذا الجزء من الدليل سنتطرق لجانبين يرتبطان بالهوية:

1. تعريف الهوية (بين البلورة والتشتت).
2. بين بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية والمشاركة المجتمعية.

### 1. تعريف الهوية (بين البلورة والتشتت):

**لغويًا:** بحسب معجم المعاني الجامع، فإن الهوية بضم الهاء منسوبة إلى (هُو)، وهي حقيقة الإنسان المطلقة وصفاته الجوهرية، وهي ما يميزه عن غيره. كما أن الهوية تعبر عن إحساس الفرد بنفسه وفرديته، وحفاظه على تكامله وقيمه وسلوكياته وأفكاره في مختلف المواقف.

**وتعرّف أزمة الهوية بنفس القاموس بأنها:** الاضطراب الذي يصيب الفرد فيما يختص بأدواره في الحياة، فيصيبه الشك في قدرته أو رغبته في الحياة طبقاً لتوقعات الآخرين منه، كما يصبح غير متيقن من مستقبل شخصيته إذا لم يتيسر له تحقيق ما يتوقعه الآخرون منه، فيصبح الشخص في أزمة.

**فلسفياً واجتماعياً:** لا يوجد تعريف موحد للهوية، فالفلاسفة أمثال جون لوك وبرنارد ويليامز وغيرهم؛ قدموا طروحات مختلفة حول الهوية، وكان هناك اتفاق فيما بينهم بأن الهوية تعكس جوهرًا ومنظومة شخصية (اجتماعية، دينية، ثقافية، جنسية، قيمية، مهنية، إلخ...) تتأثر بتغير الظروف، ولكن بنفس الوقت تتصف بالثبات على مدار الوقت، وتمتاز كل هوية عن الهويات الأخرى باحتوائها على صفات خاصة بها، كالذاكرة الشخصية والجمعية، والوعي الشخصي، والسلوكيات التي تميزها.

تم تلخيص دوائر الهوية بحسب علم الاجتماع في ثلاث، تتداخل فيما بينها وتؤثر كل منها بالأخرى: دائرة الفرد: كل فرد ينتمي لأي مجموعة يحمل صفاتاً تختلف عن أفراد نفس المجموعة وأفراد المجموعات الأخرى.

**دائرة المجموعة:** كل مجموعة وطائفة وعرق في مجتمع ما يتميز عن المجموعات الأخرى في نفس المجتمع.

**دائرة الأمة:** الصفات التي تميز شعباً عن شعبٍ وأمة عن أمة<sup>2</sup>.

### هناك تصنيف آخر لعلماء الاجتماع للهوية:

**الهوية الفردية (الفردانية):** وهي الهوية المميزة للفرد، وتعبر عن ميوله، وأفكاره، وقيمه، وذاكرته، وتجاربه الحياتية الخاصة.

**الهوية الجمعية (الجماعية):** وهي الهوية التي تمثل شعباً معيناً، أو عرقاً معيناً، أو طائفة دينية معينة، وهي مركب هام للهوية الفردية. فاللغة والقيم الاجتماعية والأعراف والعادات والتقاليد والاتجاهات الشعبية؛ كلها مركبات للهوية الجمعية، ولكنها أيضاً تحرك مواقف ومعارف وسلوكيات الأفراد في حياتهم اليومية.

## الهوية: بين البلورة وتشتت الدور

يعتقد أريك إريكسون<sup>3</sup> أن الإنسان لا يمكن أن يتطور من دون الاحتكاك المباشر مع مجتمعه، فكل مرحلة من مراحل تطور شخصيته مرتبطة بالتفاعل بين الفرد ومجتمعه<sup>4</sup>. فالمجتمع في مراحل تطور الشخصية له كبير الأثر فيما إذا كان تطور شخصياتنا صحياً أم غير ذلك، والمجتمع المتسامح والمحب والذي يوضح الحدود؛ يطور شخصية قوية واثقة بقدراتها وقادرة على تحدي الصعوبات، وتمتكنة من محبة الآخرين ومن العمل والإنتاج والإبداع والتميز.

من علماء النفس الذين تحدثوا عن موضوع الهوية الشخصية في فترة الشباب كان أريك إريكسون، فرأى أن الفرد في هذه المرحلة من حياته يعمل جاهداً من الناحية النفسية على أن يبلور لنفسه هوية واضحة، ويتجنب قدر الإمكان اللبلة التي قد تؤدي في نهاية الأمر إلى تشويش في الهوية. نرى المراهقين في هذه المرحلة من حياتهم يشكلون هوية ليست بالضرورة متكيفة مع المجتمع، ولكنها تكون نتاج العمليات النفس-اجتماعية لمرحلة المراهق.

بما أن هذه الفترة مهمة في حياة كل منا، فلا بد أن يساعد المجتمع الأفراد، أو الأسرة، أو مجموعات المثل، أو الأندية، أو المؤسسات الشبابية، إلخ...، في بلورة هوية واضحة، لها أبعادها الوطنية والاجتماعية المتكيفة واحتياجات المجتمع، دون أن ننسى الاهتمامات والميول الفردية.

الهوية -التي هي إحساس الفرد بالتكامل وشعوره باستمراره- ليست وجبة جاهزة يقدمها المجتمع لأفراده على طبق من فضة للأفراد، وعلى كل فرد منا التفتيش عنها وبلورتها.

من أجل تكوين هوية متماسكة على الشاب/المراهق في هذه المرحلة أن يسأل نفسه عدة أسئلة والإجابة عليها بوضوح<sup>5</sup>:

من أنا؟ من الناحية الدينية، والقيمية، والاجتماعية، والجنسية، والمهنية وما إلى ذلك.

ماذا الذي أريده من نفسي وكيف أرى مستقبلي وحياتي؟

ما هي قيمتي الشخصية وما هي ميولي واهتماماتي؟

ما هي وجهتي واعتباراتي وأهدافي في الحياة، وخصوصاً فيما يتعلق بالخيارات المهنية؟

تعتبر مجموعة المثل في جيل المراهقة الأكثر تأثيراً على نظرة الشباب لذاته، وهي أكثر المجموعات مرجعية لقيم الشباب وسلوكياته. لذا من المهم أن تعي الأسر والمجتمع المدني أهمية خلق أطر فعالة نشطة وبنّاءة للشباب، لجمع أبناء جيلهم في أطر هادفة قدر الإمكان. كما أنه من المهم أن يلعب المجتمع الذي يحتك به الشباب دوراً بناءً وداعماً في بناء هوية الشباب، فكما ذكرنا سابقاً؛ الهوية تتبلور كنتاج لهذا الاحتكاك.

3 Erikson, E. (1963). Childhood and Society, New York: Norton

4 أنظر ملحق 1: مراحل النمو الاجتماعي الانفعالي لدى إريكسون. المصدر: أبو الحلوة محمد السعيد (لا يوجد سنة). النمو الاجتماعي الانفعالي في ضوء نموذجي أريك إريكسون وبينجهام واستراكير. أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة.

5 Muuss, R. E. (1982). Theories of Adolescence. Random House. Inc

**الهوية المشوشة:** عندما لا يستطيع الشاب أو المراهق بلورة هوية واضحة حتى نهاية مرحلة المراهقة المتأخرة، تربط بين ماضيه وواقعه ومستقبله، يصبح شخصاً شاكاً بنفسه وبقدراته وبإيمانه ومعتقداته وعلاقته بمجتمعه.

يظهر هذا الشك على صورة بلبلة واضحة في وظائف الشخص الاجتماعية لاحقاً، وقد يسيء لاحقاً كل من لم يبلور هوية واضحة لنفسه ولغيره ممن يحيطون به، فقد نراه وبصورة مرضية يستجدي الآخرين لكي يقولوا رأيهم فيه وفي سلوكياته. هؤلاء الأشخاص كثيراً ما ينخرطون بالجريمة والعمالة، كون التمثيل المجتمعي لديهم مشوش ومعرفتهم بذاتهم مهزوزة.

**بعض الشباب/المراهقين الذين لا يستطيعون بلورة هوية واضحة صحية يميلون إلى إنهاء حياتهم والانتحار،** فهم يفضلون بحسب إريكسون أن يكونوا «لا شيء» من أن يكونوا «شيئاً مشوهاً غير واضح المعالم»<sup>6</sup>

## 2. بين بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية والمشاركة المجتمعية

قبل الحديث في هذا الجانب، لا بد لنا أن نعرّف الهوية الوطنية لنفهم مركباتها والقيم التي تتمحور حولها. الهوية الفلسطينية هي هوية مثيرة للجدل، لأنها تكونت نتاج اضطرابات جيو-سياسية على مرّ العصور، وكان للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والمشروع الصهيوني دوراً كبيراً في بلورتها. كذلك فإن للظروف المعيشية المرتبطة بالاحتلالات المتناوبة وخصوصاً الإسرائيلي، والتي جعلت من الشعب الفلسطيني مشتتاً في العالم؛ أثراً في المحصلة النهائية للهوية الفلسطينية<sup>7</sup>. وقد اكتسبت الهوية الفلسطينية ميزات كونها اتحاد بين هويات متقاطعة، منها الديني والسياسي والوطني والقومي والإقليمي والعالمي<sup>8</sup>.

**الهوية الوطنية الفلسطينية:** عرّف الشباب في لجان العمل الصحي (سنة غير متوافرة، ص8) الهوية الوطنية الفلسطينية على أنها «مزيج من المقومات والمكونات ذات العلاقة والترابط الجدلي فيما بينها، بحيث لا يمكننا عزل أي مكون عن الآخر، وهي ذات خصوصية بالغة بفعل الظروف الصعبة التي أحاطت بالقضية الوطنية الفلسطينية وما زالت، وأبرز هذه الصعاب الاحتلال بكافة أشكاله. ومكونات هذه الهوية: اللغة، والثقافة، والفكر، والتراث، والقومية، والجنسية والعرق».

أما الهوية الاجتماعية فعرفها ناظم الغيرة(المصدر السابق) بأنها عملية يتميز بها الفرد عن الآخرين، ويحاول أن يؤثر في محيطه ومجتمعه، وهي تعكس ضمير الفرد وانتماءاته المختلفة والأدوار الاجتماعية التي يرى نفسه فيها.

إن الشاب الذي لديه هوية وطنية وثقافية واجتماعية مبلورة هو الأكثر انخراطاً بالعمل المجتمعي والتغيير المجتمعي.

6 Erikson, E. (1959). Identity and the life cycle: Selected papers. Psychological Issues Monographic Series. I. No. 1. New York: International Universities Press

7 شفيق ناظم الغيرة (2013). تحديات الهوية الفلسطينية في عالم متغير. في التجمعات الفلسطينية وتمثيلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية: المحور الأول الفلسطيني والهوية وتمثلاتها. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسار).

8 أباهر السقا (2013). الهوية الاجتماعية الفلسطينية. تمثلاتها المتشعبة وتداخلاتها المتعددة. في التجمعات الفلسطينية وتمثيلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية: المحور الأول الفلسطيني والهوية وتمثلاتها. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسار).

وكما أشرنا سابقاً، فإن الهوية ليست وجبة تقدم على طبق من فضة، وإنما على الفرد التفتيش عنها وبلورتها لتعكس ذاته ومكوناته، فعلى كل منا التفتيش في أعماقه عن قيمه الحقيقية وعن ضميره المجتمعي وأخذ خطوة فاعلة في اتجاه التغيير.



المهارات اللازمة للتغيير  
الاجتماعي وإدارة الحملات

---

من المهم التفريق بين تلك الأوراق (لاحظت خلال قراءاتي لأوراق سياسية وجود خلطٍ بينها وبين البحث، أو التقرير الصحفي، أو الأوراق العلمية وما إلى ذلك، لذا ارتأينا من الضرورة أن نوضح الفرق بينها).

نقاط الضعف	حدود الزمن	الأسلوب المتبع	المستفيد	الهدف الرئيسي	
أحياناً ما تكون نتائج الأبحاث غير مهمة لواضعي السياسات	بشكل عام لا يوجد وقت محدد	أدوات علمية لفحص النظريات	"الحقيقة" حسب ما عرفها مجال الدراسة	يبني النظريات لفهم المجتمع	<b>البحث العلمي الاجتماعي</b>
صعوبة في ترجمة النتائج لممارسات حكومية	أحياناً يكون الوقت ضاغط بسبب ارتباطه بأمر آخرى	استبيانات وأدوات رسمية لقياس المتغيرات والتنبؤ بها	المهتمون بالسياسات والدراسات المتخصصة	توقع التغيرات التي قد تنجم عن تغير سياساتي	<b>البحث السياسي</b>
لا يمكن تحقيقها في حال استثنيت المتغيرات السياسية	الوقت ضاغط بسبب ضرورة اتخاذ القرارات	أدوات إدارية وقانونية	"المصلحة العامة" بالمقاييس المهنية	تعريف المجتمع الأفضل ومحاولة تطبيقه	<b>التخطيط التقليدي</b>
ضعف في التحليل والتوازن	الوقت مهم لارتباطه بأهمية الموضوع	وصف الواقع	الناس عموماً	لفت انتباه الناس للمشاكل العامة	<b>الصحافة</b>
قد يحصل تقصير نتيجة توجهات الفرد وضغط الوقت	الوقت ضاغط لأهمية أخذ قرار بشأن التغيير المرجو	تحليل الدراسات والواقع لطرح بدائل سياسية	شخص محدد أو مؤسسة محددة تستطيع اتخاذ القرار	إعطاء إطار ممنهج لواضعي السياسات لإيجاد حلول لمشاكل قائمة	<b>التحليل السياسي</b>

ولوجود خلط كبير بين الأبحاث العلمية التي تحتوي على استنتاجات وتوصيات وبين الأوراق السياسية؛ ارتأينا أن نحدد وبشكل خاص أوجه الاختلاف بينهما، كون أوجه الشبه كبيرة سواء في المضمون أو في المبنى.<sup>10</sup> (المصدر ص: 62).

وجه المقارنة	الكتابة الأكاديمية	أوراق السياسات
<b>العمق المعرفي</b>	لا تستقيم إلا بعمق أكاديمي ومعرفي ظاهر في متن الدراسة أو البحث المكتوب.	العمق التاريخي والنظري والمعرفي لا يجب أن يظهر مباشرة في النص المكتوب لأوراق السياسات، ولكن مع ذلك يجب أن يقتنع القارئ بأن الباحث أو كاتب الورقة لديه المعرفة الكافية حول الموضوع، وأن المزيد من جوانب الموضوع أو التفاصيل المتعمقة به ممكن أن يتم مناقشتها في أوراق أخرى.
<b>الموضوع</b>	الموضوع الأكاديمي يجب أن يكون ضيقاً ومحدداً بدقة.	الموضوع في أوراق السياسات يجب أن يكون محددًا أيضًا، ولكن يجب أن يرتبط بأوضاع أو موضوعات أشمل وأكثر عمومية ومرتبطة بالواقع المعاش.
<b>أسلوب الكتابة</b>	على الرغم من الخلط الموجود في العالم العربي بين أسلوب ورسالة الكتابة، فإن الرصانة أساسية في الكتابة الأكاديمية، واستخدام المصطلحات المتخصصة أساسي أيضًا.	رصانة الكتابة أيضا لا غنى عنها في كتابة أوراق السياسات.

#### ما هي الورقة السياسية؟

تعرف الورقة السياسية بأنها تقرير بحثي يكتب حول قضية أو مشكلة تهم العامة، مدعّمة بالمشاهدات ونتائج الأبحاث، وتقدم مع اقتراحات وبدائل لسياسات قائمة لصانعي القرار، الذين يتوجب عليهم استبدالها لتغيير وضع قائم.

#### وبالتالي فعلى الورقة السياسية أن:

- تأخذ موضوعاً معاصراً يعتبر تناوله ضرورياً، وأن يكون هناك سياسات نريد تغييرها، وسياسيون يمكن أن يأخذوا على عاتقهم دراسة الورقة.
- تعرض بوضوح لجمهور المهتمين ومتخذي القرار والمستمعين، وتحتوي على معلومات دقيقة ومباشرة حول القضية التي يرغب واضع الورقة اقتراح بسنّ سياسات أو تغيير سياسات قائمة حولها.
- تعرض بدائل سياسية حقيقية وممكنة بدل السياسات المتعامل بها حتى الآن حول قضية معينة.
- تساعد متخذي القرار على إجراء تغيير في سياسات قائمة.

#### أي الأوراق لا يمكن اعتبارها سياسية؟

- الورقة السياسية لا تركز أبداً على ما كان يجب عمله في الماضي، كاقترح حلول نظرية حول موضوع ما بصيغة الماضي، كأن نعطي مثلاً تحليلاً حول الانتفاضة الأولى وتداعياتها وأسبابها، وأن نتحدث عن إيجابيات وسلبيات إدارتها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، واقترح سيناريوهات بديلة لإدارتها. يمكن اعتبار ورقة كهذه ورقة بحثية وليست سياسية.

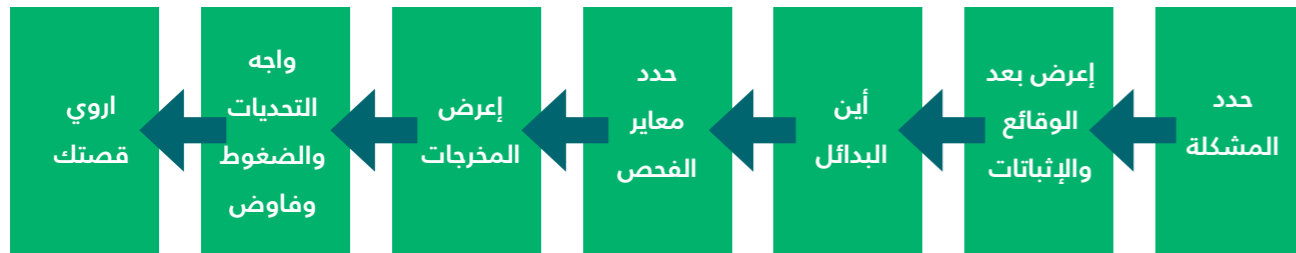
- ورقة تعرض مقارنة بين حالتين أو أكثر، كعرض أوجه الاختلاف بين مؤسسات أو دول حول قضية معينة، فمثلاً إذا أردنا التحدث عن طرق حل النزاع السياسي في فلسطين وتناولنا بتوسع أساليب التعامل مع النزاعات المحلية في أيرلندا الشمالية، وناقشنا أوجه الشبه والاختلاف بين الحالة الفلسطينية والحالة الأيرلندية، فإن هذا النهج يلائم نهج الدراسة المقارنة ولا يناسب نهج الورقة السياسية.

- ورقة تعرض بتحليل موسع كيفية عمل جهاز معين؛ تكون بشكل عام أقرب إلى ورقة العرض أو البحث منها إلى الورقة السياسية، إلا إذا قام الكاتب باقتراح طرق لتحسين هذا الجهاز، وفسر الأهداف من وراء هذا التغيير وما إلى ذلك.

يساعدنا فايمر وفينغ<sup>9</sup> Weimer & Vining, 1999 على التفريق بين الورقة السياسية التحليلية وأوراق أخرى مشابهة.

**2. الورقة السياسية الفكرية كورقة تحليلية تطبيقية:** هذا النوع من الأوراق لا يعتمد بالضرورة المنهج العلمي والدراسات الأكاديمية. تعتمد هذه الأوراق على طرح التساؤلات حول موضوع معين ووضع سيناريوهات وبدائل يقوم كاتب الورقة بنقاشها مع واضعي السياسات. هذه الأوراق تعتمد منهج عرض المشكلة والحل أيضاً مثل سابقتها، ولكنها تعتمد الحوار والنقاش كأداة للإقناع من أجل تغيير السياسات. هذا النوع من الأوراق مدفوع من رغبة حقيقة للتغيير، ولا يلتزم بالضرورة بالمنهج الأكاديمي لإثبات أو نفي أطروحة الكاتب، وبالرغم من ذلك على الكاتب أن يجمع مشاهدات ومعلومات ضرورية (ليس بالضرورة جميع المعلومات المتوافرة)، كأداة إضافية تساعد في توضيح وجهة نظره وإقناع الآخر (مثال: الورقة التي جهزها أسامة خليل حول منظمة التحرير الفلسطينية وحدود التمثيل: ملحق 3). من خلال قراءة نماذج كتابة الورقة البحثية، يظهر اختلاف بين الكاتبين، فقد اقترح بعضهم صورة مطولة ومفصلة، وآخرون عرضوا صورة مبسطة ومباشرة. نعرض في هذا القسم من الدليل تصنيفين قام فايمر وفينينغ (1999: مصدر سابق) بعرض واحد منها ويونج وكوين<sup>12</sup> بعرض الآخر.

### هيكل الورقة السياسية بحسب فايمر وفينينغ:



### هيكل الورقة السياسية بحسب يونج وكوين:

يظهر الشكل<sup>13</sup> هيكل الورقة السياسية الأفضل بحسب يونج وكوين والتي على كل من يكتب ورقة الالتزام بها واتباع خطواتها.



		من المهم عند كتابة أوراق السياسات تجنب استخدام المصطلحات المتخصصة قدر الإمكان، لأن أوراق السياسات تخاطب صانع القرار، الذي قد لا يكون متخصصاً في الموضوع محل البحث.
		(مثال: تجنب الإشارة إلى مدارس فكرية أو فلسفية أو مصطلحات تقنية متخصصة قدر الإمكان، وإذا تعذر ذلك فمن المهم التوضيح في الهوامش بصورة مبسطة)
التوصيات	البحث الأكاديمي لا يفترض أن يحتوي على توصيات لصانع القرار، وإذا حدث فإنها تكون توصيات عامة.	ورقة السياسات يجب أن تشكل خلفية لخدمة مجموعة من التوصيات تخرج بها الورقة، كما أنها يجب أن تكون محددة وواقعية وقابلة للتنفيذ، وتشمل توضيح الآليات اللازمة لذلك.
التواصل مع الإعلام وصناع القرار	الباحث الأكاديمي يمكنه ألا يلتفت إلى الرأي العام أو آراء صناع القرار، وقد لا يكون لديه استعداد كاف أو رغبة للتواصل مع الإعلام.	من المهم أن يخصص الباحث في أوراق السياسات جزءاً من وقته للتواصل مع الإعلام والرأي العام وصناع القرار.

التحليل المرجو في أي ورقة سياسية تكتب هو أكثر من ورقة وأكثر من دراسة، نراه أقرب إلى الأداة منه إلى الدراسة البحثية، فهو أداة موجهة لطرح الحلول وليس للإشارة إلى الإشكاليات والصعوبات فقط، وهذه الأداة المبنية بصورة جيدة؛ يتوجب اتباعها بالمنهجية المطروحة لتحقيق أهداف أي اقتراح يقدم لواضعي السياسات.

### هناك شكلان رئيسيان من الأوراق السياسية:<sup>11</sup>

**1. الورقة السياسية العلمية:** أدة تساعد في اتخاذ القرار بغض النظر إن كانت ورقة تحليلية تطبيقية أو ورقة صيغت بعد دراسة علمية معمقة في موضوع ما. في هذه الحالة، فإن الورقة السياسية كأداة لاتخاذ القرار تبنى كأداة للتواصل بين الأطراف، وتتميز بأنها تطرح حلولاً للمعضلة التي يريد الشخص أو المجموعة تدارسها مع صانعي القرار. تهدف الورقة في هذه الحالة إلى عرض شرح مفصل للمعضلة ونقاشها بصورة واضحة ومقنعة، وتقديم مقترحات منطقية يمكن لصانعي القرار الاستماع لها والتعامل معها. باختصار هذا النوع يطرح موضوعاً مرتبطاً بسياسات قائمة حوله، وتحديد السياسات الموجودة ضمن الإطار السياساتي التي علينا نقاشها والحديث عنها في الورقة، وعرض الوضع القائم وتقييم الاحتياجات بصورة واضحة، وعرض تصوراتنا وتوقعاتنا في حال تغيرت السياسات بحسب المقترح. على كاتب الورقة السياسية أن يهتم بعرض بدائل سياسية يمكن نقاشها، وأن يكون قادراً على إقناع المعنيين بالبدائل التي يفضلها ويشرح السبب وراء ذلك. (مثال: الورقة التي وضعها ائتلاف العمل الأهلي في القدس حول تشخيص وضع التعليم في المدينة: ملحق 2).

Young, E. & Quinn L. (2002). Writing effective public policy papers. A guide for policy advisers in in Central in Eastern Asia. Local Government and Public Service Reform Initiative, Open Society Institute Budapest

Young, E. & Quinn L. (2002). Writing effective public policy papers. A guide for policy advisers in in Central in Eastern Asia. Local Government and Public Service Reform Initiative, Open Society Institute Budapest



1. **عنوان الورقة ومحتواها:** من المهم أن يكون العنوان واضحاً ومباشراً (مثال: بدائل لمكافحة الحرائق الموسمية في القرى الشمالية لفلسطين)، كذلك على الفهرس أن يعكس هيكل الورقة بشكل واضح.
2. **التلخيص التنفيذي:** من المهم أن تعرف لمن تريد توجيه الورقة في بداية الأمر، ويفضل كتابة هذا الجزء من الورقة بعد الانتهاء من الكتابة.

### ويشمل هذا الجزء:

- فقرة عن السياسات الحالية.
- الأسباب التي تحتم تغيير تلك السياسات باختصار.
- البدائل السياساتية المقترحة والتي علينا التعامل معها.
- إيجابيات وسلبيات كل بديل.
- التوصية العملية المقترحة.
- تفسير سبب تفضيل تلك التوصية العملية من بين البدائل.

### 3. العرض

1. **مقدمة:** من المهم في هذا القسم تفسير وشرح الأسباب التي تقف وراء التوصيات التي سيتم اقتراحها من قبل كاتب الورقة.

في العرض علينا الإسهاب في كل نقطة تساعدنا على تحليل الموضوع، وعليه فإن العرض يحتوي بشكل عام:

- ذكر الغاية من الموضوع، وعرض أهمية نقاش السياسات حول الموضوع في هذا الوقت بالذات.
- ذكر السياسات القائمة وما الذي نقوم به حالياً، وكيف ينظر الجمهور لهذه السياسات، وإخضاعها للتقييم في الوقت الراهن.
- إعداد فقرة عن أهمية التغيير في تلك السياسات وشكل التغيير المحتمل الناتج عن تغييرات قد حصلت على الساحة على مستوى الحكومة، أو القيادة، أو الثبات الاقتصادي والسياسي، إلخ... والتي تلزمنا في إجراء تغيير في السياسات.

2. **التوسع بالمشكلة وتعريفها بدقة:** لا يمكن مواجهة شيء لا يحمل اسماً ولا تفاصيل له، وبالتالي تبدأ أي مرحلة تغيير حين نحدد المشكلة ونتفق فيما بيننا على أنها هي حقيقية، ولربما ينتبه الجميع إلى وجود إشكالية ولكن عليهم تحديدها بصورة دقيقة والتعرف على مصادرها ومنابعها. وبالتالي فإن هذه المرحلة أساسية في كتابة الورقة السياساتية وبدونها لا وجود للورقة، وعدم وضوحها والاتفاق عليها سيؤثر سلباً على بقية المراحل لأنها ستكون غير واضحة المعالم أيضاً.

أرادت مجموعة في حي معين أن تناقش السياسات الموضوعية حول هوائيات البث الخليوي في منطقتهم، بعد ملاحظة زيادة عدد المصابين بالسرطان وارتفاع عدد الوفيات بسبب هذا المرض خاصة من فئة الشباب.

- **مشكلة مصاغة بصورة ليست جيدة:** استخدام الهواتف النقالة وأثرها على الصحة العامة، وارتباط الأبراج والهوائيات بالأمراض السرطانية المنتشرة في الآونة الأخيرة.
- **مشكلة مصاغة بشكل أفضل:** زيادة الهوائيات غير المرخصة فوق البيوت في منطقة جنوب القدس (صور باهر- أم طوبا وجبل المبكر) وارتباطها بزيادة التعرض لمسببات الأمراض الخبيثة في السنوات الأخيرة.

### هناك 4 أسئلة أساسية علينا أن نوجهها لأنفسنا وستساعدنا في تحديد المشكلة بصورة أدق:

- 1- ما هي المشكلة وما هي طبيعتها؟
- 2- ما هي أسباب حصول الإشكالية؟
- 3- ما هي تشعبات المشكلة وتأثيراتها على العامة؟
- 4- كيف يمكن علاج الإشكالية وما الحلول المقترحة؟

(ملحق رقم 4: يظهر سيناريو يحدد فيه عضو قبيلة الإشكاليات التي تواجهها القبيلة في المشاركة الانتخابية في ليبيا. يمكنك ملاحظة التشديد على الإشكالية وأسبابها والحلول التي وضعت لرئيس القبيلة الممثل في الانتخابات).<sup>15</sup>

### عرض السياسات البديلة ونقاشها:

- تعداد ونقاش كل البدائل السياسية المقترحة من قبلك.
  - القيام بعرض سلبيات وإيجابيات كل بديل، والإشارة إلى التداعيات السياسية والاقتصادية المرتبطة بكل بديل.
- على كاتب الورقة أن يقوم بعمل مقارنة بين كل البدائل، وهذه الخطوة هي الأهم في كتابة العرض. هناك معايير تتحدث عنها يونج وكوين (Yung & Quinn, 2002) في مصدر سابق، تتساعد مقترح السياسات البديلة على المقارنة بين المقترحات واختيار الأفضل بينها.

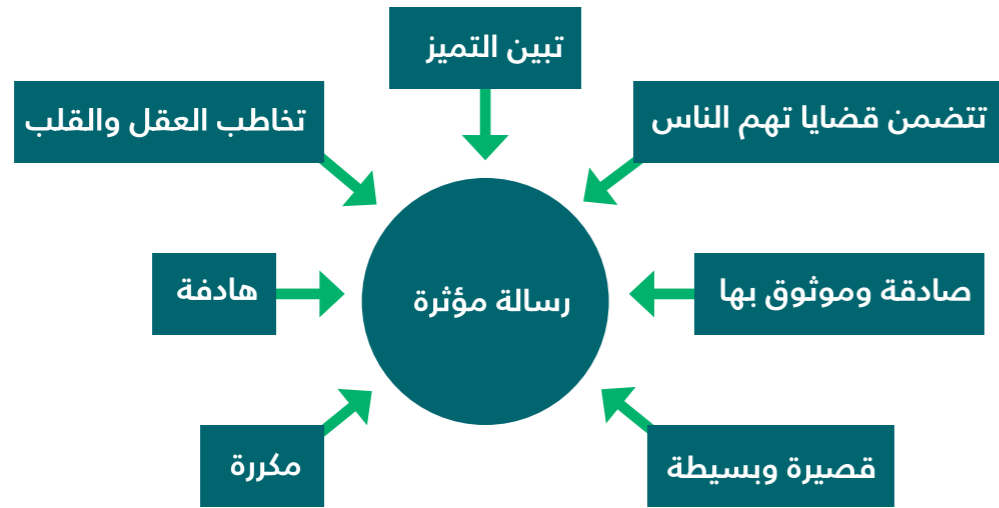
## 4.2 التواصل مع الجمهور والظهور الإعلامي

الإعلام أداة يجب استغلالها بشكل سليم والتعامل معها بحرفية قدر الإمكان، لكي يصل صوتك إلى من ترغب وتجد رسالتك آذاناً صاغية. يستخدم مديرو الحملات مهارات بعض المشاركين الخطابية ليتحدثوا باسم أعضاء الحملة، وأما الأدوات التي يستخدمها سواء تقليدية أو محوسبة؛ فهدفها إيصال الأفكار للناس بشكل واضح وصریح.

### قناتان على المتحدثين باسم الحملات الاهتمام بهما:

**1. الخطاب المباشر مع الناس:** قبل أن نتحدث عن مهارات التواصل مع الجمهور يجب أن نعرف الجمهور الذي نعمل معه، من حيث اللغة والثقافة ومدى اهتمامه بالقضية المناصر من أجلها، وما هو مستواه الاجتماعي والاقتصادي.

من المهم أن يكون حديثنا معهم واضحاً وصریحاً، وتكون رسالتنا لهم مؤثرة.



من يتواصل مع الناس عليه أن يكون متواضعاً ومتفهماً ومستمعاً جيداً، إلى جانب امتلاكه مهارات التواصل والاتصال الأساسية التي لا مجال للتوسع بها هنا؛ وعليه أن يتنبه إلى النقاط التالية عند تواصله مع الناس وعند الخطاب.<sup>17</sup>

- لا تكن مصطنعاً بل تصرف بعفوية وحافظ على ابتسامتك.
- راع البروتوكول المناسب مرحباً بالحضور وشاكراً منظمي الحفل.
- لا تقم بتلاوة خطاب، وإنما تحدث مباشرة إلى جمهورك، مستعينا ببطاقات دوتتها سابقاً.
- حافظ على التواصل البصري مع الجمهور، فهذه التقنية تساعدك على الاستئثار بانتباهه.
- استخدم حركات اليدين للتعبير عن أفكارك، ولكن لا تكثر من ذلك حتى لا تشتت انتباه الحاضرين، الحاضرين، ولا تمسك يدك طوال الوقت دون تحريكهما بتاتاً.
- قف ثابتاً ومستقيماً، ولا تداعب شعرك أو ترتب ملابسك أمام الحضور.
- استغل الشعور بالتوتر -كحالة طبيعية- لصالحك في التركيز على المهمة، وحول هذه الطاقة إلى حماسة وحيوية، وانطلق من حقيقة أن الجمهور جاء خصيصاً ليستمع إليك وهو مهتم بذلك.

17 شأنون أوكونيل، سامانتا سموت وسالي أبي خليل (سنة غير موجودة). الكتيب التدريبي لمهارات تنظيم الحملات. المدارس الإقليمية لتنظيم الحملات.

الفاعلية	هل سيحقق البديل المقترح ما صمم من أجله وهل سيحقق الأهداف المرجوة منه أم لا؟ (فحص الجدوى منه).
الكفاءة	هذا المعيار عملي، فيفحص العائد من هذا البديل سواءً المادي أو الاجتماعي، والتكلفة المتوقعة له، وكذلك مدى الاستفادة منه في نهاية الأمر وأثره على الناس.
العدالة	هل البديل المقترح سيضمن التوزيع العادل بين الناس من ناحية الحقوق والواجبات والتكلفة والمنفعة؟
إمكانية التطبيق	هذا معيار واقعي، فحتى الأفكار الجميلة تحتاج إلى واقع لتبنيها، وهنا علينا فحص مدى ملاءمة المناخ الاقتصادي والسياسي والقانوني اللازم لتنفيذ البديل المقترح.
المرونة	هل البديل مرن لاستيعاب الأفكار الجديدة والمستجدات والاختلافات بين البشر أم لا؟ وهل البديل قابل للتطور مع الواقع؟
الوعي العام	كل تغيير مقترح يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مدى وعي العامة للمشكلة والقضية المثارة والطرق المتوقعة لحلها من قبلهم. من المهم أن يتواصل واضح الورقة باستمرار مع العامة الذين يمثلهم ويمثل قضيتهم، وأن تأخذ ورقته بعين الاعتبار حاجتهم. كما يتوجب عليه فحص مدى قدرة العامة على استيعاب البديل المقترح والتوافق معه.

### 3. الاستنتاجات والتوصيات:

- على كاتب الورقة في هذه المرحلة أن يحدد البدائل التي يفضلها، ويزيل البدائل الضعيفة بحسب تقييمه.
- على الكاتب أن يوضح سبب اختيار هذا البديل، وأن يكون على النقاش والدفاع.

### من المهم هنا أن:

- توضيح الأسباب التي جعلتك تختار هذا البديل اعتماداً على المعايير السابقة.
- تذكر مميزات هذا البديل.
- تحديد الميزانيات المتوقعة لتنفيذ هذا البديل.
- محاولة إقناع صانعي القرار بالبديل والاستماع إلى توجيهاتهم وملاحظاتهم والأخذ بها، (هناك دوائر سياسية أخرى تؤثر في أي قرار سيتخذ، وبالتالي عليك أن تفاوض وتستمع وتتعاون مع واضعي القرار).
- توجه عناية السياسيين ومتخذي القرار إلى معلومات إضافية من مراجع وما إلى ذلك.

### 4. التطبيق: اقتراح خطوات عملية لكيفية وزمن تنفيذ الاقتراحات والتوصيات التي عرضت في الخطة السابقة.

من المهم وضع جدول زمني تقريبي لتنفيذ خطوات ما تم الاتفاق عليه مع متخذي القرار وواضعي السياسات. لا شك أن هذا الجانب ليس سهلاً كون الوضع السياسي القائم في الأراضي الفلسطينية بما فيه من تناقضات وعدم استقرار مؤسساتي، يعرقل في الكثير من الأحيان تطبيق ما اتفق عليه في الوقت المناسب.

### 5. الملاحق والمراجع والحواشي: على كاتب الورقة أن يضع كل الملاحق الضرورية والإحصائيات اللازمة ونتائج المسوح المهمة، إضافة إلى قائمة بالمقالات والدراسات التي راجعها خلال كتابته للورقة السياسية.<sup>16</sup>

16 لقراءة نماذج لوراق سياساتية قام مشاركون برنامج الشباب الفلسطيني من أجل التغيير بتحضيرها، أنظري إلى الأوراق المرجعية الصادرة عن "متركيين" حول الهوية الوطنية وحرية الحركة والتنقل (الملحق 5 والملحق 6). الورقة الأولى بعنوان "انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل وتأثيرها على شذمة الهوية الفلسطينية"، والورقة الثانية بعنوان "نحو هوية وطنية جامعة تتحدى الحيز المتطور وتواجه انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل".

### 4.3 حملة المناصرة

يعتبر الحشد لأي قضية اجتماعية هو الأساس في نجاحها غالباً، وخصوصاً إذا ما توقعنا حدوث صراعات نتيجة التغيير المحتمل، ومعارضة من السياسيين لتنفيذ تلك التغييرات. الحشد في تعريفه المبسط هو تجميع أكبر عدد من الأفراد لمناصرة قضية معينة.



هي عملية تنظيم جهد جماعي مقصود لتغيير وضع قائم، سواء كانت سياسات بالية تريد مجموعة ما تغييرها أو تطويرها، أو ممارسات هامة أو حكومية أو تشريعات ليست ملائمة في وضع ما. تهدف المناصرة لإجراء تغيير في وعي واضعي القرار لتغيير سياساتهم، سواء على المستوى المحلي أو القطري أو الدولي. وتعرف المناصرة أيضاً بأنها "العمل مع آخرين في تنظيم أو تجمع أو تحالف على نحو منظم لتحقيق شيء مختلف، أو العملية الفعالة التي يمكن لها النجاح في التأثير على صناعة القرار وعلى عمليات تطبيقه، عن طريق (تعليم) و(تفهم) و(توعية) القادة صناع القرار أو من يقومون بتنفيذ القرارات والسياسات، أو الذين يقومون بتعديل أو إصلاح السياسات القائمة"<sup>19</sup>

### أهداف المناصرة:

تختلف أهداف المناصرة حسب القضية التي يود الفرد رفعها، والبنية السياسية الموجودة في البلد، ولكن بصورة عامة هناك أهداف يمكن الاتفاق عليها وخصوصاً في البلدان المتطورة:

- منح الضحايا والضعفاء مساحة وتوصيل صوتهم إلى صانعي القرار، المشغولين غالباً بالقضايا الدورية.
- مساندة صانعي القرار في اتخاذ قراراتهم، من خلال توفير المعلومات الضرورية لهم، سواء بإطلاعهم على مشاكل لا يعونها، أو باقتراح حلول لم يفكروا بها من قبل.
- إجراء تغيير ضروري سواء على مستوى السياسات الداخلية لمؤسسة ما، أو حكومية في دولة ما، أو سياسات ذات بعد قطري وعالمي.

19 الصندوق الاجتماعي للتنمية وجودة التدريب والدعم المؤسسي (2011). الخلفية النظرية وكسب التأييد في الجمعيات والمؤسسات الأهلية. الجمهورية اليمنية (ص: 18).

- استخدم صوتك بطريقة حسنة، وغير طبقة صوتك والنبرة حسب الحاجة، وحين تريد التشديد على نقاط مهمة.
- أحسن إدارة جلسة أسئلة الجمهور ودونها على ورقة، وأصغ إليهم بإمعان معطياً كل سؤال حقه، وكرر الأسئلة ليسمعها الجميع ووزع الأسئلة بين الحضور.

**2. المؤتمر الصحفي والاجتماع العام** المؤتمر الصحفي هو لقاء رسمي يحضره وكالات إعلام وأشخاص مهمون، ويهدف إلى إطلاق مبادرة ما أو للإبلاغ عن تطورات استجبت على قضية معينة.

### على من يقوم بذلك أن يراعي النقاط التالية:<sup>18</sup>

- 1. خطط جيداً للقاء:** قم بتحديد الموضوع الذي ستتحدث عنه بشكل واضح لا يقبل تفسيرين، وركز المواضيع الفرعية بنقاط قليلة وغير متشعبة، وتوقع أسئلة الناس قبل بدء المؤتمر أو الاجتماع العام، وابدأ بجمع الإجابات حولها كي لا تتعرض للإحراج.
- 2. حضر جيداً للقاء:** اختر المكان المناسب الذي يستطيع المهتمون الوصول إليه ولا يشكل عائقاً لوسائل الإعلام، واختر الوقت الملائم الذي لا يتعارض مع مناسبات وفعاليات منافسة، واهتم بدعوة الأشخاص المناسبين للقاء، وتابع تجهيزات الصوت والصورة والإضاءة، وتأكد مسبقاً من جاهزيتها، ومن المهم في جزئية التحضير أن تتأكد من تجهيز ما سيتم توزيعه على المشاركين في اللقاء، من مستندات ومواد مساعدة ودراسات وتقارير وما إلى ذلك. رتب سير اللقاء من ألفه إلى يائه، ولا تنس ما سيقوله عريف المؤتمر أو الاجتماع.
- 3. نفذ اللقاء:** أظهر أنيقاً بصورة تدل على احترامك للحضور، ومناسبة للظهور في وسائل الإعلام، واحرص أن تكون جذاباً في حديثك ونبرات صوتك، وابدأ بافتتاحية تأسر الحضور. عليك أن تنتبه إلى أن شكل البداية يحدد درجة الاستماع والاهتمام، والانطلاقة الجذابة ترفع من دافعية الحضور للمعرفة. من المهم أن لا تشتت، والتزم بما خطت له وفي الإطار الزمني المحدد، واحترم ذكاء الحضور، بأن لا تتحدث عن أمور مفهومة ضمناً، أو أن تعرض أشياء غير منطقية. لا تغفل الوثائق التي جهزتها، واستعن بالمؤثرات الصوتية والسمعية توضيحية تخدم العرض العام. بعد الانتهاء من العرض شغل جميع حواسك، واستمع للأسئلة الموجهة لك ولانتقادات الحضور، ولا تكن اندفاعياً ولا هجومياً في الرد على التساؤلات والانتقادات.
- 4. تابع مجريات اللقاء:** سجل الحضور وتابع من غاب وافحص الأسباب، ومن المهم أيضاً سماع الصدى حول المؤتمر أو الاجتماع وتوثيق التعقيبات حوله، ومن الضروري أيضاً فحص التغطية الإعلامية وأرشفتها والتعليق عليها إن لزم الأمر.
- 5. قم بتقييم اللقاء:** راجع المؤتمر أو الاجتماع، وفحص مدى تحقيقه للهدف الذي وضع من أجله، وقم بتقييم ونقد مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتغطية الصحفية، وافحص الأثر الذي تركه اللقاء على الصحفيين والمهتمين والعامه.

- العمل المباشر والتعاوني مع صانعي القرار والمؤسسات المحلية والدولية من أجل التأثير على السياسات والممارسات بمواضيع ذات أهمية.

### مراحل حملة المناصرة:

بما أن المناصرة هي عملية أو سيرورة قد تطول وقد تقصر زمنياً؛ فإنها تنقسم إلى مرحلتين تكمل إحداهما الأخرى:

1. مرحلة التخطيط لحملة المناصرة (تقييم الوضع - صياغة الأهداف - وضع الاستراتيجية).
2. مرحلة تنفيذ أنشطة حملة المناصرة (وضع خطة النشاط - تنفيذ الحملة - المتابعة والتقييم)



### التخطيط للحملة وتنفيذها:

سنتبع الخطوات الست السابقة لتحديد المراحل التي يجب أن يعيها من يريد بناء حملة للمناصرة أو المشاركة فيها.

### الخطوة الأولى: تقييم الوضع

هذه الخطوة هي الأهم في أي حملة مناصرة، فلا يمكن أن نحارب وحشا ليس له ملامح، ولا يمكن أن نحل مشكلة لا نعرف مركباتها المؤثرة فيها، ولا يمكن التعرف على الشجرة من ثمارها فقط، وإنما علينا التمحيص فيها وفحصها وتشخيصها بشكل منهجي قبل طرح حلول لها، ولمعرفة وزننا الحقيقي عند مواجهة الآخرين وصانعي القرار.

### هناك أداتان نستطيع الاستعانة بها في تقييم وضع قائم:

1. شجرة المشكلات لفحص مركبات المشكلة.
2. SWOT لفحص إمكانيات نجاح الحملة.

- تنظيم عمل مجموعة من الناس بهدف رفع شعورهم بالسيطرة على حياتهم، وإحساسهم بالقدرة على التغيير في قضايا تهمهم، بعد أن ظنوا لوقت طويل بأن لا حول لهم ولا حيلة في تغييرها.
- رفع مستوى الملكية للمصادر الفيزيائية والاجتماعية، ورفع مستوى المسؤولية المجتمعية لدى الأفراد، وتعزيز مشاركتهم في إيجاد الحلول المناسبة والحقيقية لقضاياهم.

### القيم ومبادئ العمل الموجهة لحملة المناصرة:<sup>20</sup>

قبل الحديث عن المناصرة، علينا أن نسأل أنفسنا:

من هم المشاركون في حملات المناصرة ومن هم الأكثر نجاحاً في تلك الحملات؟

لا شك أن هناك أناساً يشاركون في تلك الحملات من دوافع شخصية وأجندات سياسية خاصة بهم، ولكن بغض النظر عن هؤلاء، فلا بد أن تكون الحملة مبنية على أسس قوية تساعد في نجاحها، حيث وبحسب الكثير من التجارب لا تؤتي حملات المناصرة غالباً ثماراً ولا تحقق أهداف قادتها.

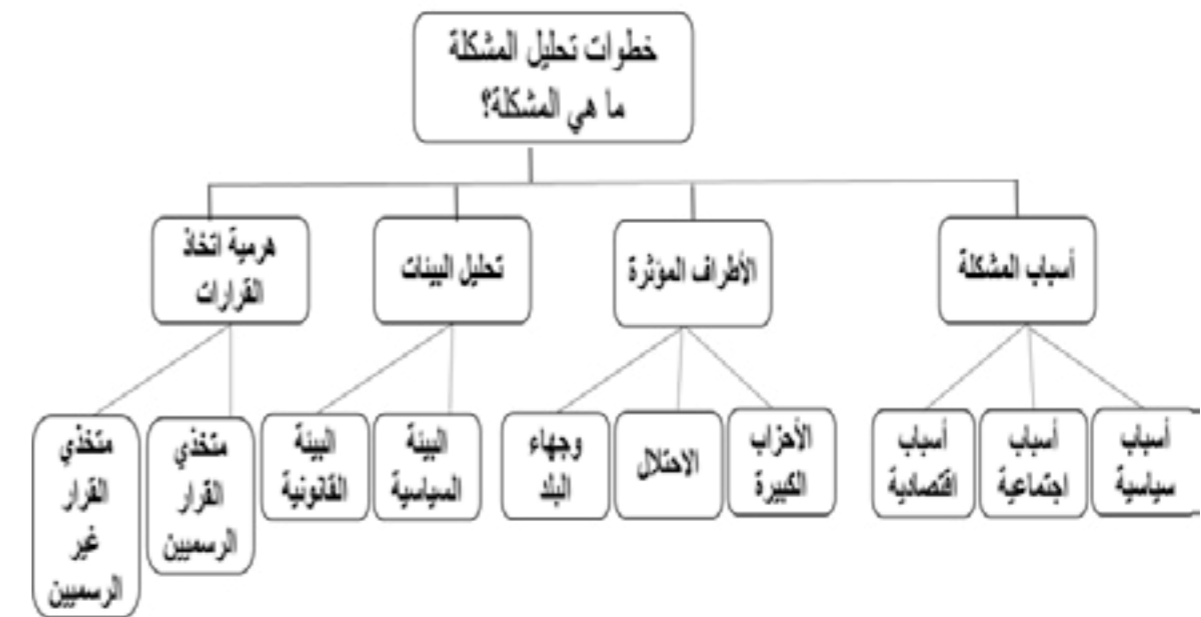


### أشكال وصور المناصرة:

- جلسات ولقاءات مع الجمهور على شكل ورشات عمل، أو ندوات، أو منتديات، بهدف تعبئة العامة حول موضوع ما يهم الجميع.
- الاستفادة من خبرات، لكتابة التقارير والعرائض لصانعي القرار والحملات الدبلوماسية ورؤساء المؤسسات والشركات بحسب القضية.
- الوساطة بين الجمهور وصانعي القرار لإيصال أصواتهم إليهم والدفاع عن حقوقهم ونقاش القضايا المهمة.
- بناء ونشر المواد الدعائية التي يمكن أن ترفع وعي الجماهير حول قضية معينة، والاستفادة من القدرات الخطابية والتكنولوجية في عمل ذلك.

## 1. شجرة المشكلات

تساعدنا أداة شجرة المشكلات في معرفة إذا ما كنا نتفق على المشكلات التي نواجهها. من المهم أن نتفق فيما بيننا على المشكلات التي نرغب بمواجهتها، وهذا يساعدنا في تحديد الأسباب التي تقف وراء هذه المشكلات وتشخيصها والتعرف على مركباتها وتشعباتها، إضافة إلى ذلك وإذا ما أردنا التعمق أكثر في العملية؛ نستطيع التوصل إلى جذور الشجرة والتعرف على المحركات والدوافع الأصلية وراء المشكلة.



- تساعدنا شجرة المعرفة بالتعرف على أسباب ومركبات المشكلة.
- حسب المثال السابق علينا أن نسأل ما يلي:**
1. ما هو حجم المشكلة في القدس؟
  2. ما هي المدارس المستهدفة والتي بدأت بتطبيق المنهاج الإسرائيلي؟
  3. ما هي الأسباب السياسية التي تدفع في هذا الاتجاه (أسباب سياسية على المستوى الفلسطيني - أسباب سياسية على المستوى الإسرائيلي).
  4. ما هي الأسباب الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تبني المنهاج الإسرائيلي والانتقال إلى مدارس "البلدية الإسرائيلية"؟
  5. ما هي الأسباب التي ترتبط بسياسة السلطة الفلسطينية والمنهاج الفلسطيني؟
  6. ما هي الأسباب الثقافية التي تسبب قبول أو رفض المنهاج الفلسطيني من قبل المقدسيين؟
  7. من هم أصحاب القرار في هذا الموضوع؟ وما ثقل كل منهم؟ (وضع ودور التنظيمات السياسية في الأحياء المقدسية، ووجهاء البلد، ومنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة هذا الموضوع).
- يمكننا إضافة الكثير من الأسئلة التي تساعدنا وبشكل دقيق على التعرف على المشكلة ومركباتها.

**مثال 2:** في القرى الواقعة جنوب القدس، تقل تدريجياً نسبة الإناث اللائي يكملن تعليمهن ويلتحقن بمؤسسات التعليم العالي، وفي مدارس الإناث الثانوية تتزايد وباستمرار أعداد المخطوبات أو المكتوب كتابهن وينتظرن الزواج مباشرة بعد إنهاء الصف العاشر، أو في أحسن الأحوال الصف الثاني عشر.

قد تتحول إلى ظاهرة معدية، كون الحديث بين الفتيات في بعض الصفوف لا يتعدى الذهاب والألبسة والهدايا التي يحضرها الخطيب، وفي فترة المراهقة وفي جو تعتبر فيه خطبة الطالبة وهي على مقاعد الدراسة أمر مقبول أو حتى محبذ في بعض الأحيان؛ يصعب تدخل المؤسسات النسوية والمشاريع التربوية للحد من هذه الظاهرة.

من ناحية أخرى تتزايد حالات الطلاق في القدس عموماً لاسيما بين الفتيات اللواتي يرتبطن في سن مبكرة، والفتيات اللواتي تستمر علاقتهن الزوجية يخسرن الكثير من جوانب الحياة، وخصوصاً فرصة إكمال التعليم أو الانخراط بسوق العمل لاحقاً وممارسة الاستقلالية الشخصية.

مديرات المدارس الثانوية للإناث وبعض المعلمات قلن إن هذه المشكلة تشكل عائقاً كبيراً أمام إتمام بعض البنات مرحلة التعليم الثانوية والالتحاق بالتعليم العالي لاحقاً، وتحدثن أيضاً عن عدم التزام تلك الطالبات بالدوام المدرسي، وغيابهن المتكرر، وغيابهن المتكرر عن المدرسة، وتوقفهن عن أخذ الوظائف والمهام المدرسية بجدية.

في بعض القرى جنوب القدس، تكثر أيضاً ظاهرة تعدد الزوجات، وفي بعض الأحيان تكون الزوجة الأولى هي الصغيرة التي تم تزويجها سنوات قبل دخول الدرّة عليها، كما ينقص الأمهات الصغيرات الكثير من المهارات الزوجية والاجتماعية والأمومية، الأمر الذي قد يخلق

**مثال 1:** في الآونة الأخيرة تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض المنهاج الإسرائيلي على مدارس القدس، وخصوصاً تلك التابعة لها، وترغب المدارس الخاصة بشتى الطرق والأساليب في البدء بتعليم نظام "البحروت" (الإسرائيلي) بدل نظام (التوجيهي) الفلسطيني.

كل عام يزداد -ويتدرج بطيء- عدد الأطر التي تريد الانضمام أو تلزم بالانضمام للنظام الإسرائيلي، الأمر الذي قد يؤثر في نهاية الأمر على الوعي المعرفي والاتجاهات للطلبة الفلسطينيين في القدس، ويؤدي لإضعاف المؤسسة الفلسطينية التربوية على المستويين المتوسط والبعيد.

ربما يشعر بعضنا بضرورة عمل شيء تجاه هذه الظاهرة، ولا يعرف ما الذي عليه عمله. من المهم وقبل البدء بالعمل فهم هذه الظاهرة، والتعرف على أسباب رغبة الإسرائيليين بفرض منهاجهم على المدارس، خاصة في ظل محدودية قدرة الفلسطينيين على مواجهة هذه الظاهرة.

هناك ضرورة لتقوية المنهاج الفلسطيني في وجه المناهج الإسرائيلية، ومواجهة حملة الأسرلة التي يعمل عليها الإسرائيليون جاهدون وبالتعاون أحياناً مع وسطاء مقدسيين يسهلون لهم العملية ويسوقون لهم الفكرة.

## 2. SWOT لفحص إمكانية نجاح الحملة

طريقة SWOT للتحليل ومسح الاحتياجات مثلها مثل طرق مسحية أخرى، تعتبر فعالة في تحديد مواطن القوة والضعف في المبادرات المرجو القيام بها، أو عند تطوير مشاريع وخدمات للسكان. كذلك تتيح لنا هذه الطريقة تمييز الفرص المتاحة أمامنا، والتي نستطيع اغتنامها والاستفادة منها، ووضع الإصبع على التهديدات التي يمكن أن تعرقل عملية التطوير لزيادة الكفاءة. بلغة أخرى، إن تحديد العناصر الداخلية والخارجية التي يمكن أن يكون لها تأثير على تقدم وتطوير الناتج الخدماتي، يساعدنا في رؤية صورة أوضح لوضع الخدمة، ومن ثم اقتراح البدائل للتخفيف من نقاط الضعف والتهديدات القائمة قدر الإمكان، وتعزيز نقاط القوة واستغلال الفرص كما يجب.

إن طريقة مسح الاحتياجات المطروحة SWOT تساعدنا في تحديد المبادرات المرجو تطويرها، وفحص إمكانية نجاحها من خلال دراسة البيئتان الداخلية والخارجية التي يمكن أن تدفع أو تعيق تقديم هذه الخدمات.

### عند بداية مبادرة ما أو فحص فكرة معينة علينا تحديد ما يلي:

- ما هو المجال والموضوع الذي نريد التدخل فيه؟
- ما هي مهمتنا؟
- ما هي طبيعة الناس (السكان أو الفئة المستهدفة) الذين نود إجراء التغييرات بينهم وبمشاركتهم؟
- كيف تؤثر البيئتان الداخلية والخارجية على قدراتنا؟
- ما هي التغييرات المرجوة في هذا المجال؟
- ما هي سلة الخدمات والبرامج والسياسات التي نطمح لتطويرها لهذه الفئة؟
- ما هي الإجراءات التي سنقوم بها؟

### حسب طريقة SWOT لمسح الواقع يجب الإجابة بصدق وواقعية على الجوانب الأربعة التالية:

1. **نقاط القوة:** ما الجوانب القوية الموجودة في المجتمع، أو الجمعية، أو الجهاز، أو المركز، إلخ... التي تعتبر مصدر فخر؟ وما هي الجوانب التي تسير على الوجه الصحيح؟
2. **نقاط الضعف:** ما هي جوانب الضعف التي بحاجة للتطوير؟ وما هي الجوانب التي تسير بشكل سيء، ويجب تغييرها؟ وما هي الأمور التي يجب التخلص منها وتجنبها لأنها تؤثر حالياً على تقدم الخدمات بشكل جيد؟
3. **الفرص:** ما هي الفرص والإمكانيات المفتوحة أمامك؟ وما هي المجالات المتاحة لتحسين تقديم الفكرة، أو الحملة، أو الخدمة؟ كدعم المؤسسات المانحة للفكرة، ووجود جو عام مساند لها.
4. **التهديدات:** ما هي الصعوبات التي تواجه الفكرة أو المبادرة أو الخدمة من الخارج؟ هل هناك مشاكل في الميزانيات؟ أو السياسات أو السياسيين أنفسهم، إلخ... يساعدنا استخدام هذا النوع من التحليل على فهم الواقع الحالي وفهم الصعوبات والمشاكل ضمن حجمها الطبيعي والواقعي التي قد تواجهنا عند البدء بالعمل، من خلال تحديدنا لجوانب القوة والضعف وتحديد الفرص والتهديدات.

الكثير من الإشكاليات بين الزوجات ووالدات الأزواج من ناحية، والأزواج ومن يحيط بهن من ناحية أخرى.

إن تجربة امرأة صغيرة في الحياة قليلة للغاية، فهي لا تعرف كيفية التعامل مع ضغوطات الحياة والمتطلبات اليومية، ولا تعرف التعامل مع المؤسسات الحكومية وما إلى ذلك، وفي الجو التقليدي لا تعرف كيف تتواصل مع الآخرين خاصة الرجال الغرباء، وبالتالي تراها تطور تعلقاً بناثياً بينها وبين زوجها أو حماها لمساعدتها في التعامل مع كل الصعوبات، الأمر الذي يجعلها تابعة وغير مبادرة، ومتعلقة وغير مستقلة، ولا تستطيع اتخاذ القرارات بشكل مستقل، فتصبح شخصاً يستغل نصف ما أعطاه الرب من قدرات.

والسؤال هنا كيف يمكن أن نغير مواقف المجتمع والناس تجاه هذه الظاهرة؟



يمكن للجدول التالي أن يساعدنا في سرد الحلول، وإعطاء تقييم لكل حل بدرجة من (1-5) ضمن معايير معينة.

يتم نقاش كل حل مع مجموعة من الناس، ومن ثم ترتيب الحلول حسب الأكثر نجاعة. يمكن بعد ذلك استخدام SWOT ANALYSIS لفحص كل إمكانية من الإمكانيات أيضاً.

الحل	التأثير المحتمل	احتمالات النجاح	درجة التقبل المجتمعي	إمكانية التطبيق	الإجمالي
التوعية التربوية	3	3	2	5	13
إشراك أئمة المساجد في الحل	3	3	5	3	14
متابعة تنفيذ القانون ومعاينة الخارجين	2	2	1	2	7
العمل مع وجهاء البلد وإجراء نقاش مفتوح	4	3	5	4	16

بحسب الجدوى والفعالية وإمكانية التطبيق؛ نبدأ وبشكل ممنهج بتحديد الهدف العام من الحملة والأهداف الخاصة منها.

بالعودة إلى المثال السابق حول مكافحة الزواج المبكر في قرى القدس الجنوبية، كيف نصيغ الهدف العام والأهداف الخاصة؟

**الهدف العام:** يجب أن يكون شمولياً وعماماً يحوي الرؤية العامة من وراء التدخل والطموح البعيد الذي نريد تحقيقه، مثلًا:

- التخفيف من ظاهرة الزواج المبكر
- رفع سن الزواج في القرى الجنوبية إلى 20 سنة على الأقل لدى الفتيات.
- تعزيز إشراك المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها كالزواج والدراسة.

بعد ذلك يمكن أن نشق من تلك الأهداف العامة أهدافاً خاصة، يمكن العمل عليها وقياسها لاحقاً. يجب أن تتمحور هذه الأهداف حول الحل الأمثل الذي تم اختياره وعليها أن تكون ذكية "SMART"

S	M	A	R	T
Specific	Measurable	Accessible	Realistic	Time managed

### أمثلة على الأهداف الخاصة:

- تنفيذ حملات توعية مدرسية تقوم بها الطالبات حول مضار الزواج المبكر.
- توعية الأمهات بمضار الزواج المبكر ونشر المعرفة الضرورية بينهن.

### الخطوة الثالثة: استخدام استراتيجيات المناصرة

الشكل التالي<sup>21</sup> يوضح الاستراتيجيات التي يجب الإلمام بها لتحقيق أهداف المناصرة الموضوعية في المرحلة السابقة. يمكن التركيز على استراتيجية واحدة ويمكن الدمج بين عدة استراتيجيات وهذا أنسب، ففي حال ضعفت استراتيجية ما، يبقى العمل متاحاً على بقية الاستراتيجيات، كما أنه من المهم الانتقال من استراتيجيات اليوجي (استراتيجيات الإرشاد والتعليم والتوجيه) إلى استراتيجيات الكوميسور/المفوض (استراتيجيات الضغط القانوني والتشريع) في حال لزم الأمر.

21 الصندوق الاجتماعي للتنمية وحدة التدريب والدعم المؤسسي (2011). دليل الأنشطة للمتدرب في المناصرة وكسب التأييد في الجمعيات والمؤسسات الأهلية. رئاسة مجلس الوزراء- الجمهورية اليمنية.

الجوانب الإيجابية	الجوانب السلبية
نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص	التحديات

**مثال:** أراد مرشدو ومرشدات بعض المدارس الخاصة في منطقة ما بالدراسي الفلسطينية وضع سياسة لمكافحة العنف المدرسي المتزايد في السنوات الأخيرة.

طرحوا خلال ورشة عمل الكثير من الاستراتيجيات، سواء تلك المتعلقة بالإرشاد والتربية أو الداعية لإلزام السلطة بالتوجيهات الوزارية في مكافحة العنف سواء على مستوى المعلمين والمعلمات أو على مستوى الطلبة. اقترحوا أيضاً استراتيجيات شمولية تضم كل دوائر التأثير من شرطة ووزارة وأهالي ومدرسة. ولكي يكملوا النقاش، كان عليهم القيام بمسح الواقع من خلال "SWOT" لكي يعرفوا نقاط القوة والضعف في مدارسهم والفرص والتحديات الخارجية التي يتوقعونها.

SWOT ANALYSIS الموضوع: العنف المدرسي	
نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تفهم بعض المعلمين لموضوع العنف وانضمام أصواتهم إلى صوت المرشد.</li> <li>• وجود الدافعية عند المرشد.</li> <li>• حصول المرشد على الاستشارة المهنية.</li> <li>• تعاون بعض الإدارات مع الموضوع.</li> <li>• وجود مجلس آباء فعال.</li> <li>• وجود أنشطة لا منهجية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نظرة الإدارة السلبية لعمل المرشد.</li> <li>• نموذج المعلم العنيف الموجود في بعض المدارس.</li> <li>• الافتقار إلى الأساسيات اللازمة للعمل على هذا الموضوع.</li> <li>• مواقف المدرسين التي ترى بالعقاب الجسدي وسيلة لضبط الطلاب.</li> <li>• البيئة المدرسية المكتظة.</li> <li>• مواقع المدارس.</li> <li>• ضعف شخصية المعلم ومكانته.</li> <li>• وجود علاقة غير صحية بين الإدارة والطلاب.</li> <li>• بيروقراطية العمل في الجهاز.</li> </ul>
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود مشكلة العنف في المدارس.</li> <li>• وجود شبكة الدعم النفسي للعمل كطاقم.</li> <li>• وجود بعض المؤسسات الأخرى التي تعمل على نفس الموضوع.</li> <li>• برامج التطوير المدرسي.</li> <li>• وجود توجه عام من قبل برنامج التعليم نحو خفض مستوى العنف.</li> <li>• دورات مساندة للمعلمين في مواضيع اللعب الآمن.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود أسر وتنشئة اجتماعية لا تقاوم العنف.</li> <li>• ضعف العلاقة التكاملية بين الأسرة والمدرسة.</li> <li>• أساليب التربية المبنية على ممارسة السلطة البعيدة عن الاستماع لآراء الأبناء والتعبير عن الرأي.</li> <li>• ثقافة البيئة المحلية المعززة للعنف سواء كانت على مستوى التنظيمات والأهالي.</li> <li>• العصبية القبلية والعائلية.</li> <li>• السلطة الأبوية.</li> <li>• غياب الجوانب الترفيهية والثقافية المجتمعية والأندية التي يمكن أن يفرغ فيها الطالب طاقاته.</li> <li>• البطالة والعامل الاقتصادي.</li> <li>• غياب التواصل الصحي بين الأزواج فيما يتعلق بتربية الأبناء.</li> <li>• ضعف تطبيق القوانين تجاه الطلبة العنيفين، أو الأهالي العنيفين، أو المدرسين العنيفين.</li> </ul>

### الخطوة الثانية: صياغة الأهداف

بعد تحديد المشكلة وأسبابها، وعمل شجرة المشاكل ونقاش حلول لتلك المشاكل واختبار الحلول

- أن نعي مقابل من نعمل، ونقارن بين قدرات وطاقات الطرفين.
- أن نرتب الاستراتيجيات من الأكثر سلماً إلى الأكثر اشتباكاً.
- أن نعرف خارطة التحالفات التي يمكن تشكيلها، وأن نحدد أجندة كل طرف من الأطراف، ونذكر أسس التحالفات والتعاون التي علينا القيام بها.
- أن نتعرف على طيف المؤسسات والأشخاص<sup>22</sup> الذين قد يتحالفوا معنا وقد يعارضونا (الشكل التالي يساعدنا في تحديد ذلك).

### الخطوة الرابعة: وضع خطة النشاط

بعد تحديد القضية التي نريد مناصرتها، وتحديد أهدافنا العامة والخاصة منها، وبعد أن قمنا بمسح الواقع المؤسسي والتحالفات الممكن بناؤها؛ علينا الانتقال إلى الجانب العملي في الحملة، وتحديد مجموع الأنشطة التي ستحقق الأهداف. أي نشاط يجب أن يكون ضمن منظومة مترابطة من الأنشطة الأخرى، والتي تحقق جميعها في النهاية أهداف الحملة.

عند التخطيط لأي نشاط مناصرة علينا تحديد مركباته، والجدول التالي يساعدنا في تنظيم النشاط:

الهدف الفرعي للنشاط	النشاط	المسؤول عن التنفيذ	متى وما هي المدة الزمنية المطلوبة	أين سيقام النشاط	المصادر اللازمة لتنفيذ النشاط (أشخاص، معدات، مواد، وتكاليف)	النتائج المتوقعة من النشاط

### الخطوة الخامسة: تنفيذ النشاط

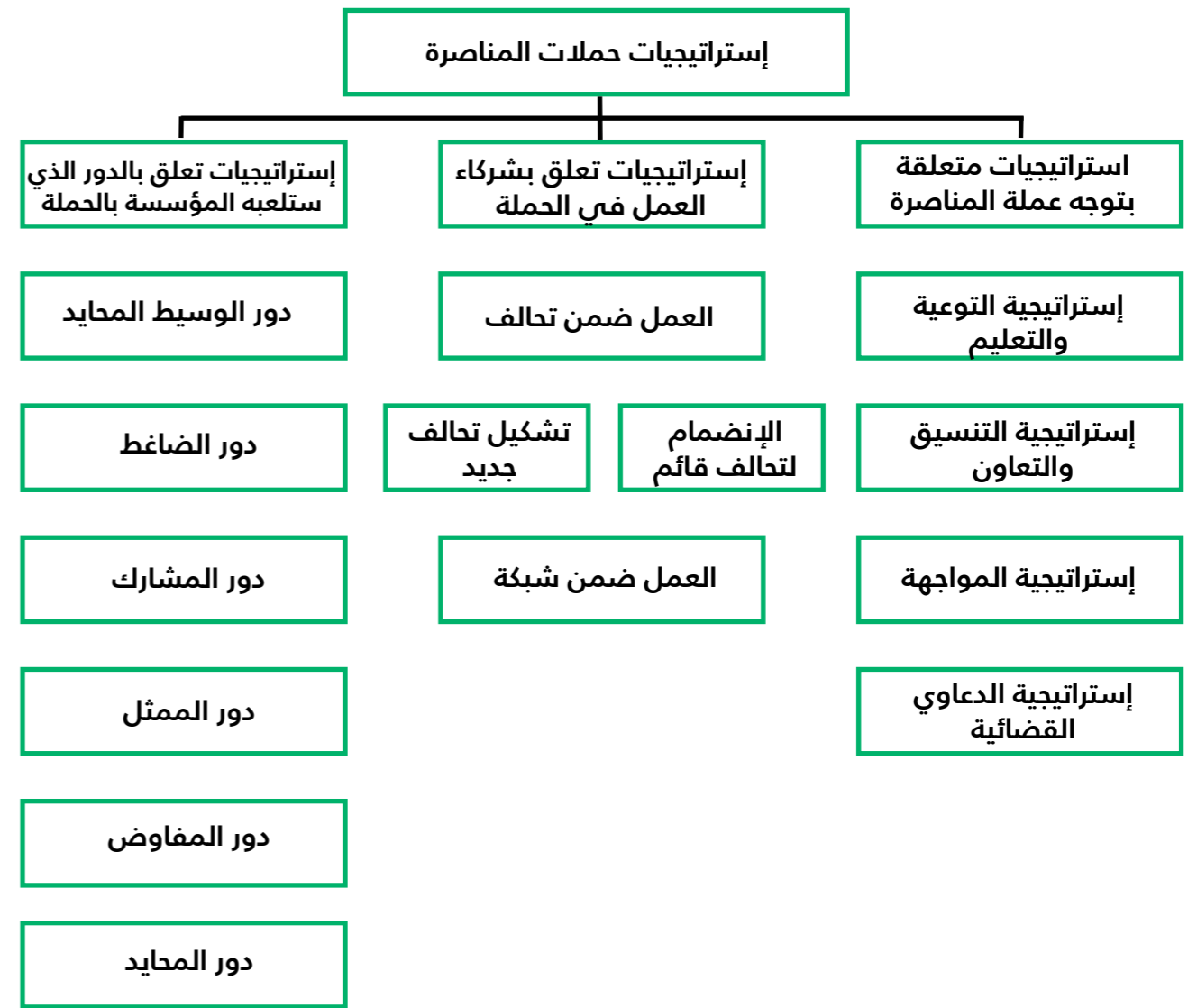
من المعروف أن أي حملة مناصرة تتكون من الكثير من الأنشطة، وهي عملية تأخذ وقتاً قد يمتد لعدة أشهر. من المهم أن يكون التدخل ممنهجاً وواضحاً منذ البداية.

على من يخطط للحملة أن يضع جميع الأنشطة المتوقع تنفيذها مسبقاً أمام عينيه، وأن يضع جدولاً زمنياً لتنفيذها.

هناك عدة أساليب لتنظيم المعرفة والخطة التنفيذية لمجموع الأنشطة، وبرنامج GNATT يساعدنا في ذلك. البرنامج عبارة عن جدول "اكسل" EXCEL يمكننا من رصد كل الفعاليات والأنشطة والمصادر المطلوبة على محور زمني (يومي - أسبوعي - شهري - سنوي).

في كل نقطة زمنية نستطيع أن نفحص مدى تقدمنا في أي من النشاطات، وما هي احتياجاتنا لكل نشاط، وما هي الأنشطة المتوقعة على المدى القصير والمدى الطويل.

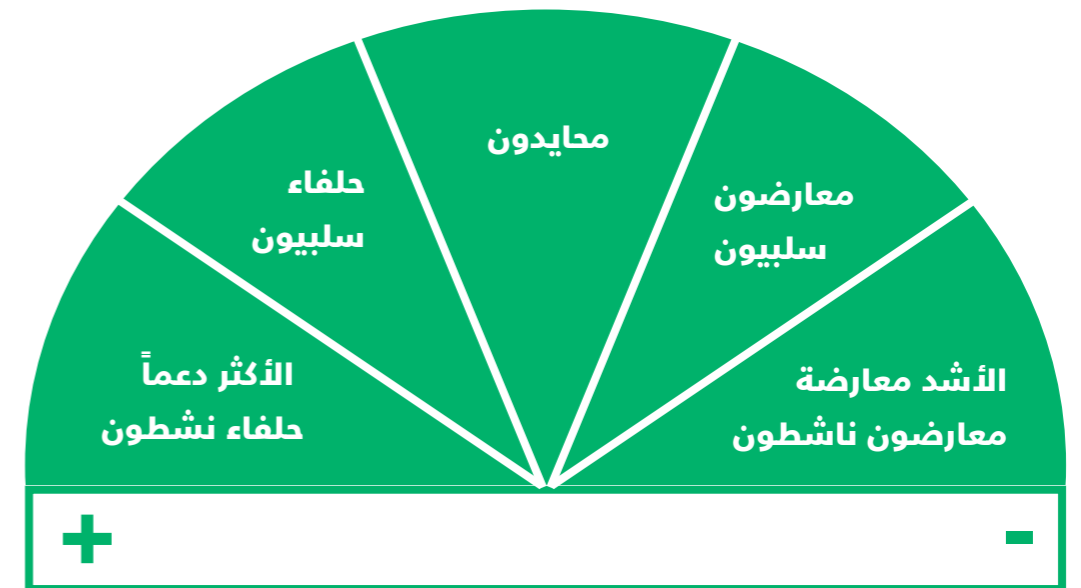
22 الشركاء: مركز تعاون مؤسسات المجتمع المدني (سنة غير موجودة). مهارات قيادة الحملات وكسب التأييد للمجتمع المدني (برنامج تدريبي). الأردن.



### استراتيجية الدعاوى وليس الدعاوى

عند استخدامنا للاستراتيجيات يتوجب علينا:

- أن نعي تماماً مع من نعمل، وما هي الفئات التي نريد مناصرتها، وما هي ميزاتنا، وقدراتنا، ووضعها السياسي، والاجتماعي وما إلى ذلك.





يهدف التقييم أيضاً إلى فحص ما إن سارت الحملة كما خطط لها، وما إذا تم استخدام المصادر والموارد كما يجب. للتذكير، برنامج GNATT يساعد في متابعة الأنشطة بمجملها، ولكننا في نهاية الحملة علينا أن نتوقف ونقيّم ما قمنا بعمله.

على من يقوم بالتقييم أن يكون واقعياً ومدركاً ومتابعاً لتفاصيل الحملة، سواء من خلال المعرفة المسبقة أو من خلال اللقاءات والمشاهدات وقراءة التقارير، وعليه أن يكون حيادياً وموضوعياً.

### “مستويات الأثر” التي على قادة الحملة فحصها عند إجراء التقييم:

1. أثر الحملة على الأفراد المستفيدين منها مباشرة.
2. أثر الحملة على المستفيدين غير المباشرين من الجمهور.
3. أثر الحملة على السياسيين ومنتخذي القرار.
4. أثر الحملة على العمل المؤسسي والتحالفات.

#### 4.4 تمويل حملة المناصرة



من المهم لأي شخص يخطط لأي حملة أن يفكر في بداية الأمر بشركاء سيتعامل معهم، أو شبكات سيتعاون معها، أو ممولين سيتوجه إليهم لمساعدته في تغطية حملته. تختلف الحملة عن المشاريع، فطبيعتها ليست تنموية أو تطويرية، بل هي رد فعل لواقع طارئ ولفترة محدودة من الوقت، وبالتالي فإن غالبية الممولين لا يهتمون بتمويل مثل تلك الأنشطة قصيرة الأمد، بالرغم من أهميتها.

تستطيع المؤسسات أن تدمج ضمن برامجها حملات ضغط وتأثير لدفع أجنداتها، وترتيب المواضيع المهمة على سلم أولويات واضعي السياسات ومنتخذي القرار، ولكن بكل الأحوال على المؤسسة أو الأفراد منظمي الحملات أن يفكروا بالمصادر المختلفة التي يحتاجونها لإدارة حملتهم.

#### عندما نتحدث عن تمويل الحملة فلا نقصد بالضرورة الدعم المالي فقط، وإنما نعني المصادر التالية:

1. **الدعم المالي:** من خلال منح تقدمها بعض المؤسسات والصناديق المهمة بموضوع الحملة، ولذا فمن المهم التعرف على المؤسسات واهتماماتها. على سبيل المثال: تهتم مؤسسات “إنقاذ الطفل” و “اليونيسيف” و “أرض الإنسان” بقضايا الطفل وحقوقه وخصوصاً التعليم، فيمكن التوجه لهم لطلب المعونة المالية في هذا المجال.

KEY ACTIVITIES	START	DAYS	FINISH	STATUS	Number of workers	11/22	11/23	11/24	11/25	11/26	11/27	11/28	11/29	11/30	12/1	12/2	12/3	12/4	12/5	12/6	12/7	12/8	12/9	12/10	12/11	12/12	12/13	12/14	12/15	12/16
Production Timeline																														
Designing	11/28	2.00	11/27																											
Printing Paper	11/28	2.00	11/27																											
Technological Documentation	11/28	2.00	11/27																											
Purchasing	11/28	7.00	12/4																											
Steel	11/28	7.00	12/4																											
Manufacturing	11/28	40.00	1/6																											
Subcontract	12/1	19.00	12/19																											
Nameplate	12/5	10.00	12/12																											
Round pipe quotation	12/1	3.00	12/3																											
Round pipe manufacturing	12/1	10.00	12/12																											
Pin quotation	12/2	3.00	12/4																											
Pin processing	12/5	10.00	12/19																											
Tooling production and processing	11/28	8.00	12/5																											
Blanking	12/5	10.00	12/21	75%	3																									
Sand blast and primer painting	12/1	10.00	12/13	85%	4																									
Machining lifting lugs and pins	12/1	10.00	12/13	80%	2																									
13 side units	Class 1	12/12	10.00	12/28	87%	6																								
12 side units	Class 2	12/12	10.00	12/28	83%	6																								
13 side units	Class 3	12/12	10.00	12/28	78%	8																								
17 side units	Class 4	12/12	10.00	12/28	70%	7																								
MP (Magnetic particle inspection)	Blanking Class	12/12	10.00	12/28	10%	3																								
14 center units	Blanking Class	12/12	10.00	12/28	10%	3																								
Integral installation testing		12/27	6.00	1/1																										
Finish painting		1/2	3.00	1/4																										
Package and Delivery	1/5	2.00	1/6																											

### نستطيع تحديد عمل الشخص في هذه المرحلة بستة مستويات:23

1. ضع قائمة بالأنشطة جميعها التي تود القيام بها بناء على الأهداف.
2. صنّف القائمة السابقة حسب الأولويات، ورتب الأنشطة حسب خط زمني واضح.
3. قم بوضع تصور زمني لتنفيذ كل نشاط (كم من الوقت يلزم لتنفيذ كل نشاط)؟
4. ابن جدول GNATT ورتب الأنشطة فيه، واربط بينها وبين المعلومات المتاحة من حيث الاحتياجات - الأفراد الذين سيقومون بها- الاتصالات التي ستقوم بها وما إلى ذلك.
5. تأكد من أن الأنشطة مرتبة بشكل منطقي وتكمل بعضها، ولها بداية ونهاية واضحتان.
6. إحرص على توفر كل المستلزمات الضرورية لضمان تنفيذ الأنشطة من دون عوائق، والتأكد من تفرغ الأشخاص الذين سيقومون بذلك.
7. قم بفحص الجدول باستمرار للتأكد من أي خلل أو تأخير معين واعمل على تصحيحه.

### الخطوة السادسة: متابعة تقييم النشاط

“يخطيء من يظن أن أدوات التقييم توضع في نهاية التدخل”

1. ضع معايير تقييم الحملة في مرحلة التخطيط.
2. حدد المخرجات المتوقعة من الحملة منذ البداية.
3. اقترح أدوات لقياس مدى تحقيق أهداف الحملة.
4. كن واضحاً بخصوص معايير الجهة التي ستشرف على التقييم، وهذا يعتمد إن كنت ستجريه داخلياً أو خارجياً.

يهدف تقييم أي مشروع لفحص مدى تحقيق الحملة لأهدافها على المستويين الكمي والنوعي. التقييم سيجيب عن مدى تأثير الناس والسياسيين والتحالفات بالحملة، ومدى قدرتها على التغيير المجتمعي.

23 مشروع رؤى الناس في صنع السلام (2011). بناء قدرات المناصرة: مجموعة أدوات تدريبية.



## صل من خلال الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بأنه:

1. يساهم في نشر المعارف بطريقة أسرع مقارنة بالوسائل التقليدية.
2. إمكانية التفاعل والمشاركة.
3. لا يتطلب الحضور الجسدي ولا الدائم.
4. يعطي مساحة كبيرة لحرية الرأي والتعبير، ويكسر الحواجز والخطوط الحمراء.
5. يكفل ظهور مساحة للاختلاف الثقافي في المجتمع بشكل منظم.
6. إمكانية الحصول على الكثير من الآراء حول قضية معينة.

برز بشكل ملحوظ أهمية هذه المواقع في تحشيد الشعب للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام، وفي مواجهة الاستيلاء على الأراضي بمبادرات مثل "مدينة باب الشمس" و"مدينة كنعان" وغيرها، وكذلك نجد أن صورة الطفل الذي عاد ووجد منزله قد تم تدميره؛ لا زالت تتفاعل رغم مضي فترة على الحدث نفسه. أما في الإعلام التقليدي المتمثل بالصحف المحلية ووكالات الأنباء؛ ورد هذا الخبر مرة واحدة في تاريخه وانتهى.

يدلل ذلك على أن مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دوراً هاماً في إبراز الصورة التي تتجارب مع

**2. الدعم المعنوي:** يمكن التوجه لبعض متخذي القرار ورجال المجتمع ونسائه المهمين ليظهروا تعاطفهم مع الفكرة المناصر لها، ومن المهم تجنيد الأصوات الداعمة من المجتمع وإبرازها، فهي لا تقل أهمية عن الدعم المالي.

**3. الدعم العيني:** تحتاج الحملات في مراحلها المختلفة إلى الكثير من الاحتياجات العينية كالقرطاسية للعمل المكتبي والعمل الميداني والتدريبات، والألبسة والمطبوعات، والغذاء، والمواصلات، والمكان الذي سيجتمع فيه المشاركون أو سيديرون الحملة من خلاله، إضافة لأماكن مخصصة للاجتماعات الدورية وما إلى ذلك.

**4. خبرات مهنية:** تحتاج الحملات إلى مساعدة مختصين في مجالات مختلفة سواء في تنظيم الحملات والمناصرة، أو في المجال الذي سيناصر من أجله، كذلك قد توفر بعض المؤسسات الداعمة أشخاصاً مهنيين يساعدون من خلال تجربتهم ومعارفهم في إدارة الحملة، والاستفادة القصوى من المصادر البشرية والسياسية والإدارية، من توثيق للحملة وكتابة التقارير وما إلى ذلك.

**5. متطوعون:** حملة دون متطوعين هي غالباً حرب من غير جنود. المتطوعون هم الثروة الأساسية في إدارة الحملات، ولكنهم بحاجة إلى توجيه وإرشاد ورفع مستوى الوعي والمعرفة لديهم في أهمية ما يعملون.

**6. سلة تدريبات من قبل مؤسسات محلية ودولية:** يمكن أن تكون المساعدة من خلال مجموعة تدريبات يطلبها مدراء الحملة لطاغم العمل أو للمتطوعين والمشاركين من المؤسسات الأخرى، وتقدمه بعض المؤسسات بشكل تطوعي أو ضمن برامج التدريب الخاصة بها.

## من المهم:

1. إدارة الميزانية بصورة شفافة وقانونية.
2. تسجيل وتوثيق كل المدخولات والمخرجات.
3. عمل تصنيف واضح لعناصر الميزانية (أنشطة، معاشات، مواصلات، إلخ...).
4. التأكد من وجود مستندات تبين أوجه الصرف لكتابة التقرير والتصريح عنه لاحقاً.

## 4.5 الشبكات الاجتماعية والتقنيات الأخرى في المناصرة

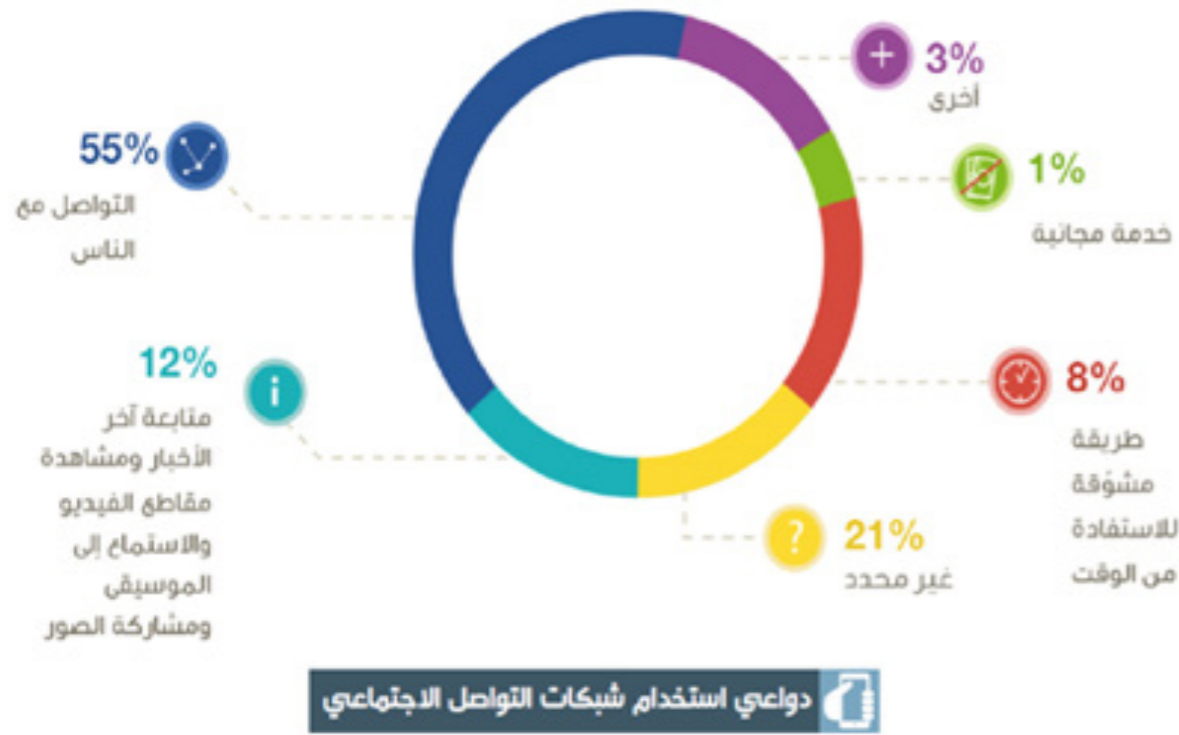
يعد الانترنت من أفضل طرق التواصل بين الناس، وباتت الشبكة العنكبوتية بمواقعها وتطبيقاتها تهدد بقاء الطرق التقليدية التي أصبحت محدودة الأثر والإقبال عليها ضعيف، كالجرائد والمجلات وحتى الراديو والمحطات التلفزيونية. تظهر الدراسات أن معدلات الجلوس أمام شاشة الحاسوب والهاتف الخليوي تزداد باستمرار، حتى وصلت إلى بضع ساعات بالمعدل يومياً. يكاد الشاب في أيامنا يفقد توازنه في حال انطفأ هاتفه لسبب ما، أو إذا انقطع تواصله مع شبكة الانترنت.

أصبح استخدام شبكات التواصل الاجتماعية في الحملات والتنظيم وخصوصاً "فيسبوك" و"واتس أب" و"تويتر" أساسياً للعمل التعبوي. غالبية الشباب يمتلكون حساب "فيسبوك" ويهتمون بفحص كل ما هو جديد على الموقع، كما أنهم أصبحوا شركاء فاعلين في نشر أي خبر أو إعلان نريد تعميمه على أكبر عدد من الناس، فبمجرد الضغط على زر المشاركة "SHARE"، تنتشر المعلومة بشكل سريع يضاهي فعالية أدوات إعلامية أخرى.

مشاعر الناس ومصالحهم، فبدل أن يتطلب الأمر تقديم تضحيات يومية في الإعلام التقليدي؛ تقدم مواقع التواصل الاجتماعي إحياء نفس الحدث مرات عدة وعلى فترة زمنية أطول<sup>24</sup>.

في أحدث تقرير صادر عن مؤتمر "رواد التواصل الاجتماعي العرب للعام 2015"<sup>25</sup>؛ تبين أن شبكات التواصل الاجتماعي وأدواته تنتشر بشكل كبير بين الجميع خاصة الشباب. أوضحت النتائج أن "فيسبوك" هو الأداة الأكثر شيوعاً بين المستخدمين في تناقل المعلومات، يليه "واتس أب" بالمحدوديات الخاصة به، واحتل ذيل الترتيب جوجل+ "GOOGLE+".

سنلخص في الصفحات التالية أهم النتائج التي عرضها تقرير "مؤتمر الرواد العرب في التواصل الاجتماعي" "رواد التواصل الاجتماعي العرب للعام 2015" الذي أقيم في دبي عام 2015. الهدف من عرض النتائج هو وضع مصممي الحملات في صورة إمكانيات أدوات التواصل والتي يمكن أن يستفيدوا منها بالشكل الأمثل لنشر أفكار حملاتهم الخاصة، وحتى يتمكنوا من حشد وتعبئة الناس حولها سواء في فلسطين أو العالم العربي أو حتى سائر دول العالم، والأمثلة على ذلك كثيرة (حملة المقاطعة، والحملات المناهضة للجدار، وحملات محاربة الفساد وما إلى ذلك).



تختلف دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ولكن غالبية من تم سؤالهم يستخدمونها لحاجة "التواصل"، وهذه نقطة يمكن الاستفادة منها في حملات المناصرة. متابعة مقاطع الفيديو يأتي في الدرجة الثانية من الاهتمام، وهنا يمكن التركيز على المواد المصورة والمشوقة كأداة أساسية في التواصل وعدم الاكتفاء بالنص لوحده.

النتائج تظهر أن "يوتيوب" أداة يمكن الاستفادة منها في نشر الحملة والحديث عنها، حوالي 40% من الذين تم سؤالهم لديهم حساب على البرنامج، و66% من المشتركين يزورون الموقع لتحميل أو سماع الموسيقى، أو يتابعون أفلاماً بصورة يومية. الوضع في فلسطين لا يختلف كثيراً عن الوضع في بقية بلدان الوطن العربي.



كما هو واضح من الرسم، يستخدم الشباب "فيسبوك" كوسيلة رئيسية في التواصل الاجتماعي مقارنة بالأدوات الأخرى. بالنسبة لهذا الجيل هو التطبيق الأهم في التواصل مع الأصدقاء.

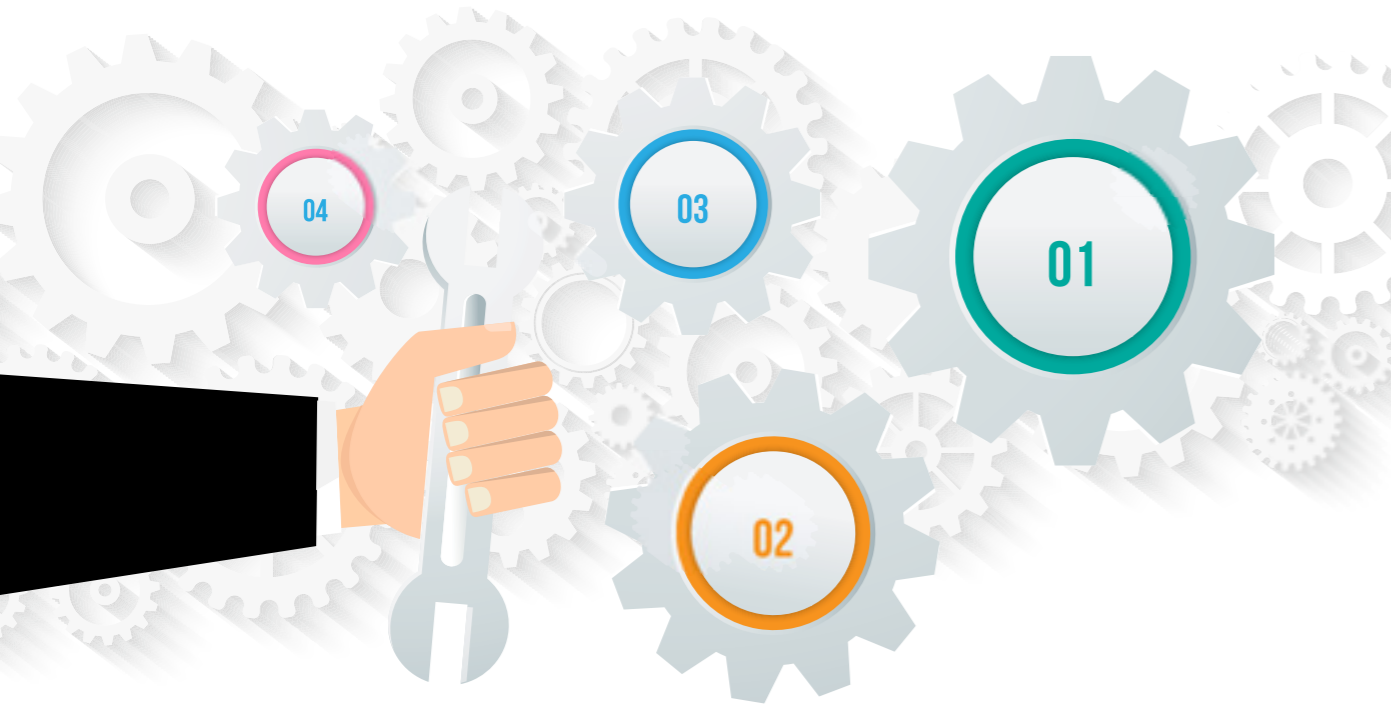
تظهر النتائج أن حوالي 90% من الذين تم سؤالهم في العالم العربي يستخدمون "فيسبوك" بشكل يومي. النتائج في فلسطين مشابهة لواقع الوطن العربي.



24 سمير عوض (2013). في ساحات مواقع التواصل الاجتماعي أو في حضرة الملوك. مدونات جامعة بيرزيت.  
25 قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب (2015). تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في الوطن العربي (التقرير الأول)

## تقنيات حملات المناصرة الأخرى:

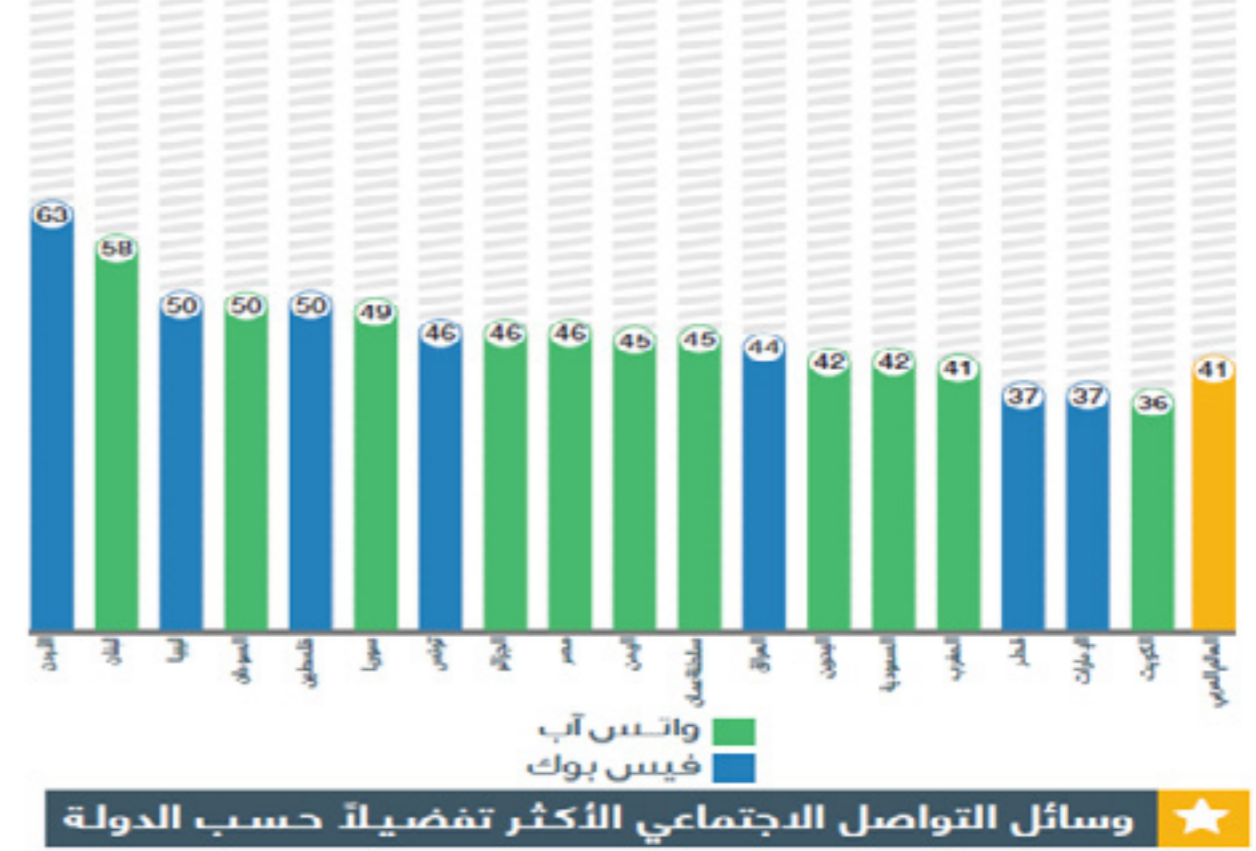
على من يقوم ببناء الحملة أن يطلع على كل التقنيات التي يمكن استخدامها في الحملة، وأن يتعرف على مميزات كل واحدة منها مقارنة بالأخرى وعلى نواقصها. من المهم، نقاش كل تقنية مع أناس مختصين ليقوموا بدورهم في التخطيط لاستخدامها، ويمكن قراءة مراجع وأمثلة وقصص نجاح استخدمت فيها تلك التقنيات. لسنا بحاجة في نهاية المطاف لاستخدام جميع التقنيات، ولكن علينا أن نستخدمها بالتدرج، ونفحص في كل مرة مدى نجاعة كل تقنية على حده في إيصالنا لما نريده في حملتنا.



## في دليل الخلفية النظرية في المناصرة<sup>26</sup> تم عرض 5 تقنيات إضافية للمناصرة وهي كالتالي:

- 1. الرسائل:** من خلال هذه الأداة البسيطة والمباشرة يمكن عرض أهداف الحملة وإعطاء معلومات عنها، وكذلك الأسباب التي دعت للقيام بها. وتمتاز هذه التقنية بسهولة تنظيمها وبتكلفتها غير المرتفعة، وهي مقارنة بالأدوات الأخرى أكثر شخصية وهي تناسب بيروقراطية المؤسسات القائمة.
- 2. التواصل اللفظي:** سواء كان ذلك بالحديث مع شخص ما مستهدف أو مجموعة نريد تجنيدها للحملة. تمتاز هذه التقنية بمباشرتها، وإعطاء الآخرين فرصة الاستفسار عن قضايا غير مفهومة، وإعطاء الإجابات والتوضيحات بشكل مباشر. هناك أمور يفضل الأشخاص الحديث عنها مباشرة لأنهم لا يفضلون الكتابة. اللقاء المباشر مع الناس يكسر حاجز الخوف والقلق، ويرفع من مستوى الثقة بين المشاركين في الحملات.
- 3. العرائض:** تقوم مجموعة من الناس بالعمل على هذه التقنية وتجهيزها، وهي تشبه الرسالة في شكلها، ولكن الهدف يختلف، فيكون المقصود بها أصحاب القرار، ويوقع عليها أناس معنيون

26 الصندوق الاجتماعي- وحدة التدريب والدعم المؤسسي (2011). الخلفية النظرية في المناصرة وكسب التأييد في الجمعيات والمؤسسات الأهلية. رئاسة مجلس الوزراء. الجمهورية اليمنية.



يظهر الشكل أعلاه أن الفلسطينيين هم من الشعوب الأكثر استخداماً لـ "فيسبوك"، ويسبقهم الأردنيون واللبنانيون فقط. 50% ممن تم سؤالهم يستخدمون "فيسبوك" ويفضلونه على "واتس آب" كوسيلة تواصل مع الآخرين. 50% تمثل نسبة كبيرة إن أدركنا كيف نصل بها وإليها في حملات المناصرة التي نخطط لها.

## أمور يجب الانتباه لها:

1. الحفاظ على دقة وصحة المعلومات المنشورة على الشبكات الاجتماعية، وهذا يحتم إيجاد الاستراتيجية الأنسب لرفع المعلومات على الشبكات الاجتماعية، كفحص النصوص والرسائل قبل نشرها.
2. تحمل المسؤولية القانونية: الشبكات الاجتماعية هي مساحة تضمن حرية التعبير ولا تتدخل بالمضامين المنشورة، بحيث يكون الفرد نفسه هو من يتحمل المسؤولية القانونية لما يرفعه على حسابه الخاص. لذا من المهم أن ننتبه إلى أن ما ننشره على الشبكة لا يعارض قوانين النشر. استخدام لغة تجمع وتشجع الأفراد على المشاركة والابتعاد عن استخدام لغة التهديد والتخويف والإساءة، ومن المهم الحديث عن الموضوع والقضية وتأثيراتها على الجمهور والابتعاد قدر الإمكان عن شخصنة القضايا، لأن هذا الأسلوب غير مجدٍ.
3. النزاهة في استخدام المعلومات: من المهم إسناد المعلومات إلى مصادرها، ونقلها كما هي بدقة وعدم تأويلها وإعادة صياغتها بعكس ما قصد الكاتب، ومن المهم عدم رفع صور الأشخاص الخاصة واستخدامها لأهداف خاصة دون طلب إذن بذلك من صاحب الصور والمعلومات. علينا أن تجنب التعليقات المبتذلة وردود الفعل السريعة وغير المدروسة.

شبكات التواصل لا تغني ولا بأي شكل من الأشكال عن الاتصال المباشر وجهاً لوجه مع الناس، واستخدام تقنيات الحملات المختلفة. تستخدم الشبكات الاجتماعية لتنظيم الفعاليات، ولكن على الأنشطة أن تجمع الناس بعضها ببعض.



- وشخصيات مهمة لتوضيح رأيهم في القضية. تمتاز هذه التقنية بأن أثرها قد يكون كبيراً، ويمكن أن تستفيد من التقنيات التكنولوجية القائمة في تجميع أكبر عدد ممكن من التوقيعات اللازمة.
- 4. الاجتماعات العامة:** هي وسيلة يتم خلالها اللقاء بين القائمين على الحملة وأناس والمهتمين من الجمهور، وإخبارهم بما توصلت له الحملة وسماع آرائهم باستمرار. تمتاز هذه الأداة بالعلاقة المباشرة مع أكبر شريحة ممكنة من الناس، ولكن على المنظمين أن يفحصوا بعض القضايا القانونية حولها، ومن المهم أيضاً فحص المكان الذي سيتم فيه اللقاء والتوقيت الأفضل لعقد الاجتماع واختيار المتحدثين بعناية وبناء برنامج الاجتماع بدقة.
- 5. المظاهرات والتجمعات الاحتجاجية السلمية:** تعتبر من أكثر التقنيات المهمة على الصعيد الاجتماعي والوطني، وغالباً ما تلفت اهتمام وسائل الإعلام المصورة والمسموعة، ويلتفت إليها الناس عموماً. بشكل عام تكون هذه الاحتجاجات مبرمجة ومنظمة، وأحياناً أخرى تقام دون استصدار تراخيص من الحكومة لها. تمتاز هذه الوسيلة بجرأتها، وبقدرتها على استدراج تعاطف المارة مع القضية التي ترفعها مقارنة بالتقنيات الأخرى.



الملاحق

المرحلة	العمر	الحل المتوقع للأزمة
أزمة الثقة مقابل عدم الثقة	المهد	ينمي الطفل اعتقاداً بأن بيئة التفاعل تحتويه وتشبع احتياجاته الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية الأساسية.
أزمة الاستقلال الذاتي مقابل الشعور بالخزي والشك	ما بين السنتين الثانية والثالثة من العمر	يتعلم الطفل ما يستطيع السيطرة عليه وينمو لديه الشعور بالتحكم بحرية.
أزمة المبادرة مقابل الإحساس بالذنب	الطفولة المبكرة	يتعلم الطفل المبادرة بالفعل واستكشاف البيئة من حوله، ويتعلم التخيل إضافة إلى الإحساس بالندم عند ارتكابه أفعالاً خاطئة.
أزمة الإحساس بالكفاءة والانجاز مقابل الإحساس بالعجز والقصور والدونية	الطفولة المتوسطة/ مرحلة الدراسة الأساسية	يتعلم الطفل القيام بفعل الأشياء بصورة جيدة أو صحيحة كما يراها الآخرون.
أزمة الإحساس بالهوية مقابل الإحساس بغموض الدور	المراهقة	ينمو لديه الإحساس بالذات من خلال علاقته مع الآخرين، وتبلور لديه الأفكار والرغبات الداخلية. تتبلور في هذه المرحلة الرغبات والقيم والميول والاتجاهات وكذلك وضوح الإمكانيات.
أزمة الإحساس بالألفة والتواد مقابل الإحساس بالعزلة	مرحلة الرشد المبكرة	تتطور لدى الشخص القدرة على تلقي وإعطاء الحب والمودة (الأخذ والعطاء). يبدأ الفرد بتكوين التزامات طوعية وعلاقات اجتماعية مع الآخرين تتسم بالدوام والاستقرار.
أزمة الإحساس بالتدفق والإنتاجية مقابل الإحساس بالركود	مرحلة الرشد المتوسطة	ينمو لدى الشخص اهتمام بتوجيه وقيادة جيل جديد وتربيتهم وتنشئتهم.
أزمة الإحساس بالتكامل مقابل الإحساس باليأس والقنوط	مرحلة الرشد المتأخرة	ينمو لدى الشخص إحساس عام بتقبل الحياة على النحو الذي تم التعايش معها به، والتأكد من أهمية الآخرين والعلاقات التي كونها خلال فترة حياته السابقة.

1. عنوان الورقة: الحق بالتعلم لا يلغي الحق في الحفاظ على الهوية الثقافية: تشخيص وضع التعليم في القدس

2. **تلخيص تنفيذي:** وضع التعليم في القدس بصورة عامة هو وضع مركب بسبب متغيرات عدة، وعلى رأسها الوضع السياسي القائم الذي يحدد تدخل السلطة الفلسطينية في المدينة، وبالتالي تأثيرها على ما يجري في المدارس وخصوصاً تلك التابعة للجهاز الخاص أو وكالة الغوث "الأنوروا" أو تلك التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية. تتعدد المرجعيات الإدارية لمدارس القدس وتتعدد الجهات الداعمة لها مالياً، الأمر الذي يجعل من السيطرة على الجهاز والتزام المدارس بخطة واحدة أمرٌ صعب المنال.

تحاول وزارة المعارف الإسرائيلية والدائرة التربوية في "بلدية القدس" السيطرة على المدارس وتغيير المناهج بما يتلائم والرواية اليهودية الإسرائيلية، وذلك بالضغط على المدارس من ناحية، وإقناع أولياء أمور ومدراء مدارس من ناحية أخرى بجدوى اعتماد المنهاج الإسرائيلي كبديل للمنهاج الفلسطيني.

سياسات السلطة الفلسطينية تجاه القدس وتجاه قضية التعليم ضعيفة، وتنظر إلى القدس كمحافظة من محافظات فلسطين من دون التركيز على خصوصياتها الجيوسياسية، ونذكر بأن الاتفاقات السياسية حول القدس تقيد السلطة الفلسطينية من حيث إمكانية التدخل الحقيقي في المدينة.

لهذا السبب، فقد حاولنا من خلال هذه الورقة عرض واقع التعليم في القدس، وتحليل أهم الصعوبات التي يواجهها، واقتراح سياسات بديلة، بما قد يساعد واضعي السياسات ومنتخذي القرار على تغيير الواقع في المدينة، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الحالي ومحدوديات تدخل السلطة.

من بين السياسات المقترحة، ارتأينا أهمية التركيز على بلورة سياسات تعطي المجتمع المحلي والمتمثلة بأولياء الأمور والطلبة؛ قوة تأثير على ما يحصل في مدارسنا، وسوف نوضح لاحقاً سبب اختيار هذه الاستراتيجية كاستراتيجية مركزية بين الاستراتيجيات الأخرى المقترحة.

3. **المقدمة والعرض:** التعليم في مدينة القدس الشرقية ليس هبة تعطى للمقدسيين الفلسطينيين من قبل أحد، وإنما هو حق كفلته التشريعات الدولية، المتمثلة بقرارات مجلس الأمن الدولي التي تفرض على الدول توفير التعليم المناسب لمن يقعون تحت سلطتها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيتهم الثقافية والتاريخية، وهذا هو الحال في القدس الشرقية التي تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عقود، فسكانها الفلسطينيون يستحقون ضمن هذه المنظومة القانونية نظاماً تعليمياً لا يستخف بتراثهم الوطني أو التاريخي المتجذر في هذه الأرض.

تتعارض تلك التشريعات بصورة فظة مع ما تقوم به سلطات الاحتلال ممثلة بوزارة التربية والتعليم والبلدية من دون كلل، ومنذ احتلال القدس الشرقية عام 1967 حاولت إسرائيل فرض مناهج تتوافق وتراثها الصهيوني واليهودي وبما يعزز ويشرعن وجودها على هذه الأرض، من خلال إشراف دعم المدارس العربية سواء كانت حكومية رسمية تابعة لها إدارياً بشكل مباشر أو مدارس خاصة (مُعترف بها غير حكومية)، أو المدارس المستحدثة في السنوات العشر الأخيرة والمسمّية بمدارس الشركات الخاصة، أو المدارس المُعترف بها شبه الحكومية، وإجراء تغييرات على النظم الإدارية لتلك المدارس والتحكم بمواد التعليم وتغيير مضامينها لتسهيل السيطرة عليها وإدارتها بما يلاءم مصالحها وروايتها عن بعد وبأقل التكاليف.

بالرغم من اتفاقيات السلام ووضع القدس الشرقية دولياً، فإن إسرائيل وبسنّ قانون توحيد القدس عام 1980؛ إنما تركز سيطرتها على الأرض وعلى المؤسسات في هذه المدينة، وهذا ينعكس في اتفاقيتها المنعقدة بين وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ومدارس القدس الخاصة (المُعترف بها غير الرسمية)، والتي بموجبها تذكر وبصورة واضحة بأن القدس العربية هي جزء من دولة إسرائيل، وعليه فإن القوانين الإسرائيلية هي التي تسري في المدينة. وبالتالي فإن دعم التعليم في هذه المدارس مرتبط بشروط تمكن الوزارة من معرفة تفاصيل ما يجري فيها، إن كان على مستوى الأنشطة المنهجية واللامنهجية، أو على مستوى اختيار المعلمين ومضامين المنهاج الدراسي وتحريفه وتغييره إن لزم الأمر وما إلى ذلك.

هناك الكثير من التقارير السنوية التي تصدرها مؤسسات حقوقية تتحدث عن الوضع المزري في المدينة، والتميز الذي تمارسه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه المؤسسات التعليمية الفلسطينية مقارنة بالمؤسسات الإسرائيلية في المدينة<sup>1</sup>، كما تعرض تلك المؤسسات معطيات تظهر الوضع الصعب الذي يعيشه المجتمع المقدسي والذي يتأثر به جهاز التربية والتعليم بشكل مباشر مثل (الضائقة في خدمات الأطفال، ونقص الصفوف المدرسية، وقلة الخدمات الاجتماعية، وغير ذلك)<sup>2</sup>.

تقارير أخرى تصدر عن ائتلافات ومؤسسات أهلية ورسمية فلسطينية أمثال (الائتلاف من أجل القدس، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وما إلى ذلك)، تعرض التجاوزات والانتهاكات التي تقوم بها المؤسسة الإسرائيلية تجاه حقوق الفلسطينيين الأساسية، كحق التعليم والحركة، وحق الحفاظ على الهوية/ والحق في تقرير المصير<sup>3</sup>.

هناك مجموعة من الدراسات المختلفة التي قام بها مجموعة من الباحثين والمؤسسات الأهلية للوقوف على بعض الظواهر المدرسية، كالتسرب والمخدرات والعنف المدرسي وما إلى ذلك. إضافة إلى التقارير والدراسات المحلية، هناك المسودة الأولى لتقرير اليونيسيف لوضع التعليم في القدس للعام 2013، والذي تم عرضه في مؤتمر صحفي برام الله في سبتمبر 2013، وحاول تقييم وضع التعليم الحالي في المدينة، واقتراح توصيات لرفع مستوى الخدمة في المدينة، وتوفير تعليم نوعي للطلبة.

من الملفات للنظر أن تلك الدراسة لم تستند ولا في حالة واحدة إلى أي من الدراسات والتقارير التي تنشرها المؤسسات الأهلية ومراكز الدراسات الفلسطينية والمجموعات المحلية الضاغطة في هذا الاتجاه<sup>4</sup>.

اعتمد واضعو الدراسة على المصادر الموضوعية للإحصاءات فلسطينياً وإسرائيلياً وتقارير حقوقية ودراسات دولية أممية لا غير لتحليل المعطيات التي حصلوا عليها محلياً. في تلك الدراسة وبقراءة توصياتها يظهر للعيان أنها تطرح تصوراً أممياً حقوقياً من دون الدخول في تفاصيل الإشكالية التي تقوم عليها الدراسة.

بحسب نتائج المسح الأولي في مدارس القدس الذي قامت به مديرية التربية والتعليم في المدينة؛ بلغ عدد المدارس العاملة تحت إدارتها 43 مدرسة يتعلم فيها 12270 طالباً وطالبة<sup>5</sup>، و74 مدرسة خاصة يدرس فيها 28729 طالباً وطالبة، وإذا ما نظرنا إلى إحصائيات العام الدراسي 2009-2010، فإننا نرى انخفاضاً في عدد الطلبة الذين يتعلمون في مدارس الأوقاف حيث بلغ حينها 12338<sup>6</sup>، وهذا الانخفاض استمر في السنوات 2011-2012 و 2012-2013.

أما بالنسبة للمدارس الخاصة فقد ارتفع عدد طلبتها بشكل واضح منذ العام الدراسي 2012-2013، والذي بلغ حينها 23179 طالباً وطالبة، وكذلك ارتفع عدد المدارس الخاصة والتي بلغت في نفس السنة 62 مدرسة فقط<sup>7</sup>، أي بفارق 12 مدرسة.

إضافة إلى المدارس الخاصة وتلك التابعة للأوقاف الإسلامية، تدير وكالة الغوث "الأونروا" 8 مدارس يتعلم فيها 2441 طالباً وطالبة<sup>8</sup>، إضافة إلى شركة سخنين والتي تدير 11 مدرسة يتعلم فيها حوالي 3338 طالباً وطالبة<sup>9</sup>. أما هذا العام فنتحدث عن زيادة في عدد طلبة مدارس سخنين وعدد مدارسها.

إضافة إلى كل تلك الأطر، ما زالت بلدية القدس الإسرائيلية تتربع على الشريحة الأكبر من ناحية نسبة الطلبة الذين تقدم لهم خدمة التعليم في المدينة، وتزداد تلك النسبة باستمرار كل عام، نتيجة انفلات الطلبة من المدارس الخاصة ومن مدارس الأوقاف خصوصاً.

حسب معطيات بلدية القدس للعام 2013، هناك 102 روضة أطفال معترف بها يتعلم فيها 2667 طفلاً (1052 طفل في سن ما قبل الروضة و1615 في سن الروضة)، وهناك رياض مموله من قبل البلدية جزئياً ولكنها غير تابعة لها إدارياً، حيث يبلغ عددها 331 روضة يتعلم فيها 8166 طفلاً (5053 طفل في سن ما قبل الروضة و3113 في سن الروضة)، كما توجد 63 روضة يتعلم فيها 573 طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة (359 طفل في سن ما قبل الروضة و214 في سن الروضة).

أما في مرحلة التعليم الأساسي (من الصف الأول وحتى الصف التاسع)، هناك 34 مدرسة يتعلم فيها 23351 طالباً وطالبة.

4 Unicef and Unesco (2013). Education quality & equity in East Jerusalem

5 مديرية التربية والتعليم بالقدس الشريف (2014). نتائج المسح الأولي لمدارس الأوقاف للعام 2014-2015.

6 CCDPPJ (2011). Education under occupation: The case of Jerusalem

7 Unicef (in print). Education quality & equity in East Jerusalem

8 مديرية التربية والتعليم بالقدس الشريف (2014). نتائج المسح الأولي للمدارس الخاصة للعام 2014-2015.

9 المصدر السابق

1 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2013). عن فشل جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية، متابعة سنوية (آب 2013).

2 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2013-5-7). القدس الشرقية: أرقام <http://www.acri.org.il/he/?p=26773>

3 سمير جبريل (2009). تعدد مرجعيات التعليم في القدس. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.



المدرسة	الموقع	عدد الطلبة
مدرسة ابن رشد	صور باهر	211
مدرسة صور باهر الابتدائية للذكور	صور باهر	35
مدرسة عبد الله بن الحسين	الشيخ جراح	11
مدرسة ابن خلدون <sup>16</sup>	بيت حنينا	250
مدرسة الرينسونس	بيت حنينا	408
مدرسة بيت حنينا الشاملة <sup>17</sup>	بيت حنينا	212
مدرسة شعفاط الابتدائية للبنات	شعفاط	33
مدرسة شعفاط الابتدائية للبنين	شعفاط	36
مدرسة أبو عبدة	القدس	112
مدرسة العهد	القدس	110

يضاف إلى تلك المدارس مجموعة من الكليات الخاصة، التي تستقطب كل عام مئات الطلبة المقدسيين وتهيئهم لمنهاج "البحرور" من أجل رفع فرص قبولهم في الجامعات الإسرائيلية. رغبة المقدسيين كأفراد وكمؤسسات تربوية بالتحرك لا يقتصر فقط على التحرر من الاحتلال، ولكنه يدخل في هذه المعادلة التحرر من تكاليف التعليم الباهظة، والتحرر من أساليب التدريس ومضامين المنهاج الفلسطيني ونظام التقييم النهائي "التوجيهي" العقيم أيضاً.

المقدسيون يدفعون ضرائب جملة لسلطات الاحتلال وبلدية القدس، وربما لا يدفعون كل ما عليهم دفعه<sup>18</sup> لتسهيلات يحصلون عليها بسبب الفقر والعوز الشديد؛ ولكنهم بالمقابل لا يأخذون ما على البلدية توفيره لهم من خدمات أساسية<sup>19</sup>. فالمقدسيون الفلسطينيون وبحسب التقارير الإسرائيلية هم الأكثر عوزاً مقارنة بالفلسطينيين في المدن الفلسطينية داخل الخط الأخضر ومقارنة باليهود المتمتمتين في المدينة.

يرتبط المقدسيون رغماً عنهم بمؤسسات إسرائيلية، مثل شركات التأمين الصحي، ومؤسسة التأمين الوطني، لذا فإن الدعوة لفصل أو عزل المقدسي ضمن هذه المعادلة عن تلك المؤسسات ليس منطقياً ضمن المعطيات السياسية والاجتماعية القائمة. ولكن هذا الوضع يجعل الكثير من الفلسطينيين يفكرون وبشكل جدي في الاستفادة القصوى من الخدمات المتوفرة مقابل الضرائب التي يدفعونها لسلطات الاحتلال، وهذا الطرح البراغماتي موجود على أرض الواقع، وعلى واضعي السياسات الفلسطينيين أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار.

أما المدارس الثانوية فهناك 24 مدرسة يتعلم فيها 8561 طالباً وطالبة في الصفوف السابع وحتى التاسع، إضافة إلى 7230 طالب وطالبة يتعلمون في الصفوف العاشر وحتى الثاني عشر.

وبالتالي فإن مجموع الطلبة الذين يتعلمون في 58 مدرسة يبلغ 39142 طالباً وطالبة<sup>10</sup>.

بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في 52 مدرسة تابعة لبلدية القدس في العام الدراسي 2012-2013 38331 طالباً وطالبة في جميع المراحل، ما عدا رياض الأطفال والتربية الخاصة<sup>11</sup>، وهنا نرى أنه في العام الدراسي الحالي زاد عدد المدارس التابعة لها وكذا عدد الطلبة.

من بين مدارس القطاع الخاص والشركات، هناك أكثر من 51 إطاراً ابتدائياً معترفاً به من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، يتعلم فيها 20928 طالباً وطالبة، و36 إطاراً ثانوي يتعلم فيه 8083 طالباً وطالبة<sup>12</sup>.

## تحديات التعليم في القدس

### 1. بين التحرر والتبعية

لا شك أن هدف التربية والتعليم في وقت الصراع هو أن يكون مركباً هاماً من مركبات التحرر الوطني، ولأدوات التدريس (المعلم، والمنهاج، وطرق التدريس، ومشاركة الطلبة والأهالي) دور في قيادة هذا التحرر<sup>13</sup>. في مسار مقابل للتحرر الوطني يسعى المحتل إلى بناء وعي مهادن لسياساته ومنتساح مع روايته ومشرعن لوجوده وتاريخه، وذلك من خلال التحكم بتلك الأدوات وبمصادر الدعم المالي للمؤسسات التربوية، والسيطرة على توجيه تأهيل المدرسين وتوظيفهم، وكذلك التحكم بمضامين التعليم والمناهج الدراسية، وإقحام المنهج الإسرائيلي (البحرور) في عدد من المدارس، كما هو مشار إليه في الجدول التالي.

هذا عملياً ما تقوم به إسرائيل خلال السنوات الأخيرة سواء في الداخل الفلسطيني أو في مدينة القدس<sup>14</sup>.

جدول يظهر أسماء المدارس التي تدرس المنهاج الإسرائيلي "البحرور" في مدينة القدس وضواحيها، وعدد الطلبة الذين يتعلمون فيها بحسب هذا المنهاج<sup>15</sup>.

16 هذا العام تم فتح صفوف إضافية في مدرسة ابن خلدون يتم فيها تعليم الطلبة بحسب نظام البحرور ودفع من لم يتم تسجيلهم إليها.  
17 لقد تم توزيع منشورات على الأهالي في شهر 2-2015 في منطقة بيت حنينا خصوصاً لدفع الأهالي لتسجيل أبنائهم للصف السابع في المدرسة الشاملة نظام البحرور.  
18 لقاء مع مستشار رئيس بلدية القدس (تشرين أول 2013).  
19 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2013-5-7). القدس الشرقية: أرقام <http://www.acri.org.il/he/?p=26773>

10 بلدية القدس الإسرائيلية (2013) الكتاب التربوي السنوي للعام الدراسي 2013-2014  
11 بلدية القدس الإسرائيلية (2012). الكتاب السنوي: أطر شرقي القدس.  
12 المصدر السابق  
13 Freire, P. (1998). Seventh letter in Teachers as cultural workers: Letters to those who dare teach. Boulder, Colorado: Westview Press  
14 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2013). عن فشل جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية، متابعة سنوية (أب 2013).  
15 المعطيات مأخوذة من وثيقة حضرها الائتلاف من أجل القدس 2014.

بلغت ميزانية التعليم لعام 2015-2014 المقترحة من بلدية القدس حوالي 830 مليون شيكل<sup>20</sup> ، يحصل الفلسطينيون على 15% منها فقط رغم أنهم يشكلون أكثر من 30% من السكان. التقارير الحقوقية وغيرها تتحدث عن تمييز فاضح لصالح الجهاز التربوي اليهودي في المدينة، حيث ينقص المدارس بحسب تلك التقارير أكثر من 20 مليون شيكل، لتقف على قدميها وتقدم تعليماً جيداً لطلابها، فلم تقم البلدية إلا في السنوات الأخيرة بالاستثمار ببناء المدارس، وليس حياً منها لعمل ذلك، ولكن إذعاناً لقرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلية في هذا المجال.

## 2. المعطى السياسي بالمعادلة

حظيت القدس في الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية السابقة 2008-2012 بتهميش واضح، وتم تخصيص أقل من صفحة لها فيها، امتلأت بعبارات عامة وغير واضحة المعالم، أما في تقرير المسح للمدارس الفلسطينية فلم يتم الإشارة إلى خصوصية القدس إلا مرة واحدة كمدينة تقع في المنطقة (C)<sup>21</sup>.

ما زالت القدس في الخطة الخمسية السابقة مهمشة، ويتم التعامل مع مدارسها بنفس النسق الذي يتم التعامل فيه مع مدارس أخرى في المدن الفلسطينية بالضفة الغربية، وكأن القدس ليست حالة خاصة ضمن إطارها السياسي والثقافي<sup>22</sup> ، أما عند تحليل جزئية القدس في الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية للتعليم 2011-2013؛ نرى أن هناك توصيات عامة وعبارات سياسية رنانة تخلو من المضمون من ناحية، ولا تحدد الجهة التي عليها تحمل مسؤولية تطوير التعليم في القدس من الناحية الثانية.

### هذا كل ما كتب عن القدس في الاستراتيجية الانتقالية:

”تسليط الضوء على التعليم في القدس، والتوسع في برامج ومشاريع دعم التعليم من مختلف جوانبه، وإيجاد سبل للتغلب على التحديات والعقبات. سيحظى التعليم في القدس باهتمام خاص، ولا سيما في مجال توفير الغرف الصفية والمدارس وتحسين رواتب المعلمين، وتشجيع المانحين على الاستثمار في التعليم في القدس، وسيتم توفير قروض ومنح للطلبة المحتاجين في مؤسسات التعليم العالي في القدس. سيتم دعم التعليم في القدس وتعزيز التعليم الوطني في المدينة“<sup>23</sup>. مع وجود وضع سياسي خاص في مدينة القدس يمنع السلطة الفلسطينية من التدخل وبشكل مباشر في إدارة المؤسسات التربوية، إضافة إلى انخفاض المقدرة على التخطيط والبلبله الواضحة في ممارسات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الممثلة بمديرية التربية والتعليم في القدس ووحدة القدس في وزارة التربية والتعليم؛ نجد أن التطوير في مدارس المدينة التابعة لها هو تطوير غير موجه وبعيد أكثر البعد عن التفكير الاستراتيجي، تنفذه بالأساس طواقم المدارس مع مؤسسات أهلية ومنظمات دولية، من خلال مشاريع تحاول تلبية احتياجات آنية للمدارس ولا تصب بالضرورة في الاحتياجات الحقيقية للجهاز على المدى البعيد، ومن دون وجود آلية تنسق بين جهود تلك المؤسسات.

إن عدم مقدرة مديرية التربية والتعليم في القدس على توجيه سياسات المدارس الخاصة أو الزامها بأي توجه عملي كان أو وطني، كونها تتأثر من مرجعيات وسياسات ليست وطنية بالضرورة كسياسات وزارة المعارف الإسرائيلية التي توجهه إداراتها والمرجعيات الممولة لها سواء كانت الكنائس التابعة لها أو المؤسسات الدينية والأهلية الداعمة؛ يصعب من وضع تصور موحد لسياسات المدارس الفلسطينية في المدينة. بما أن الوضع التعليمي ليس في سلم أولويات المفاوض الفلسطيني، فهذا يسهل على المحتل فرض سيطرته على الجهاز واستغلال البلبله السياسية والثقافية الموجودة، فيقوم بفرض واقع جديد يلائم أجنداته السياسية من خلاله.

ضمن هذه القراءة، لا يمكن وبأي شكل من الأشكال تحميل الاحتلال الإسرائيلي المتمثل بوزارة المعارف وقسم التعليم في بلدية القدس؛ مسؤولية تشويه الهوية الفلسطينية في مدارس القدس وعدم التطوير والاستثمار جدياً في المدينة المقدسة بشكل عام وفي المؤسسات التعليمية بشكل خاص، وتغطية بعض تكاليف التشغيل للمدارس التابعة له ولغالبية المدارس الخاصة ورياض الأطفال، حتى ولو كانت هذه التغطية أقل بنسبة 50% مما يغطو في المدارس اليهودية<sup>24</sup>، ولكن السلطة تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية لاستمرار الوضع في المدينة خلال العشرين عاماً الماضية على ما هو عليه.

ارتفعت هذا العام الميزانية التي وضعتها البلدية للتعليم في القدس ووصلت لـ 813 مليون شيكل<sup>25</sup>، وبحسب الميزانيات المرصودة على مدار 10 سنوات سابقة راوحت الميزانية المخصصة للمدارس العربية حول نا نسبته 15% من الميزانية العامة، وهذا أقل بكثير مما يتوجب دفعه إذا ما قارنا نسبة المقدسيين الفلسطينيين بسكان القدس.

في مثل هذا الوضع غير المنظم، يكون من السهل مخاطبة العقول المقدسية، لاسيما وأن المقدسيين محبطون من الوضع التعليمي القائم وتكاليف التعليم الباهظة التي يدفعونها، في ظل انعدام رغبة المسؤولين بفتح ملف التعليم الخاص بالقدس بصورة جدية، سواء من السلطة أو من وزارة المعارف الإسرائيلية.

نرى في الآونة الأخيرة مجموعة ليست بقليلة من المقدسيين أو القاطنين في القدس من المدن الفلسطينية الأخرى داخل الخط الأخضر، ممن يبحثون عن بدائل للمناهج الفلسطينية الهش وعن بدائل التعليم في المدارس الخاصة باهظة التكاليف، وعن طرق وأساليب تسهل انخراط أبنائهم في الجامعات والكليات المعترف بها، بما فيها المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، فنراهم يسجلون أبناءهم في مدارس وكليات يستطيع فيها أبناءهم الحصول على شهادة الثانوية (البحر). كذلك فإن ظاهرة انخراط الشباب المقدسي بالخدمة المدنية على سبيل المثال، لعبت على نفس الوتر، فهي تفتح فرصاً أكبر للخريجين للدراسة الجامعية وتغطية تكاليف الدراسية جزئياً أو كلياً<sup>26</sup>.

20 موقع البلدية على الانترنت.

21 (Ministry of Education (September 2013). Public expenditure review of education in Palestine (2013

22 السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي (2007). الخطة الخمسية الثانية 2008-2012.

23 السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي (كانون الثاني 2010). الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية للتعليم 2011-2013.

24 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2013). عن فشل جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية، متابعة سنوية (آب 2013).

25 معهد القدس لدراسات إسرائيل (2013) من جريدة معارف <http://www.nrg.co.il/online/54/ART2/425/474.html>

26 مقابلة أجراها يحيى حجازي (سبتمبر، 2013) مع طالبة جامعية مقدسية انخرطت في التعليم في إحدى المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية

### 3. بين منهاج فلسطيني ضعيف ومنهاج ليس لنا:

في لقاء صحفي مع رئيس بلدية القدس لجريدة الواشنطن بوست<sup>27</sup>، قال إنه من الغريب ما يقوم به المسؤولون الفلسطينيون فيما يتعلق بالمنهاج الدراسي، فبدل استبداله بالمنهاج الإسرائيلي الذي يؤهلهم للانخراط بسوق العمل واللاحق بالجامعات، يضغطون لاستمرار تعلم أبنائهم منهاجاً ضعيف النوعية.

ولنفس الصحيفة قال دافيد كورن مستشار رئيس البلدية لشرقي القدس، إن هناك ضغوطاً كبيرة من قبل أهالي الطلبة المقدسيين على البلدية لإلزام المدارس بتعليم المنهاج الإسرائيلي، وأضاف "الأهالي يدفعون الكثير مقابل السنة التحضيرية في الكليات والجامعات الإسرائيلية لعدم اعترافها بشهادة التوجيهي".

وفيما يبدو أنه فكرة يريد تعزيزها لدى الفلسطينيين في القدس حول عدم جدوى المنهاج الفلسطيني يقول "عندما أتحدث مع الكثير من الشباب، يقولون لي، لا نعرف ماذا سنفعل بعد الانتهاء من الثانوية في سن التاسعة عشرة، وما هي الإمكانيات المفتوحة أمامي، لربما سأنخرط في العمل في إحدى الكراجات في واد الجوز، لا أدري إن كان مستقبلي سيكون أفضل من ذلك".

يكثر عدد المعاهد الخاصة التي تطرح بديلاً للطلبة المقدسيين لتعلم المنهاج الإسرائيلي وتجهيزهم لامتحان "البيسخوميتري"، الذي يعد الشرط الرئيسي للقبول في برامج الكليات والجامعات الإسرائيلية حتى الآن، لكن التسويق لبرامج تلك المعاهد ستكون أكثر رواجاً بعد التغيير الذي أجراه وزير التربية والتعليم الإسرائيلي شاي بيرون في شروط القبول للجامعات الإسرائيلية، حيث أن التغيير سيكون من خلال تقليص المواضيع التي يجب على الطالب الامتحان بها وإلغاء "البيسخوميتري" كشرط للالتحاق بالكثير من التخصصات في الجامعات الاسرائيلية، الأمر الذي سيسهل على المقدسيين القبول في الجامعات الإسرائيلية مباشرة من دون اضطرارهم للانتساب لسنة تحضيرية أو النجاح بامتحان "البيسخوميتري"<sup>28</sup>.

لا يوجد الكثير من الدراسات التحليلية لنظام التدريس الفلسطيني ولامتحان الثانوية العامة "التوجيهي"، لذا سأستند إلى دراسات أخرى جولة في هذا المجال أجريت في الأردن. في دراسة أقيمت في الكلية الأهلية في إربد بهدف إيجاد العلاقة ومستوى التنبؤ بين علامات "التوجيهي" وبين المعدل التراكمي لطلبة الجامعة، ظهر ارتباط ضعيف بينهما، ولم تكن هناك دلالة إحصائية بحسب التخصص أو الجنس.<sup>29</sup>

وقد نجد في دراسة أخرى درجة تنبؤ عالية للمعدل التراكمي لطلاب الجامعات الأردنية ونتائج امتحان الثانوية العامة لنتائج الكفاءة الجامعية<sup>30</sup>، ولكن الإشكالية هنا في طريقة الوصول لذلك، ونوعية الطلبة الذين يصلون للجامعات، ومستوى التأهيل المعرفي الحياتي الذي يحصل عليه الطالب أثناء الدراسة الجامعية وبعدها أيضاً.

### 17. طروحات العمل لتحسين وضع التعليم في القدس (بدائل سياسية):

2. أن تقوم السلطة الفلسطينية بأخذ زمام الأمور وتحمل مسؤوليات التعليم في القدس، وتغطية التكاليف التشغيلية للمدارس وخصوصاً الخاصة منها. لا تقتصر مسؤولية السلطة على توفير الأموال لتغطية التكاليف، وإنما في طرح مناهج تنافس المنهاج الإسرائيلي المقترح من قبل سلطات الاحتلال من ناحية، ونظام إنهاء للمرحلة الثانوية "التوجيهي" يجعل فرص النجاح للطلبة المقدسيين ممكناً. لاحتساب المبالغ التي تأخذها بعض تلك المدارس من بلدية الاحتلال، تم الرجوع الى منظومة (ميتار מערכת חיות)<sup>31</sup> للحصول على تلك المعلومات، خاصة أن جزءاً كبيراً من المدارس لم يتعاون في إعطاء معلومات عن ميزانيات المدرسة، أو حتى توفير إجابات حول الأقساط التي يتقاضوها من الطلبة.

مجموع المدارس المذكورة في قوائم بلدية القدس الاسرائيلية<sup>32</sup>، تحصل حسب الاتفاقية المبرمة مع البلدية على ما نسبته %75 من الحصص المخصصة لمدرسة إسرائيلية رسمية في المدارس الأساسية حتى الصف الثامن، وبنسبة %100 بحسب عدد الطلاب من الصف التاسع وحتى الثاني عشر، والدعم الذي توفره الوزارة عملياً هو حاصل ضرب عدد الساعات x تكلفة الساعة، مع العلم أن تكلفة الساعة ترتبط بمتغيرات مدرسية مثل وضع البنية التحتية للمدرسة، ومستوى تأهيل المدرسين، وما إذا كان لدى هؤلاء المدرسين رخص لمزاولة مهنة التدريس<sup>33</sup>، الأمر الذي قد يحدد سعر الساعة في كثير من الأحيان بأقل من %50 من سعر الساعة المدفوع في المدارس الحكومية.

30 النعيمي، عز الدين، والمقصص، محمد (2012). تقييم القدرة التنبؤية لمعد امتحان الثانوية العامة والمعدل التراكمي الجامعي بمستوى تحصيل طلبة الجامعات الأردنية في امتحان الكفاءة الجامعية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 26، 105-136.

31 هي منظومة محاسبية اسرائيلية ظهر الأموال التي تصرف للمجالس المحلية والمؤسسات التربوية، يتم فيها أخذ المعلومات من خلال إدخال الرمز البلدي/التربوي لكل مؤسسة ومؤسسة، وهي تظهر كل شيكل دخل الى المدرسة حتى آخر شهر، وإظهار المجموع العام للمبالغ المستحقة والتي تم تمريرها للمدرسة. في الملحق المرفق تم عرض مجموع الدعم الإضافي الذي حصلت عليه كل مدرسة ومدرسة.

32 هذا الرقم فاق توقعات مديرية التربية والتعليم التي تحدثت عن حوالي 35 مدرسة. ولكن الاختلاف في الأعداد نابع من أن البلدية تعتبر المدرسة الأساسية والمدرسة الثانوية مؤسستين مختلفتين تدعمان بصورة مختلفة حتى لو تبعوا لنفس الجهة المشرفة. فمثلاً مدرسة مار متري مذکور مرة واحدة في قوائم المديرية، بينما في قوائم البلدية مرتين (مرة في قائمة المدارس الأساسية ومرة أخرى في قائمة المدارس الثانوية).

33 هذه المعلومات مأخوذة عن وثيقة: العلاقة بين وزارة المعارف الاسرائيلية والمدارس الخاصة المعترف بها غير الرسمية.

27 Washington Post September 15 2013. By: Eglash Ruth & Booth William: Israeli officials try introducing Israeli textbooks in East Jerusalem's Palestinian schools. In: [http://www.washingtonpost.com/world/middle\\_east/israeli-officials-try-introducing-israeli-textbooks-in-east-jerusalem-palestinian-schools/2013/09/14/b2c3b9bc-1ca3-11e3-80ac-96205cacb45a\\_story.html](http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/israeli-officials-try-introducing-israeli-textbooks-in-east-jerusalem-palestinian-schools/2013/09/14/b2c3b9bc-1ca3-11e3-80ac-96205cacb45a_story.html)

28 جريدة يديعوت أchronوت (2014-1-8، ynet). ثورة في الجهاز التعليمي: تقليص امتحانات البجروت، تقسيم التخصصات لعناقد (تم دخول الموقع <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4474612,00.html> (5-2-2014))

29 عيلونتي، سمير (2013). القدرة التنبؤية لمعدل امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة بالمعدل التراكمي لخريجي جامعة اربد الأهلية. المجلة العلمية، 161-193 (4). 29

الجدول التالي يظهر مجاميع ما تأخذها المدارس الأساسية والثانوية الخاصة بحسب ميثار (بتاريخ 2012-4-21)

التبعية الإدارية	المبلغ بالشيكل
المدارس الخاصة	100,411,000
المدارس التابعة لشركة سخنين	16,580,000
المجموع العام بالشيكل	116,991,000
المجموع العام بالدولار (3.75 شيكل)	31,197,000

### نقاط القوة لهذا الطرح:

من الواضح أننا إذا أرجعنا مسؤولية التربية والتعليم للسلطة الفلسطينية والحصول على التمويل اللازم لتغطية التكاليف التشغيلية لمدارسها وللمدارس الخاصة؛ فإنها ستستطيع التحكم في مسار تلك المؤسسات والحفاظ على هويتها وخصوصيتها الوطنية. ضمن مجموعة بؤرية تم فيها عرض التقرير في شهر شباط 2015؛ أوضح الأب عطالله حنا أننا كفلسطينيين نستطيع اللجوء إلى جهات عربية يمكنها أن تأخذ على عاتقها تحمل هذا العبء، إن لم تستطع المؤسسة الفلسطينية القيام بذلك، كونها في خندق واحد مع تلك المدارس التي يمارس عليها الضغط من قبل الاحتلال.

### نقاط ضعف هذا الطرح:

اتفاقيات أوسلو واتفاقيات السلام الحالية تمنع تدخل السلطة الفلسطينية في المناطق التابعة للإدارة الأمنية والإدارية الإسرائيلية بأي شكل من الأشكال، وخصوصاً في مدينة القدس، لذا فإن المانحين الذين يمكن أن يكونوا سنداً للسلطة لن يقوموا بدعم التعليم في القدس كونهم شركاء في العملية السلمية والسياسية.

ارتباط السلطة الفلسطينية بمصادر دعم خارجية وعدم مثرتها الحقبة بالالتزام المالي لتغطية التكاليف التشغيلية لهذه المدارس لفترة طويلة من الزمن وبصورة ثابتة، وعدم قدرتها على إلزام المؤسسات الخاصة بالتنازل عن حصصها من الأموال التي تتقاضاها من وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية.

لم تظهر وزارة التربية والتعليم قدرة في تغيير نظام "التوجيهي"، واستطاعت جزئياً التأثير على الجامعات في تطوير أنظمة القبول فيها خلال السنوات الماضية، كما أن تطوير المناهج يحتاج إلى تطوير في البنى الفكرية والإدارية والمعرفية والأدواتية، ومثل هذا التغيير يتطلب من الوزارة تغييراً جذرياً في عملها، الأمر الذي فشل مراراً على أرض الواقع بسبب الوضع السياسي والإداري في الوزارة.

2. الضغط على المفاوضات الفلسطينية لتضمين قضايا التعليم في الاتفاقيات الآتية والمستقبلية. في الواقع يمكن أن يكتب لهذا الطرح النجاح، وخصوصاً وأن أي اتفاق إطار سياسي محتمل سيقترح أن تقوم السلطة الفلسطينية بإدارة شؤون الأحياء العربية في القدس الشرقية،

بما يشمل الجهاز التربوي وجهاز الخدمات الاجتماعية والاقتصاد.

إن موضوع التعليم هو موضوع خدماتي وليس أمنياً بالجوهر، وقد تكون هناك نجاحات في هذا المجال إذا ما قام الفلسطينيون بوضع هذا الموضوع على طاولة المفاوضات.

### نقاط قوة هذا الطرح:

الموقف الفلسطيني اليوم أفضل منه سابقاً من ناحية الوضع السياسي العالمي، وهو أفضل منه سابقاً مقارنة بالسنوات السبع الأخيرة.

إن الرجوع للمفاوضات في المرحلة القادمة سيرتبط ببعض التنازلات من قبل المسؤولين الفلسطينيين، وملف التربية والتعليم في القدس هو ملف يفترض أنه أقل أهمية للإسرائيليين من ملفات أخرى، ولذا فإنه باعتقادنا هناك أمل كبير في أن يتنازل الجانب الإسرائيلي عن هذا الجانب. في مداخلته في مجموعة بؤرية أجريت في شباط 2015 أوضح السيد عبد القادر الحسيني أنه وبحسب اتفاقيات أوسلو، سُكّلت لجنة إسرائيلية - فلسطينية لنقاش قضايا القدس سرعان ما تم تجميدها لاحقاً، واقترح تدارس تفعيل هذه اللجنة مع المفاوضات الإسرائيلية لتحصيل الحقوق.

### نقاط ضعف هذا الطرح:

قد يتشدد الإسرائيليون تجاه قضية توحيد القدس، وأي تغيير في سياسات الحكومات الإسرائيلية تجاه فلسطينة المؤسسات لن يكون وارداً، إضافة إلى عدم وضوح الخطة السياسية بما يتعلق بالقدس الشرقية، وبمدى جدية المفاوضات الفلسطينية في هذا المضمار. من التجارب السيئة المتراكمة في هذا المجال، أظهرت السلطة بلبلة وعدم رغبة في القيام بمبادرات ضاغطة، تاركة المجال للمؤسسات الأهلية والمجتمع المقدسي في حل مشاكله وحده.

### 3. استخدام القانون الدولي كمرجعية للنضال والمقاومة:

القانون الدولي وكما هو مشار إليه أيضاً في تقرير اليونيسيف الأخير فيما يتعلق بنوعية التعليم في مدينة القدس للعام 2013؛ هو أداة مركزية لنقاش حقوق المقدسيين في مجال التعليم والتزامات إسرائيل كدولة محتلة في تغطية تكاليف تعليم يمتاز بنوعية عالية ولجميع المقدسيين. هذا الطرح يلزم إسرائيل في تحمل المسؤولية كاملة عن التعليم في القدس، إضافة إلى الخدمات الأخرى كالصحة والشؤون الاجتماعية والتشغيل وما إلى ذلك.

من خلال هذا الطرح تقوم مؤسسات أهلية مع المؤسسات الدولية المختلفة ومن خلال محامين وقانونيين محليين ودوليين بإثارة قضية التمييز الإسرائيلي في التعليم كقضية عليا، والعمل في مستويين رئيسيين، الأول في فضح الممارسات المبنية على التمييز في تقديم الخدمات، وهذا ما تقوم به فعلاً بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية والإسرائيلية، والثاني في استصدار أحكام قضائية تلزم وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس ببناء مدارس إضافية، والانتقال من المباني المستأجرة إلى مباني أكثر ملاءمة للتدريس، وتوفير مدرسين أكفاء وتدريب طواقم المدارس ومساعدتهم في استكمال دراستهم، وتوفير التفيتش المناسب لضمان تقديم

خدمة تمتاز بنوعية عالية، وكذلك تخفيض الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة من خلال رفع الرسوم التي تتقاضاها كل مدرسة من وزارة التربية والتعليم عن كل طالب.

### نقاط قوة هذا الطرح

في هذا الطرح، يتم الضغط على إسرائيل من خلال المحاكم الإسرائيلية المحلية واستغلال القانون الإسرائيلي لصالح المجتمع المقدسي من ناحية، ومن الناحية الثانية استخدام القانون الدولي والذي من خلاله يتم الضغط على الحكومة الإسرائيلية لقبول توفير خدمة التعليم للمقدسيين من دون شروط تلزم المقدسيين (كونهم يرضخون تحت الاحتلال) من تغيير هويتهم الوطنية والثقافية، كما تنص عليه اتفاقيات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق المدنيين الخاضعين تحت الاحتلال.

### نقاط ضعف هذا الطرح:

الشارع المقدسي منقسم في هذا الموضوع، فهناك من يرى يؤيد إلزام إسرائيل بتغطية كافة التكاليف الضرورية، الأمر الذي قد يخفف عن كاهل الكثير من الأهالي مصاريف التعليم والخدمات الأخرى، وكونهم يدفعون الضرائب ولا يحصلون على خدمات ذات نوعية مقابل ما يدفعونه، وآخرون خائفون من قيام إسرائيل باستغلال هذا النفوذ لصالحها، وهذا ما يحدث حالياً عبر العمل على إدخال المضامين الإسرائيلية والرواية اليهودية في مناهج الدراسة، وإلزام بعض المدارس وبالتعاون مع لجان أولياء الأمور في بعض المناطق بإدخال المنهاج الإسرائيلي "البجروت" كبديل للمنهاج الفلسطيني.

باعترادي، إن المقدسيين يستطيعون "إمساك العصا من الطرفين"، أي بإلزام الإسرائيليين بتغطية نفقات التعليم من ناحية، والتوعية الجماهيرية فيما يتعلق بالحقوق الدولية للقابعين تحت الاحتلال. من الضروري سماع جميع الأصوات ونقاشها، فهناك كما قلنا الكثير من الفلسطينيين المقدسيين يعطون شرعية لتطبيق المنهاج الإسرائيلي، بحجة أنه أفضل من المنهاج الفلسطيني من ناحية المستوى التعليمي، كما أنه يتيح الفرصة لانخراط الشباب لاحقاً بالتعليم الجامعي ومن ثم في سوق العمل، وهذا ما يفسر تحول مئات المقدسين كل عام للتسجيل في الكليات التجارية التي تهيئهم لامتحان القبول في الجامعات الإسرائيلية، من خلال دراستهم للمنهاج الإسرائيلي وتدريبهم على امتحان "البيسخوميتر".

مراوغة إسرائيل حول مكانة القدس قد تكون إحدى إشكاليات هذا الطرح، فالحكومة الإسرائيلية وبحسب القانون الإسرائيلي المحلي لا تعتبر القدس الشرقية جزءاً محتلاً، بل جزءاً منسجماً في العاصمة الآتية والمستقبلية للدولة العبرية، فما يعتبره القانون الدولي محتلاً تعتبره إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من كيانها، وبالتالي لن يكون سهلاً إدارة الصراع ضمن هذا الطرح على المستوى الدولي، بالرغم من إمكانية تنفيذه، وخصوصاً وأن العالم جاهز لسماع الرواية الفلسطينية أكثر من جاهزيته للاستمرار في سماع الرواية الإسرائيلية، فيما يتعلق بالسيطرة على الأرض بما فيها قضية القدس الشرقية.

### مجلس التعليم المقدسي وتفعيل دور أولياء الأمور والطلبة

أضافة إلى السيناريوهات الثلاثة السابقة والمقترحة للحفاظ على فلسطينية التعليم في القدس؛ لا بد أن تساند تلك السيناريوهات بفعاليات وضغط مجتمعي، يشارك فيهما لجان أولياء الأمور المقدسيين، والطلبة الثانويين، بالإضافة إلى مظلة تمثل جميع المؤسسات المقدسية (مجلس التعليم في القدس) المقترح إقامته للضغط على الإسرائيليين من جهة، ودعم مواقف المفاوض الفلسطيني والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى.

لقد تأثر المقدسيون بما حصل في العالم العربي في السنوات الماضية، وعرفوا أن للشباب دوراً مهماً في إحداث تغييرات على أرض الواقع من خلال التعبئة والتوعية الجماهيرية. إن هذا الطرح مرتبط بالطرح السابق، ونجاحه يكمن بحسب هنادي القواسمي<sup>34</sup> بالتنسيق الجماعي بين الأحزاب وإخراج فعاليات تعكس الحراك من دون إطارات ومسميات، ولكن بدعم من الأحزاب الفلسطينية في مدينة القدس.

إضافة إلى ما قيل في موضوع التنسيق، لا بد من ضمان استمرارية الحراك الشبابي لضمان تفكيك الجليد المحيط بالوعي المقدسي حول قضايا الوطنية والثقافية، في خضم انصرافه لتلبية حاجاته اليومية وصراعه على البقاء، وبناء وعي يعيد لهم ثقتهم بهويتهم الفلسطينية وبقوميتهم العربية<sup>35</sup>.

مثال على مثل هذا الحراك هو الحراك الفلسطيني العالمي فيما يتعلق بالمقاطعة الفلسطينية لاقتصاد المستوطنات، والتي بدأت تؤتي ثمارها في السنوات الأخيرة، والمعادلة التي سببت نجاح هذا الحراك هي الاستمرارية والتدرج والثبات في بناء وعي وطني يضمن الحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية. وبحق حصل هذا الحراك من قبل مثقفين وسياسيين على اسم "الانتفاضة الثالثة"، التي بدأت واستمرت ولم يلحظها أحد.

إضافة إلى ذلك يمكن أن تقوم الأحزاب السياسية بإشراك طلبة المدارس الثانويين في هذا الحراك داخل المؤسسات التعليمية، وهذا يتطلب الكثير من العمل والتفكير في مشاريع وحملات طويلة الأمد تجعل من المدارس بيئة يتم تناقل الهموم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين داخلها، والتركيز في هذه الحملات على الحقوق السياسية بما فيها الحق في الدراسة وبغض النظر عن الجهة الداعمة، والحق في الحفاظ على الهوية الثقافية، وحرية الرأي والتعبير بشتى الطرق السلمية، بما في ذلك تنظيم الأنشطة الاحتجاجية<sup>36</sup>.

34 القواسمي، هنادي (2013). مراجعة أولية لتجربة الحراك الشبابي الفلسطيني في القدس، في: رؤية نقدية استشرافية: الحركات الشبابية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، ص من: 61-75.

35 المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات (2013). رؤية نقدية استشرافية: الحركات الشبابية الفلسطينية.

36 الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (2011). خطة عمل لمواجهة التحديات التي تواجه العملية التعليمية.

نجاح هذا الطرح يعتمد أيضاً على النظر إلى الشباب كقوة لا تنسلخ عن المجتمع في احتياجاتها، وإنما هم استمرارية لأجيال سابقة وامتداد لأجيال لاحقة، أي أن همومهم هي هموم كل المقدسيين، وبالتالي محاولة اختزال العمل الشبابي بالشباب فقط ولقضايا الشباب فقط ما هو إلا خطأ جسيم يجب الانتباه إليه عند وضع أجندة فعاليات يقودها الشباب<sup>37</sup>.

على الجيل المؤسس للحراك الشبابي أن يدخل الشباب في عمليات التخطيط وليس فقط في تنفيذ المهمات، فاستغلال أدوات التواصل الشبابي الحديثة وتنظيم المعلومات والأنشطة، ومشاركة الشباب في طرح الحلول لما يواجهه المقدسيون من مشاكل هو أمر ضروري وبالغ الأهمية<sup>38</sup>.

ظهرت في السنوات الأخيرة حالة مقدسية خاصة، حيث استطاع الشباب المقدسي من خلال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ونقل المعلومات والصور وكذلك التنسيق للفعاليات الأهلية والمظاهرات؛ إسماع أصواتهم والمشاركة بقضاياهم محلياً وعالمياً، ولذا، من الممكن البناء على تجارب النجاح تلك، واستخدامها كإحدى الأدوات الرئيسية في نشر الوعي لقضايا التعليم والحق في الحفاظ على الهوية الثقافية، بالرغم من اعتماد بعض المؤسسات على التمويل الإسرائيلي في تشغيلها، وكذلك استخدامها في تنسيق العمل المدرسي.

لا شك أن مجالس أولياء الأمور هي مفصلية في العمل الجماهيري والتوعية الجماهيرية، والكثير من هذه المجالس هي صورية، ولا تقوم أي من إدارات المدارس بغض النظر عن تبعيتها الإدارية بالاستثمار فيها وتطويرها إلا القليل. ولكن لجان الأمور المحلية يمكنها أن تثير قضايا تربوية، وتحذر المدارس من اتخاذ قرارات من دون الرجوع إلى أولياء الأمور لأخذ موافقتهم.

## ٧. استنتاجات:

وجود مظلة تمثل المؤسسات التعليمية المقدسية كأمر واقع يفرضه المفاوض الفلسطيني أو تفرضه فعاليات الضغط والمناصرة، قد يوفر إطاراً جيداً لبلورة فلسفة ورؤية التعليم في فلسطين عوماً وفي مدينة القدس خصوصاً.

العمل المجتمعي ضروري لمساندة جميع السيناريوهات المقترحة في هذا التقرير، حيث له دور مباشر في مناهضة أسئلة التعليم ودور أساسي في الضغط على آخذي القرار في هذا المجال. من المهم العمل ضمن جميع السيناريوهات وعدم الاكتفاء أو التركيز على سيناريو واحد فقط، ففي حال لم نستطع التقدم في سيناريو معين نضمن استمرار العمل والتأثير ضمن الباقي. العمل ضمن سيناريوهات عدة يوزع العبء على المؤسسات ويشرك أكبر عدد ممكن من المؤسسات المحلية والدولية للعب دور في هذا المجال.

يمكن البدء بالسيناريو الجماهيري، وهو العمل مع أولياء الأمور والمجتمع المدني واقتراح بناء مجلس أعلى للتعليم، الذي قد يساعد السلطة لاحقاً في بقية السيناريوهات المطروحة سابقاً

## ٧١. تنفيذ المقترح

يمكن البدء في تطبيق الاقتراح من بداية شهر تموز 2015 خلال العطلة الصيفية للمدارس (يمكن إضافة برنامج زمني لذلك).

37 المرجع السابق.

38 منتدى شارك الشبابي (2013). تقرير واقع الشباب الفلسطيني، المستقبل يقرب الأبواب، رام الله.

## ملحق (3)

### «من أنتم؟» منظمة التحرير الفلسطينية وحدود التمثيل.

لأسامة خليل، شبكة السياسات الفلسطينية آذار 2013

#### لمحة عامة

ظلت منظمة التحرير الفلسطينية لأكثر من أربعة عقود الممثل الشرعي الوحيد المعترف به دوليًا للشعب الفلسطيني، غير أنها ظلت كذلك بالإسم فقط منذ العام 1994. وفي حين يتساءل الكثير من الفلسطينيين عمّن يمثلهم ويسعون إلى إحياء منظمة التحرير، يرى مستشار الشبكة لشؤون السياسات أسامة خليل أن إحياءها لن يُفضي إلى قدر أكبر من التمثيل والمساءلة، ويحتاج بأن مؤسسات منظمة التحرير صُممت لتناسب حركة تحررٍ وطني في سياق الحرب الباردة، ولتحد عن قصدٍ من التمثيل الواسع النطاق إلى حين إحراز النصر. وفي غياب هذا النصر، استُخدمت تلك الهياكل المؤسسية نفسها لعرقلة الإصلاحات الممكنة ولإبعاد القيادة الفلسطينية عن الشعب الذي تدعي تمثيله.

ويخلص الكاتب إلى أن تحقيق أهداف الفلسطينيين يتطلب منهم التخلي عن منظمة التحرير الفلسطينية، والشروع في إنشاء هيئة تمثيلية جديدة أكثر ملاءمةً للتحديات والاحتياجات والفرص في القرن الحادي والعشرين.

#### مَن يمثل الفلسطينيين؟

نجحت منظمة التحرير الفلسطينية، وهي في أوجها، في إبقاء الكفاح الفلسطيني حيًا وحاضرًا على الصعيد العالمي. وفي عام 1974، اعترفت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالمنظمة باعتبارها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، ومع ذلك لم يكن إخفاق الحركة الوطنية الفلسطينية في تحقيق أهدافها أكثر وضوحًا وجلاءً من وقتنا الحاضر، إذ يستعد الفلسطينيون لإحياء الذكرى الخامسة والستين للنكبة والذكرى العشرين لاتفاقات أوسلو، وهذا يطرح السؤال التالي: من يمثل الشعب الفلسطيني اليوم؟

إن قضية التمثيل تعتبر قضية ملحةً بوجه خاص نظرًا لما برز في الآونة الأخيرة من تحولات ومبادرات على المستوى الدولي، الإقليمي والفلسطيني، وألها الثورات العربية والثورات المضادة التي أطاحت بعدة أنظمة ديكتاتورية طال وجودها في المنطقة، حيث ظل الفلسطينيون أثناء تلك الثورات على هامش «الربيع العربي» إلى حدٍ كبير. ثانيها تصويت الأمم المتحدة مؤخرًا على قبول فلسطين كدولة مراقبة غير عضو، ولهذا القرار آثار غير مؤكدة على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ووضع الفلسطينيين المقيمين خارج حدود «دولة فلسطين». ثالثها المفاوضات المستمرة بين فتح وحماس والوعد بعيد المنال بإنجاز الوحدة الوطنية. رابعها المبادرة الأخيرة الداعية إلى إجراء انتخابات مباشرة لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في أعقاب تنفيذ اتفاق الوحدة. وآخرها احتضار «عملية السلام» وهو ما سبّره أكثر زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى المنطقة هذا الشهر دون أن يحمل في جعبته مقترحًا لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

دافعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بشدة منذ 1974 عن تسميتها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، بل واستخدمت هذه العبارة كدرعٍ وهراوة لمواجهة خصومها ومنافسيها (الحقيقيين والمتخيلين) في الداخل والخارج، وادعت المنظمة، باعتبارها حركة تحررٍ وطني، بأن من الضرورة بمكان أن يتحدث الفلسطينيون بصوت واحد، وعقب توقيع اتفاقات أوسلو سنة 1993 وإنشاء السلطة الفلسطينية، صار فرضًا أن لا توجد سوى سلطةٍ واحدة فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة.

غدا كل نقدٍ يوجّه لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية يثير حفيظتها، لتردّ عليه بسؤالٍ لا يخلو من نبرة الاتهام: «مَن أنتم؟» مَن أنتم - تقول القيادة - لتتحدثوا وتشككوا وتنتقدوا؟ والهدف من ذلك جلي: للإخراس والتخويف والحد من الأسئلة والمعارضة المباحة.

وتعمدت قيادة المنظمة، عندما عرّفت الجهة الممثلة للفلسطينيين ورسمت ملامحها، أن تحد من خضوعها لمساءلة شعبها ومحاسبتها، في حين عكس سلوك القيادة المستبد الأصول التي قامت عليها منظمة التحرير الفلسطينية وقد أُعيد انتاجه في هياكلها المؤسسية.

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية بدعوى من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكانت نتاجًا للتنافسات القائمة بين العرب ولم تستقلّ المنظمة فعليًا عن القاهرة إلا سنة 1968، وعلى مدار العقدين اللاحقين، حظيت المنظمة بدعم مختلف ألوان الطيف السياسي ابتداءً من ممالك الخليج المحافظة إلى الدول الثورية مثل الجزائر وفيتنام وكوبا، وفي خضم الحرب الباردة، اصطفّت منظمة التحرير إلى جانب تلك الدول الثورية، ممّا دبّ الذعر في واشنطن التي سعت جاهدةً لاحتواء نفوذ المنظمة إقليميًا ودوليًا.

انتفعت منظمة التحرير الفلسطينية من الدعم الدبلوماسي والمالي والعسكري من حلفائها العرب وغير العرب، مستغلةً التنافس بين القوتين العظميين آنذاك، واشنطن وموسكو، وكذلك التنافسات القائمة بين الدول العربية، وبلغ الدعم ذروته حين ألقى زعيم منظمة التحرير ياسر عرفات خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974، غير أن القيود المفروضة على ذلك الدعم تجلت تمامًا إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، حيث سعت إسرائيل إلى طرد منظمة التحرير من لبنان - إن لم يكن تدميرها عن بكرة أبيها-.

وضعت الحرب الباردة أوزارها، وواجهت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بيئةً دوليةً مختلفةً جذريا ومنطويةً على تحديات أكبر، وساء وضع منظمة التحرير الفلسطينية مع اندلاع حرب الخليج الأولى، بسبب الدعم العلني الذي أبداه عرفات للعراق، الأمر الذي نفّر عددًا من الحكومات العربية وعرّض الجاليات الفلسطينية المتجذرة في الدول الخليجية للخطر.

وفي المحصلة، تقيدت قواعد الدعم المالي والسياسي لمنظمة التحرير بشدة، ولمّا كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى تستقطب اهتمامًا وتعاطفًا دوليًا، خشى عرفات أن تظهر قيادة بديلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وهكذا ساهمت هذه العوامل مجتمعةً في اتخاذ قرارٍ التفاوض سيرًا على اتفاقات أوسلو. قدّمت الاتفاقات، التي صُممت بالأصل لتكون اتفاقًا مؤقتًا لخمس سنوات، لمنظمة التحرير ما هو أقلُّ بكثير من أهدافها المعلنة، وأسفر تنفيذ تلك الاتفاقات عن تفكيك منظمة التحرير وإنشاء السلطة الفلسطينية، وقد أكدت مفاوضات «الوضع النهائي» واستمرار الاحتلال الإسرائيلي على مدى العقدين اللاحقين أن فلسطين ما كانت لتتحرر أو تصبح دولةً مستقلة.

وبالرغم من أن وضع الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية تغير كثيرًا منذ 1968، فإن هياكل المنظمة المؤسسية واللوائح الحاكمة لها ظلت كما هي ولم تتغير فعليًا.

صممت منظمة التحرير الفلسطينية مؤسساتها الرئيسية لتلائمها باعتبارها حركة تحررٍ وطني، لذا فقد عفا عليها الزمن وأخذت تعوق الآن أيضًا التحديات الداخلية والخارجية، ويتجلى ذلك عند مقارنة أرفع هيئتين في منظمة التحرير وهما المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية.

## خِرافة المؤسسات المستقلة

أنشئ المجلس الوطني الفلسطيني وفقاً لمذكرة قانونية أُعدت للسلطة الفلسطينية ليكون بمثابة برلمان للفلسطينيين كافة.

ومن مسؤولياته، صياغة سياسات المنظمة وخططها وبرامجها، أمّا اللجنة التنفيذية فهي «الجهاز التنفيذي الرئيسي» لمنظمة التحرير وممثلها على المستوى الدولي، وعلى مر العقود الأربعة الأخيرة، ظلت اللجنة التنفيذية تقوم فعلياً بالمهام التشريعية والتنفيذية في منظمة التحرير، وقد تجلّى هذا الدور أكثر فأكثر بمرور الزمن، وفي المقابل، لم يطبق المجلس الوطني الفلسطيني الضوابط والموازن على عمل اللجنة التنفيذية، بل ولم يقدم لها المشورة، وإنما ظل يصادق على قراراتها، وفضلاً على ذلك، أصبحت اللجنة التنفيذية، كما منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية بعمومها إلى حدٍ كبير، مدينةً ومعتمدةً بوتيرةٍ متناميةٍ على قرارات عرفات وأفعاله التي لا تقبل الجدل في معظم الأحيان. ومنذ وفاة عرفات، سعى محمود عباس إلى تقمص هذا الدور. لم يكن عجز المجلس الوطني الفلسطيني مُعضلاً للزملاء السابقين والمحللين الفلسطينيين، إذ يذكر شفيق الحوت في كتابه أن عرفات قرر في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في 1991 عقدَ أول انتخاباتٍ لاختيار رئيسٍ للمجلس عن طريق الاقتراع السري، وكان الجميع يعلم أن خيار عرفات المفضل هو تجديد رئاسة الشيخ عبد الحميد السايح، وهو فعلاً ما تمخضت عنه الانتخابات بأغلبيةٍ ساحقة.

وهكذا وفي 15 اجتماعاً عقدها المجلس على مدار أكثر من 20 عامًا، لم تُعقد انتخاباتٍ بالاقتراع السري لاختيار قيادة أعلى هيئةٍ في منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يعتبر المجلس هذا الأمر غير اعتيادي بالنظر إلى أن الاختيار كان يعتمد على قرار عرفات وليس على مبادرةٍ من أعضاء المجلس، وفضلاً على ذلك، عكست النتيجة ديناميات السلطة القائمة داخل منظمة التحرير، وبخاصةً ما يفضل عرفات، وهذا يدل على أن المجلس الوطني الفلسطيني بالكاد كان هيئةً مستقلةً صانعةً للقرار، حتى قبل إبرام اتفاقات أوسلو واستيعاب منظمة التحرير داخل السلطة الفلسطينية.

تنسجم ذكريات الحوت والنقد الذي وجهه عالم الاجتماع الفلسطيني جميل هلال إلى المجلس الوطني الفلسطيني، حيث قال إن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كانت بحاجةٍ إلى إصلاحات جوهرية حتى قبل توقيع اتفاقات أوسلو، وانتقد بوجه خاص جلسات المجلس «الشكلية والاحتفالية»، التي اقتصرت على اجتماعاتٍ تنعقد سنويًا أو كل سنتين بهدف «إضفاء شرعية على الصفقات السياسية التي تتوصل إليها قيادت تنظيمات المقاومة المختلفة».

بالرغم من أن الجماعات السياسية المختلفة الممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني قد أجرت بالفعل مناقشات ومداولات، إلا أنه من الصعب – إن لم يكن من الزيف – أن يسمى ذلك هيئةً تشريعية، فأعضاء المجلس كلهم معينون وليسوا منتخبين، والغالبية العظمى منهم اختيروا على أساس نظام حصص التمثيل الذي وضعته منظمة التحرير الفلسطينية، ليتناسب وحجم الفصائل السياسية.

ويبين الدكتور أسعد غانم كيف أن عرفات استغل نظام الحصص «لضمان تمرير القرارات التي أيدها وتعيين المقربين منه في المناصب المهمة»، ورغم أن المجلس الوطني الفلسطيني اشتمل على مقاعد للمستقلين ولعموم الأعضاء، فإن أولئك المعيّنين كانوا منازين إلى حدٍ كبير إلى فتح، ممّا عزّز وزنها داخل منظمة التحرير الفلسطينية وزاد نفوذ عرفات.

## عمّلت هذه البنية على تعزيز ديناميات ثلاث:

**أولاً:** ظل صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية بيد اللجنة التنفيذية، التي كانت تضم قيادات من المنظمات السياسية المختلفة وتُعقد اجتماعات دورية، على خلاف المجلس الوطني الفلسطيني، وبالإضافة إلى ذلك، خضعت ميزانية المنظمة لرقابة اللجنة التنفيذية، وليس المجلس،

وبمرور الوقت، ترسخت مهام صنع القرار داخل اللجنة التنفيذية ومراقبة الميزانية في زمن عرفات واستُخدمت تلك المهام في التأثير في صنع القرار، وبات ذلك سمةً لحكم عرفات داخل السلطة الفلسطينية.

**ثانيًا:** اختارت قيادات الفصائل المختلفة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ولذا كان هؤلاء الأعضاء مدنيين لمنظمتهم وبخاصةً قياداتها لا إلى جماهير الناخبين.

**ثالثًا:** هيمنت حركة فتح وعرفات على منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث أصبحت الحركة والمنظمة بمرور الوقت مترادفتين عن قصد، ولا يمكن تمييز إحداهما عن الأخرى أو عن الحركة الوطنية بعمومها. كشفت اتفاقات أوسلو ضعف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ودور عرفات المهيمن في اللجنة التنفيذية، فقد كانت المعرفة بالمفاوضات مقتصرةً على زمرةٍ صغيرةٍ ملتفةٍ حول عرفات، ولم تحظ الاتفاقات بمصادقة المجلس الوطني الفلسطيني ولا اللجنة المركزية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل التقى عرفات في بادئ الأمر بقيادة فتح ولم يوافق على انعقاد اللجنة التنفيذية إلا بعد مواجهة ضغوطات، وعندما خضعت الاتفاقية أخيرًا للتباحث والتداول داخل اللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وافقت اللجان على الاتفاقات. وبعد تنفيذ الاتفاقات بعامٍ واحد، أصبح حضور منظمة التحرير الفلسطينية إسميًا فقط، ورغم أن السلطة الفلسطينية مسؤولة قانونًا أمام منظمة التحرير، فقد نُقلت قيادة المنظمة وموظفوها الأساسيون وتمويلها إلى غزة ولاحقًا إلى رام الله، أمّا القلة المتبقية من موظفي المنظمة فقد اضطروا إلى التكيف مع العجز المزمن في الميزانية ومع تلاشي أهميتهم.

وفي الوقت نفسه، فاقمت فترة أوسلو عجز المجلس الوطني الفلسطيني، وفي ظل سلطة عرفات المطلقة واحتضار منظمة التحرير الفلسطينية، بات المجلس الوطني الفلسطيني رمزًا وظيفته المصادقة على القرارات، وتجلت هذه الحقيقة بأوضح ما يكون في اجتماع المجلس المنعقد في كانون الأول 1998 في غزة لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، وهو قرارٌ اتخذ عرفات وصادق عليه المجلس، غير أن هوية الأعضاء الذين ضمهم المجلس في دورة عام 1998 لم تتضح لغاية اليوم، إذ كان من بين الحضور والمصوتين أعضاء وغير أعضاء.

تطرح محدودية تأثير المجلس الوطني الفلسطيني قبل أوسلو وبعدها تساؤلات حول إمكانية إصلاح هذه الهيئة، وفي حين أن تركيبته وصفته التمثيلية ولوائحه الداخلية لربما كانت مبررةً باعتباره «برلمانًا في المنفى» لحركة تحررٍ وطني، إلا أنه لم يعد صالحاً اليوم، وفضلاً على ذلك، كيف لمجلس وطني فلسطيني –حتى وإن كان منتخبًا بالاقتراع المباشر– أن يأمل في الحدّ من نفوذ اللجنة التنفيذية التي تتحكم بالميزانية والسياسات الداخلية والخارجية، أو يأمل في تقييدها أو حتى التأثير فيها، لذا فإن إصلاح المجلس وحده لن يكفي لتغيير هذه الدينامية.

ثمة مثالٌ آخر لهيئةٍ منتخبةٍ وقائمةٍ بالفعل ولكنها عديمةُ التأثير، وهي المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي مثّل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من العام 1996 إلى 2006، غير أن الصلاحيات المالية والسياسية لم توكل إلى المجلس التشريعي وإنما كانت منوطةً برئيس السلطة الفلسطينية، وقد أدار عرفات، باعتباره رئيس السلطة الفلسطينية، المجلس التشريعي كما أدار منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني، وكلّما حاول المجلس التشريعي أن يمارس استقلالته، كان عرفات يتجاهل قرارته أو يستخدم سلطاته الرئاسية ومنصبه ولقبه الثاني كرئيس للجنة التنفيذية في منظمة التحرير ليقوّض قرارات المجلس أو يبطلها.

وعلاوةً على ذلك، فإن اتفاقات أوسلو قيدت وظائف المجلس التشريعي وصلاحياته، ووسعت صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية التنفيذية والتشريعية، ومن تلك الصلاحيات إصدار المراسيم التنفيذية دون استشارة السلطتين التشريعية والقضائية وبمعزل عن رقابتهما، وهكذا فإن رئيس



السلطة الفلسطينية يمثّل سلطة قائمةً بحد ذاته، ولكن ليس على إسرائيل والولايات المتحدة بالطبع.

### الانتخابات ليست البلمس الشافي

سوف تواجه أي محاولة لإحياء المؤسسات الفلسطينية مقاومةً من قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ومن الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد تجلّى ذلك من قبل في أعقاب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني 2006، حيث سعت تلك الأطراف إلى الانقلاب على فوز حماس في صناديق الاقتراع، وحتى بعد الإعلان عن حكومة الوحدة، ظل يُمنَعُ أعضاء منتخبون في المجلس التشريعي من حضور جلسات المجلس.

ومن بين الوسائل المستخدمة في ذلك حملةٌ حثيئةٌ شنتها إسرائيل من أجل سجن أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية، ومنع الأعضاء في غزة من السفر إلى رام الله لحضور الاجتماعات، وعلاوةً على ذلك، لم ينعقد المجلس التشريعي منذ ما يزيد على خمس سنوات ولا يزال الكثيرون من أعضائه في السجون الإسرائيلية.

يمثل موقف رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية عقبةً أخرى في طريق الإصلاح، فلقد استُحدث منصب رئيس الوزراء بضغطٍ من واشنطن، والشرط الأساسي فيمن يشغل هذا المنصب هو أن يحظى برضا الولايات المتحدة وإسرائيل وليس الشعب الفلسطيني، وكما هو متوقع، أذعنت قيادة السلطة الفلسطينية لهذا المطلب، فإذا كانت السياسات والإجراءات الأمريكية والإسرائيلية تمنع الفلسطينيين من اختيار رئيس وزرائهم بحرية وتمنع المجلس التشريعي من الانعقاد، فكيف ستنظر الولايات المتحدة وإسرائيل إلى المساعي الرامية إلى انتخاب مجلس وطني فلسطيني يستخف علناً بالهيمنة الأمريكية في المنطقة ويتحدى الاحتلال الإسرائيلي؟.

هذا لا يعني أنه ينبغي للفلسطينيين أن يقبلوا إملاءات الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن تنصيب قادتهم وممثليهم المنتخبين، بل عليهم أن يأخذوا في الحسبان كيف أن الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية سيعملون من أجل عرقلة وتقويض أي جهود تُبذل من أجل ضمان التمثيل والمساءلة والديمقراطية.

تكشف هذه القضايا والقيود تناقضًا رئيسيًا في المساعي الرامية إلى إحياء المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو أن الانتخابات الديمقراطية التي تركز سيادة الحركات غير الديمقراطية لن تجلب الإصلاحات ولا الديمقراطية ولن تُفضي سوى إلى ترسيخ الوضع الراهن، فحركة فتح، بالأخص، المهيمنة على السياسة الفلسطينية منذ أواخر عقد الستينيات من القرن الماضي والمحتكرة فعليًا للمجالين السياسي والاقتصادي منذ ما يزيد على عقدين من الزمن؛ صرّحت مرارًا وتكرارًا أنّ لا مصلحة لها في إقامة نظام حكم تمثيلي وتشاركي.

يهيمن هذا الواقع على مؤتمرات فتح النادرة الانعقاد، التي يشيد بها أنصار الحركة في كل مرةٍ كدلالةٍ على أن الإصلاحيين سوف يبرزون من أجل استرداد الحركة واستعادة مجدها السابق المتصوّر، وبالطبع، لا تجد هذه الآمال سوى الخيبة عندما لا تبارح القيادة المفضوحة والفاسدة مكانها.

وهذا تحديدًا ما حدث في المؤتمر السادس لحركة فتح المنعقد سنة 2009، إذ يُفترَض بالحركة أن تنتخب لجنتها المركزية كل أربع سنوات، ولكن مؤتمر 2009 كان السادس لها فقط والأول منذ 20 عامًا.

شَهد المؤتمر ظهور محمد دحلان من جديد وهو رئيس جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية في غزة والذي فقد هيئته في وقت سابق، وهو مشهور بوحشيته وفساده، ومع ذلك فقد انتُخب عضوًا في اللجنة المركزية لحركة فتح، ولم يُفلح أحمد قريع، وهو شخصية فاسدة

أخرى، في الحصول على مقعد في اللجنة إلا عبر صفقات في الكواليس وتدخلات من محمود عباس. وفي حين فقد دحلان حُظّه ومكانته منذ ذلك الحين، فإن قريع لا يزال شخصيةً رئيسيةً في فتح والسلطة الفلسطينية. وهكذا فإن حركة فتح، التي يشكّل ممثلوها كتلةً كبيرةً في مجلس فلسطيني منتخب ويدينون بالفضل إلى قيادةٍ غير ممثلة وغير فعالة؛ لن تكون الوسيلة لإحياء الحركة الوطنية بل ستكون العقبة الماثلة في سبيل ذلك.

أمّا الرابعُ الرئيسي الثاني من انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في مرحلة ما بعد اتفاق الوحدة والعائقُ الثاني أمام الإصلاح فهو حركة حماس، فبدلاً من تنفيذ برنامجها الانتخابي لعام 2006 المتمثل في «الإصلاح والتغيير»، عمدت حركة حماس إلى محاكاة حكم فتح من حيث قمع المعارضين السياسيين، وتبنت سياساتٍ تتسم بطابعٍ محافظٍ أكثر.

وتعرّض الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ممن حاولوا في العامين الماضيين تنظيم تجمعات واحتجاجات سلمية إلى قمع عنيف بعصا السلطتين المتنافستين، وعلاوةً على ذلك، فإن الاتفاقات والمبادرات العديدة، منذ العام 2005، الرامية إلى تسوية الخلاف بين فتح وحماس، والتي توصلت إليها المفاوضات ولكن لم تُنفذ؛ تُبَيّن بوضوحٍ تام أن شاغلها الوحيد هو اعتلاء السلطة والحفاظ عليها.

أمّا المنظمات الرئيسية الأخرى المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأبرزها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فإنها لا تشكل بديلاً، وتجلّى ذلك في الانتخابات المحلية التي عُقدت في الآونة الأخيرة في الضفة الغربية، فرغم ضعف الإقبال على التصويت نظرًا لعدم مشاركة حماس وانقسام فتح، لم تحصل الأحزاب اليسارية على عددٍ كبيرٍ من الأصوات أو المقاعد.

من دون إجراء تغييرات جذرية في البنية التنظيمية لتلك الأحزاب، وجمع والتبرعات، والتوعية والتواصل، سيكون من المستبعد جدًا أن يتمكن اليسار الفلسطيني من إنعاش مكانته المحتضرة، إذا ما انعقدت انتخابات تشاركية لاختيار المجلس الوطني الفلسطيني، وبدلاً من ذلك، فإن استجداء اليسار الفلسطيني للأهمية والمكانة سوف يُستغل، كما حصل معهم في منظمة التحرير الفلسطينية بعد 1988، من أجل تعزيز أجندات الأحزاب الأقوى التي تتناقض مواقفها وبرامجها مع مواقف اليسار وبرامجه.

### الممثل الشرعي الوحيد؟

لا تزال الحالة السياسية الفلسطينية قاتمةً ولا يُقدم أيٌّ من الفصائل السياسية القائمة رؤيةً مقنعةً من أجل المستقبل، ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى أن تلك الفصائل لا تمثل مستقبل الفلسطينيين وإنما تمثل ماضيهم. كما أنها لن تقود إلى ولادةٍ جديدةٍ للحركة الوطنية الفلسطينية، بل ستؤخر تطورها وتعوقه على الأرجح، فإذا كان هناك أمل بأن تنجح الحركة الوطنية بعد إحيائها حيثما فشلت المساعي السابقة؛ فإنها ستتطلب طريقةً مختلفةً في التفكير حول ماهية الحركة الوطنية الفلسطينية في القرن الحادي والعشرين، ولا بد لها أن تكون ممثلاً حقيقيًا، وسوف تتطلب التخلي عن الهياكل والمنظمات السابقة، بما فيها منظمة التحرير وهيئاتها الرئيسية.

وما تبقى من منظمة التحرير الفلسطينية اليوم-اسمها ومكانتها الدولية وبقايا مؤسساتها ومكاتبها وألقابها البيروقراطية- فستظل زمرةً صغيرةً غير منتخبة وغير ممثلة تستخدمه من أجل خدمة أجنداتها الخاصة، وبذلك فإنها تصدُّ عن قصد المحاولات الرامية للإصلاح وتحدي السياسات الإسرائيلية وخلق أصوات بديلة.

ورغم هذه الحقائق، ثمة من يقول إن منظمة التحرير الفلسطينية تبقى «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، وأنا أختلف مع هذا الطرح بكل احترام، وأسأل بدوري: كيف يتخلى ممثل

عن شعبه الذي يدّعي تمثيله؟ وكيف يكون للممثل قيادةً مدينةً بالفضل في وجودها ليس لشعبها وإنما للقوى المسؤولة عن تشردهم المتواصل؟ وكيف يتخلى الممثل مرارًا وتكرارًا عن حقوق شعبه الأساسية وبهاجم المعارضين، بينما تتنفع القيادة والقبلة الحاكمة من حولها من مكائهم وألقابهم وامتيازاتهم واستمرار الاحتلال؟.

تبين هذه الأسئلة بوضوح الفرق الشاسع بين منظمة التحرير الفلسطينية اليوم، وكيف كانت صورتها في معتقد الكثير من الفلسطينيين لما كانت في أوجها.

ثمة من يرى أن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني بصورة مباشرة؛ سيكون السبيل إلى توحيد الحركة الوطنية وإحيائها، وهنا أيضًا أختلف مع هذا الطرح بكل احترام وأقول إن هذه المساعي تتجاهل القيود المؤسسية الجسيمة والخطيرة التي لا تعرقل الإصلاح وحسب، وإنما كلّ محاولةٍ ترمي إلى تغيير الوضع القائم، لذا أترجى عددًا من الأسئلة الملحة التي لا تستطيع، باعتقادي، انتظار الإجابة عليها حتى موعد الانتخابات أو بعد انعقادها:

- كيف ستتغلب منظمة التحرير الفلسطينية بعد إحيائها، حتى وإن امتلكت مجلسًا وطنيًا فلسطينيًا منتخبًا ديمقراطيًا، على القيود السياسية والمؤسسية المفروضة عليها تاريخيًا؟ وكيف ستخضع لمساءلة الفلسطينيين حول العالم بشكل أكبر ممّا خضعت له نسختها الأصلية أو السلطة الفلسطينية؟.
- ما هي التدابير المأخوذة لضمان عدم خضوع منظمة التحرير الفلسطينية الجديدة/المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتلاعب الخارجي من الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهم العرب؟ أو للتلاعب الداخلي من قيادة منظمة التحرير/السلطة الفلسطينية الحالية؟.
- كيف يُعقل أن تعتمد المبادرات التي تتطلع إلى تحدي القيادة الفلسطينية الحالية على مكاتب تلك القيادة وممثليها من أجل تسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات؟ أو على حسن نيتها من أجل إعادة بناء الحركة الوطنية؟.
- هل ستتبرأ منظمة التحرير الفلسطينية بعد إحيائها من اتفاقات أوسلو؟ وإذا كانت تلك هي النية، ماذا سيحل بالسلطة الفلسطينية وموظفيها وأسره الذين يعتمدون على تلك الرواتب؟ وإذا لم تكن تلك هي النية، فما هي إذاً الغاية من إحياء منظمة التحرير الفلسطينية إذا ظلت مرتبهةً باتفاقات أوسلو؟.
- أين سينعقد المجلس الوطني الفلسطيني بعد الانتخابات؟ وكم عدد المرات التي سيجتمع فيها؟ ومن أين مصدر ستأتي ميزانيته؟ ومن سيكون مسؤولًا عن إدارتها؟.

رغم أن فكرة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها وتنظيم انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني تبدو صافية النية، فإن هناك درجة عالية من عدم اليقين إزاء آثارها وتداعياتها على حقوق الفلسطينيين، كما تبين الأسئلة أعلاه بوضوح. وإذا ما استدللنا بالتاريخ، فإن من المرجح أن تُعمق منظمة التحرير الفلسطينية بعد إحيائها الخلافات بين الفصائل، بينما تُضفي الشرعية على قيادة عقيمة لم تعد أهلًا لها. وعلاوة على ذلك، يدرك محمود عباس الأهمية القانونية والرمزية للألقاب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، لذا فقد غازل فكرة تفعيل دور المنظمة وعقد انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني كوسيلةٍ للتخفيف من حدة الانتقادات والتحديات التي يواجهها حكمه. غير أن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية يقدم درسًا مختلفًا ومسارًا بديلًا ممكنًا، فقبل عام 1967، كان يُنظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية كأداة بيد الأنظمة العربية، ولا سيما نظام عبد الناصر في مصر، وكانت تهيمن عليها العائلات البارزة التي كان يُنظر إليها باعتبارها مسؤولةً عن التناحر السياسي الداخلي الذي ساهم في وقوع النكبة، ومع ذلك، كان معظم الفلسطينيين ولا سيما

الشباب ينظرون إلى الجماعات السياسية الوليدة-حركة فتح وحركة القوميين العرب (التي غدت تُعرف لاحقًا باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)- باعتبارها أكثر استقلالًا وشرعيةً بكثير، وفي أعقاب كارثة حرب حزيران 1967، أزاحت تلك الجماعات القيادة الأصلية لمنظمة التحرير الفلسطينية واستولت على المنظمة.

ورغم أن هذه المقارنة التاريخية ليست دقيقةً تمامًا، فإنها إيجابية ودلالية، فإذا كان الفلسطينيون يريدون هيئةً ممثلةً لهم ووحدةً وطنيةً ونهايةً للخلافات الفصائلية وللقيادة الفاسدة وغير الشرعية، فسيتعين عليهم أن يبنوا تلك الحركة بأنفسهم من الصفر، وسيكون عليهم أيضًا أن يندخوا الهيئة السابقة وقادتها-بغض النظر عن أصولهم الثورية وخطاباتهم وألقابهم ورمزيتهم والتعلق العاطفي بهم-، فلا بد للفلسطينيين، نظرًا لماضيهم المشوب بالفشل، أن يتخلوا مستقبلًا مختلفًا كثيرًا وأن يعملوا لأجله، وإلا فلن يكون هناك أملٌ يُذكر في إيجاد استراتيجية أو وسيلة ناجعة لإحراز الحقوق الفلسطينية.

أنها ستعطي الإشارة إلى محاولة القبيلة الحصول على عدد كبير من المقاعد على أساس قبلي.

#### التوصية:

#### نظام نصف نسبي بدائرة ذات عضوين

في الجلسة المقبلة للجنة الإصلاح الدستوري ينبغي أن تدعم إنشاء نظام برلماني نصف نسبي، وسيتم اختيار رئيس الوزراء وفقا لتوزيع المقاعد في البرلمان بين العمال والأسلاميين وقادة "ورفلة". هذه هي الأحزاب السياسية الثلاثة فقط التي ستتنافس على السلطة في المستقبل القريب.

من الناحية الانتخابية، ينبغي تقسيم البلاد إلى دوائر متساوية بعضوين لكل منها، ومع ذلك، ينبغي أن يكون لكل طرف مرشح واحد فقط فيما يمثل تعديلا طفيفا على نظم التصويت التراكمي المعتادة. يجب أن يكون لكل مواطن صوتان. يمكن لهذا النظام أن يشجع الجمود السياسي، ولكنه النظام الوحيد الذي سيسمح بالتمثيل الذي يتجاوز 15%.

سيكتب لهذا الاقتراح النجاح فقط في حالة ما إذا كان هناك اتفاق بين قبيلة "ورفلة" وحركة العمال أو الجماعة الإسلامية المقتلة بليبيا. سيكون من السهل تحقيق هذا الأمر، حيث أن النظام المقترح فعال في منع أي طرف من تحقيق الأغلبية في البرلمان. سترغب أطراف أخرى في التحالف مع "ورفلة" من أجل الفوز بالمقعد الثاني في الدوائر المكتظة بسكان من القبيلة، وفي المقابل، سوف يدعم الطرف الحليف مرشح "ورفلة" ليكون بمثابة العضو الثاني في المناطق، حيث تواجد القبيلة ليس قويا. هذا الرتيب من شأنه أن يعزز أهمية القبيلة، وهو أفضل خيار متاح للحصول على أكثر من 15% من المقاعد المتوفرة. كما أنه يعطي إشارة بنبذ النزعة القبلية، الأمر الذي من شأنه تحسين موقف "ورفلة" في ليبيا.

#### توقع معارضة النظام نصف النسبي في شكل مقترحات منافسة

من المرجح أن تأخذ اللجنة في الاعتبار الاقتراحين الذين سيؤثران على تأثير القبيلة السياسي. الاقتراح الأول سيوصي بتنوع على النظام الرئاسي، الذي يعتمد على الأغلبية في التصويت في نظام اقتراع قائم على أغلبية بسيطة. يكاد يكون من المؤكد أن يؤدي هذا إلى تهميش نفوذ القبيلة. من الناحية النظرية، هذا النظام يعطي أفضلية لنظام الحزبين الذي سيؤدي إلى المنافسة بين حركة العمال والجامعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا. هذا الأمر محتمل الحدوث لسببين، الأول: النظام القائم على أغلبية التصويت يغالي في تمثيل الأحزاب الكبيرة، بينما يقلل من تمثيل الأحزاب الصغيرة، ثانيا: يتأثر الناخبون نفسيا - لن يريد ناخبو "ورفلة" إضاعة أصواتهم على مرشحين ليست لديهم الفرصة في الفوز.

قد ينطوي الاقتراح الثاني على نظام برلماني أو نظام مختلط يعتمد على التصويت النسبي.

#### "اقتراح بدائل لتشكيل الحكومة الليبية ودور قبيلة "ورفلة" في أي إئتلاف مستقبلي

نموذج لورقة سياسات السيناريو

تمثل المذكرة التالية عينة افتراضية لمذكرة تم إعدادها خلال الثورة الليبية في مارس 2011. المذكرة مكتوبة من مكتوبة من منظور عضو بقبيلة "ورفلة" يدعو إلى اعتماد نظام انتخابي شبه نسبي، ويوصي بأن يتبنى زعيم القبيلة هذا الموقف في اجتماع قادم.

يتمثل أحد الافتراضات الرئيسية للكاتب في أن الزعيم ينبغي أن يفعل ما بوسعته لتعظيم سلطة القبيلة، وهذا الهدف من التوصيات التي تدعو المذكرة إلى تحقيقها.

إلى: أحد كبار شيوخ قبيلة ورفلة

من: عضو القبيلة

الموضوع: نهج مبتكر لتطور الإطار المؤسسي الخاص بليبيا

#### مذكرة

الغرض من هذه المذكرة هو توفير إطار مؤسسي مقترح لمستقبل ليبيا، وتوقيع مقترحات يحتمل أن يتم عرضها في الاجتماع المقبل للجنة الإصلاح الدستوري.

#### المبادئ التوجيهية:

1. تبني التحالفات ورفض النزعات القبلية.
2. تتوقع قبيلة "ورفلة" منك الدخول في مفاوضات على أساس الرغبة القوية في تعظيم التأثير السياسي للقبيلة (في شكل حزب سياسي) داخل الإطار المؤسسي المعتمد.

#### يمكن للمبدئين التاليين إرشاد النهج الخاص بك:

1. بالرغم من أن القبيلة هي الأكبر في ليبيا، إلا أنها تتضمن حوالي 15% فقط من السكان. ستحتاج القبيلة إلى إبرام تحالف خلق مع كتلة سياسية أخرى بغية تحقيق أقصى قدر من التأثير. تتكون الكتلتان السياسيتان الأخريان من العمال والإسلاميين، ويتمتع كل منهما بميزة ارتباطهما الحزبي بشبكات عالمية وإقليمية.
2. استاء الشعب الليبي من قبول القذافي للنزعات القبلية التي لا تحظى بشعبية كأساس للمنافسة السياسية. إذا اتبعت قبيلة "ورفلة" النهج ذاته في هذه المفاوضات، سوف تتردد الكتل الأخرى في ربط نفسها بالقبيلة، وتبعاً لذلك، ينبغي تجنب قوائم الأحزاب بأي ثمن، حيث

## ملحق (5)

# انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل وتأثيرها على شرذمة الهوية الفلسطينية

### لمحة عامة

تهدف هذه الورقة السياساتية للمساهمة في حشد مناصرة دولية للحقوق الفلسطينية من أجل وقف الانتهاكات الاسرائيلية المتعلقة بحرية الحركة والتنقل. وتشمل هذه المساهمة التوجه لمؤسسات ومنظمات دولية من أجل إحراز حق أساسي تكفله المواثيق والمعاهدات الدولية. نحاج في هذه الورقة السياساتية بأن المساس في الحق بحرية الحركة والتنقل هو مسبب أساسي لشرذمة الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة من خلال ضرب التواصل الجغرافي وخلق كانتونات/معازل ومجموعات هوياتية غير مترابطة كفلسطينيي الداخل او ال48، وفلسطينيي ال67، وفلسطينيي القدس. تفاوتت هذه المجموعات بدرجة التعرض لسياسات المحتل ومنظومة الاحتلال هدف إلى ترسيخ سياسة "فرق تسد" بين المجموعات الفلسطينية المختلفة وبالتالي هدف الاحتلال وعلى مر العقود لاحتلال الأرض والإنسان وتفتيت الهوية الجامعة للفلسطينيين.

### منهجية الورقة

عملت المجموعة المكونة من شباب فلسطيني موزع ضمن الأطر الجغرافية المختلفة والتي ضمت الداخل الفلسطيني المحتل والضفة الغربية وقطاع غزة كمجموعة عمل موحدة. قامت كل مجموعة جغرافية بعرض الوضع القائم في منطقتهم الخاصة من حيث التقييدات المفروضة على حرية الحركة والتنقل ومن ثم ربطها مع تأثيرها على العام الفلسطيني من خلال تأثيرها على شرذمة الهوية الوطنية الفلسطينية. تحتوي هذه الورقة السياساتية على معلومات أساسية حول المواثيق والمعاهدات الدولية التي تكفل حرية الحركة والتنقل، إضافة لعرض عينة من العراقيل الاسرائيلية في هذا المضمار، بما في ذلك جدار الفصل العنصري والحواجز في قلب الضفة والحصار البري والجوي والبحري المفروض على قطاع غزة، وسحب الهويات المقدسية، والاستيطان. كذلك تحتوي هذه الورقة على توصيات ومقترحات عملية من أجل المساهمة في عملية تحقيق واحراز الحقوق الفلسطينية فيما يتعلق بحرية الحركة والتنقل. وبالتالي لا تهدف هذه الورقة لسرد السياق التاريخي لعملية انتهاك حرية الحركة والتنقل التي انتهجتها إسرائيل كدولة احتلال على مدار السنوات وحسب، بل تهدف للتركيز على رفع توصيات عينية لأجسام وهيئات دولية محددة بهدف خلق تغيير فعلي على أرض الواقع.

سيكون هذا بديلاً أكثر ملاءمة للاقتراح الوارد أعلاه، ولكنه لا يزال يوفر المثبطات للكتل السياسية الأخرى المهمة بدعم القبيلة. التصويت النسبي سوف يسمح للقبيلة بمرونة تحويل التحالفات والانضمام إلى تحالفات مختلفة، بل لن يؤدي إلى الحصول على الدعم الشامل الذي يمكن التمتع به بموجب الخيار الموصى به. القبيلة ستحصل في أي وقت فقط على 15% من المقاعد المتوفرة، لأنها سوف تنافس حركة العمال والجماعة الإسلامية. يمكن للقبيلة أيضاً أن تصبح شريك ائتلاف بديل.

### الخلاصة:

نحن نفضل النظام نصف النسبي كحل توفيق، ويجب أن تتحرك فوراً نحو توعية نظرائك بمزايا النظام نصف النسبي بدوائر ذات عضوين، مع أخذ مبادئك في الاعتبار. يجب أن تدافع عن هذا الحل كحل وسط سياسي من المرجح أن يرضى جميع الأطراف، ولهذه وأسباب أخرى كثيرة، يزيد هذا الحل من نفوذ القبيلة، ويوفر إطاراً مؤسسياً قوياً ومستقراً.

## تعريف بمجلس حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان

تم اختيار كل من مجلس حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان -وهما هيئتان منفصلتان تابعتان للأمم المتحدة- من أجل رفع التوصيات لهما واستهدافهما في الحملات وبرامج الضغط من أجل أعمال الحقوق الفلسطينية. إذ أن المجموعة الشبابية قامت بالبحث عن الكثير من الأجسام النقابية والأكاديمية والدولية ومن ثم تم اختيار منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، ومن ثم تم اختيار مجلس ولجنة حقوق الإنسان، حيث يستقبل المجلس الشكاوى الفردية والجماعية (مما يحد من أهمية الإرادة السياسية الفلسطينية)، أما لجنة حقوق الإنسان فهي الجسم الذي يقيم التزام الدول الأعضاء (بما في ذلك إسرائيل) اتجاه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعليه بعد مصادقة منظمة التحرير الفلسطينية عليه فيإمكاننا محاسبة إسرائيل على انتهاكها لحق الشعب الفلسطيني في حرية الحركة والتنقل. أدناه تعريف مختصر لهذه الأجسام من أجل التذليل على حيويتها وأهميتها في سياق الحملات المنبثقة عن مشروع "الشباب الفلسطيني من أجل التغيير".

- **مجلس حقوق الإنسان:** يستقبل شكاوى فردية وجماعية عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة ومن ضمنها الحق في حرية الحركة والتنقل، ويمكننا التوجه إليه بشتى وسائل الضغط والمناصرة، بما في ذلك كتابة الرسائل.
- **لجنة حقوق الإنسان:** والتي تقوم برصد مدى التزام الدول الأعضاء في ممارسة وعدم انتهاك الحقوق التي كفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومن ضمنها الحق في حرية الحركة والتنقل. الدول الأعضاء هي تلك التي وقعت وصادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي صادقت عليه إسرائيل عام 1991.

## حق الحركة والتنقل في القانون الدولي

يكفل القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي حق الشعوب في حرية الحركة والتنقل والذي يصنف ضمن الحقوق المدنية والسياسية. فضمن القانون الدولي الإنساني تشدد المادة 27 في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على أهمية احترام إنسانية الفرد والامتناع عن انتهاك حقوقه الأساسية. تنص هذه المادة بأن "للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية." أما الإعلانات والمعاهدات المختلفة في قانون حقوق الإنسان الدولي والتي تكفل الحق في حرية الحركة والتنقل، فهي تتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فيحدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13 أن الحق في حرية الحركة والتنقل يتضمن حرية التنقل واختيار مكان الإقامة داخل حدود الدولة ومغادرة البلاد والعودة إليها، كما يلي:

- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.
- يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يحمل صفة الإلزام القانوني لكل دولة قامت بالتوقيع والمصادقة عليه والذي وقعت عليه إسرائيل عام 1966 وقامت بالمصادقة عليه عام 1991. هذا العهد قام بتفصيل الحقوق المدنية والسياسية التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان' إذ يكفل الحق في حرية الحركة والتنقل في المادة 12 كما يلي:

- لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان اقامته.
- لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.
- لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحريةهم وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.
- لا يجوز حرمان أحد تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده.

كذلك تتأثر مجموعة كبيرة من الحقوق الأساسية بسبب انتهاك حرية الحركة والتنقل مثل الحق في التعليم والحق في الرعاية الصحية والحق في العمل والتي تندرج ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يكفل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذو الصفة الإلزامية الحق في العمل (المادة 6)، والحق في مستوى حياة لائق (المادة 11)، والحق في الوصول إلى الرعاية الصحية (المادة 12)، والحق في التعليم (المادة 13) والذي قامت إسرائيل بتوقيعه عام 1966 وبالمصادقة عليه عام 1991.

من جانب آخر تحظر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وهي أول معاهدة حقوق إنسان متعددة الأطراف تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1965، وتضم حالياً 175 دولة بما في ذلك إسرائيل، تحظر الاتفاقية بشكل واضح التمييز العنصري في المادة 2 وتعرفه في المادة 1 على أنه "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

أما إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2007 فيكفل للشعوب الأصلية في المادة 1 "الحق في التمتع الكامل جماعات أو أفراد بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان". وفي المادة 2 من الإعلان يشير إلى أن "الشعوب الأصلية وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد ولهم الحق في أن يتحرروا من أي نوع من أنواع التمييز في ممارسة حقوقهم، ولا سيما التمييز استناداً إلى منشئهم الأصلي أو هويتهم الأصلية."

## انتهاك اسرائيلي مستمر للحقوق الفلسطينية: نظرة على الواقع

تنتهك اسرائيل واحتلالها حقوق الفلسطينيين الراضين تحت احتلالها في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمارس عدة صنوف من التمييز العنصري للفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 48. كذلك فإن اسرائيل تمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين من الشتات والذين هجروا وطردوا عنوة من ديارهم. وانتهاك حرية الفلسطينيين في حرية الحركة والتنقل هو أحد الأمثلة على ذلك وهي محط اهتمام هذا المشروع والمشاريع المبنية عنه. ويتمثل هذا الانتهاك في قطاع غزة بحصار غاشم كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي، وفي الضفة يتمثل على سبيل المثال لا الحصر في البناء والتوسع الاستيطاني ونصب الحواجز وبناء جدار الفصل العنصري، أما في القدس فيمتد هذا الانتهاك ليشتمل على تجريد المواطنين المقدسين من هويتهم.

فالحصار المفروض على قطاع غزة، خصوصاً منذ عام 2007، تعددت آثاره وتبعاته والتي تشمل تدني حاد للمستوى الاقتصادي للمواطنين وانتشار الفقر والبطالة التي زادت نسبتها عن 30% عام 2013 مثلاً، بينما يعاني 57% من السكان من انعدام الأمن الغذائي فيما يعتمد 80% من السكان على المساعدات<sup>1</sup>. كذلك فقد تأثر حوالي 4000 مواطن بشكل مباشر بسبب منع الصيادين من ممارسة الصيد على عمق يتجاوز 3 أميال بحرية. أضف إلى ذلك انقطاع التيار الكهربائي عن حوالي 70% من سكان قطاع غزة حيث تصل الكهرباء للسكان 12 ساعة فقط يومياً في أحسن الأحوال، وعدم صلاحية ما يزيد عن 90% من المياه الجوفية المستخرجة للشرب<sup>2</sup>. وبالتالي يخضع سكان غزة لحصار كامل وعملية عزل عن شعبهم الفلسطيني وعن العالم بأكمله حيث تحول قطاع غزة إلى سجن كبير. أما التأثير النفسي المخيف للعدوان تلو العدوان على القطاع والتي كان آخرها في صيف عام 2014 فسيؤدوم لعقود والتي تحمل وتضيف تبعات مجتمعية جديدة.

أما على صعيد الضفة الغربية فمنذ عام 1967 قامت إسرائيل ببناء 150 مستعمرة يقطن فيها حالياً ما يقارب 563,546 ألف مستعمر 49.2% منهم في القدس<sup>3</sup>. وبالرغم من أن المستعمرات مقامة على 3% من أراضي الضفة الغربية إلا أن الفلسطينيين لا يستطيعون استخدام 43% من أراضي الضفة الغربية نظراً لتخصيصها لمجالس المستعمرات المحلية والإقليمية وهو ما يسلب منهم الحق في التنقل والحركة بحرية، لأن هذه الأراضي مخصصة مستقبلياً للمستوطنين وتقع فعليا تحت سيطرتهم. ولقد كان موقع المستعمرات هو السبب الأول والرئيسي وراء انحراف مسار جدار الفصل العنصري عن الخط الأخضر بما في ذلك القدس الشرقية وعند اكتمال بناء الجدار سيعيش ما يقرب من 80%

من المستعمرين في مستعمرات تقع في الجانب الغربي من الجدار. أما بالنسبة للقوانين السائدة، فينطبق القانون المدني الاسرائيلي على المستعمرين، وينطبق القانون العسكري على الفلسطينيين. وبالتالي يتم تطبيق نظام قانونيان منفصلان بحسب الأصول القومية للأشخاص مما يؤدي بالتالي إلى التمييز على الأساس العرقي ضد الفلسطينيين. أضف إلى ذلك وجود ما يقرب 540 حاجزاً داخلياً ومتاريس طرق وغيرها من معيقات الحركة المادية التي تعيق تنقل الفلسطينيين داخل الضفة<sup>4</sup>. كذلك ينصب الجيش الاسرائيلي على امتداد شوارع الضفة الغربية المئات من الحواجز الفجائية ولقد أحصى مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية حوالي 256 حاجزاً متنقلاً في كانون أول 2013 على سبيل المثال. من جانب آخر تستخدم اسرائيل واحتلالها معيقات محسوسة مثل الكتل الترابية ومكعبات البطون والبوابات الحديدية والقنوات التي يتفاوت عددها من فترة لفترة، ففي عام 2012 تم إحصاء معدل 445 معيقاً محسوساً كل شهر. كذلك تخصص إسرائيل 65.12 كم من شوارع الضفة الغربية للاستعمال الحصري أو شبه الحصري للإسرائيليين وفي مقدمتهم المستعمرين، بالإضافة إلى حظر الفلسطينيين عن استخدام 72.6 كم من الشوارع داخل مدينة الخليل<sup>5</sup>.

على صعيد آخر شرعت اسرائيل عام 2002 ببناء جدار الفصل العنصري والذي يبلغ طوله 723 كم (أي أكثر من ضعف طول الخط الأخضر<sup>6</sup>)، ويقع 87% من مسار الجدار داخل أراضي الضفة الغربية وينتج عن ذلك وقوع 9.5% من أراضي الضفة الغربية بين الجدار والخط الأخضر. وبذلك يحتاج 11 ألف فلسطيني يقطنون في 32 تجمعاً تقع ضمن الأراضي الواقعة بين الجدار والخط الأخضر لتتصارع وترتيبات خاصة للعيش في منازلهم، مع العلم أن 80% من المستعمرين في الضفة الغربية تقع مستعمراتهم في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر مما يؤكد أن الهدف الأول والرئيس لبناء الجدار هو ليس "الحاجة الأمنية" بل ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية مما يقطع أوصال الضفة الغربية أكثر فأكثر. لغاية صيف 2014 تم الانتهاء من بناء 62% من مسار الجدار وما زال 10% قيد الإنشاء ويبقى 28% لم تشرع سلطات الاحتلال بالعمل بها. وأظهرت نتائج مسح في جزء من محافظة قلقيلية على سبيل المثال بأن عدد الدفيئات الزراعية الفلسطينية أنخفض من 247 دفيئة في عام 2003 إلى 149 دفيئة في عام 2010. وإذا تم استكمال بناء الجدار غرب مدينة بيت لحم كمثال آخر فإنه سيعزل المنطقة عن أراضيها الزراعية ويقلص كذلك قدرة ما يزيد عن 23 ألف شخصاً من المقيمين في 9 تجمعات سكنية فلسطينية على الوصول إلى مدينة بيت لحم كمركز رئيسي لخدمات الصحة والتعليم والأسواق والتجارة<sup>7</sup>. أضف إلى ذلك كل تبعات عمليات فصل العائلات الفلسطينية نتيجة لبناء الجدار.

4 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. "الأثر الإنساني لسياسات الاستيطان الاسرائيلية". ورقة حقائق. الأمم المتحدة. القدس الشرقية. كانون أول 2012. موقع الكتروني.  
5 مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. "قيود على حرية الحركة والتنقل". ورقة حقائق. القدس. آذار 2014. موقع الكتروني.  
6 كاريسيا، غرازيا، وليزا موناغان. جدار الضم والتوسع والنظام المرتبط به. رام الله: مؤسسة الحق، 2013. طباعة  
7 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. "الأثر الإنساني للجدار". ورقة حقائق. الأمم المتحدة. القدس الشرقية. تموز 2013. موقع الكتروني

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول 2013". السلطة الفلسطينية. رام الله. 2013. موقع الكتروني.  
2 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. "قطاع غزة: الأثر الإنساني للقيود المفروضة على تنقل الأفراد وحركة البضائع". ورقة حقائق. الأمم المتحدة. القدس الشرقية. تموز 2013. موقع الكتروني.  
3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "عدد المستعمرات والمستعمرين في الضفة الغربية حسب المحافظة". السلطة الفلسطينية. رام الله. 2013. موقع الكتروني

أما في القدس فقد أقدمت السلطات الإسرائيلية بعيد احتلال ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية عام 1967 وضم القدس على تنظيم سجل لسكان القدس الفلسطينيين فأدرجتهم ضمن فئة المقيمين الدائمين في إسرائيل شريطة أن يثبتوا فعلاً أنهم يقيمون في المدينة وأن يكونوا قد وُجدوا فيها إبان إجراء عملية التسجيل. وقد كان هذا بداية الطريق للتقليل من نسبة الفلسطينيين فيها، إذ قصرت حق الإقامة على الذين وُجدوا فيها أثناء مرحلة الإحصاء ليُستثنى تلقائياً المقدسيين الذين كانوا يقيمون في الخارج آنذاك بمن فيهم كل من كان مقيماً خارج حدود بلدية القدس التي أقرتها وزارة الداخلية الإسرائيلية في حزيران عام 1967، فكانت النتيجة عدم حصولهم على وضع المقيمين الدائمين وجرى حرمانهم من الإقامة في المدينة ولم يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم. فمنذ عام 1967 وحتى عام 2012 تم سحب 14,268 هوية مقدسي<sup>8</sup>. منذ ذلك الحين بات كل فلسطيني يغادر القدس ويقيم في مكان آخر مدة طويلة نسبياً سواء خارج حدود المدينة أو خارج البلاد يواجه خطر فقدان حقه المتمثل في الإقامة الدائمة في المدينة. وخصوصاً أن قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة 1974 يخول وزير الداخلية إلغاء الإقامة لأي شخص سواء كانت إقامته دائمة أم مؤقتة<sup>9</sup>.

أما في الداخل الفلسطيني المحتل فيقطن حوالي مليون ونصف فلسطيني ويحملون الجنسية الإسرائيلية ويعتبرون مواطنين في دولة إسرائيل. وبالرغم من ذلك تمارس إسرائيل سياسة التمييز العنصري في معظم المناحي الحياتية والتي تتضمن حرية الحركة والتنقل. فبحسب قانون المواطنة الإسرائيلي، فقد حاز على المواطنة كل من أقام داخل الخط الأخضر (فلسطين المحتلة عام 1948) في 14 يوليو 1952 (أي عندما أقرت الكنيست الإسرائيلي قانون المواطنة). هذا القانون أغلق الباب أمام اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى بيوتهم حتى هذا التاريخ، حيث تم منعهم من الدخول إلى حدود دولة إسرائيل كمواطنين أو سكان محليين. أي أنه، بلغ عدد العرب الحاصلين على مواطنة إسرائيلية في عام 1952، حوالي 167,000 من أصل 950,000 فلسطيني، هجر منهم أكثر من 700,000 خلال النكبة عام 1948. في عملية تطهير عرقي ممنهجة تم ممارسة انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل بشكل واضح ومباشر.

عند الحديث عن الداخل المحتل من المهم أيضاً تذكر كل السياسات الإسرائيلية التي تعمل على عزل الداخل عن المحيط الفلسطيني تماماً، وذلك من خلال قوانين ونظم تجرم الدخول إلى الضفة الغربية وغزة. من جهة أخرى تفكيك العائلات الفلسطينية المكونة من فلسطيني الداخل والضفة الغربية وما يحمله ذلك من معاناة قد تصل إلى حد امكانية سحب الهوية. كذلك فإن حوالي ٢٥% من الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني المحتل ينتمون إلى فئة المهجرين أو اللاجئين في الداخل وهم يمنعون من الرجوع إلى قراهم وأراضيهم حتى الآن ضمن شرعنة الحد من المساحة العامة التي يستطيع الفلسطينيون في إسرائيل من خلالها التحرك والتنقل. فقد تم، على سبيل

8 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. "معطيات حول تجريد حق المواطنة شرقي القدس". ورقة حقائق. القدس. آب 2013. موقع الكتروني

9 مجلة حوليات القدس. العدد 13- ملف القدس. مؤسسة الدراسات المقدسية: رام الله، صيف 2012.

المثال، الإعلان عن القرى المهجرة كمناطق عسكرية مغلقة وذلك بموجب أنظمة الطوارئ التي ورثتها إسرائيل عن الانتداب البريطاني والتي ما زالت سارية المفعول في إسرائيل ويتم تمديدها كل بضعة سنوات، والتي كانت بمثابة المرجعية القانونية للحكم العسكري- الذي استخدم خمسة من أنظمة الطوارئ الانتدابية المقدر عددها ب162. وكان على النحو التالي:

- أنظمة الطوارئ الانتدابية 110، 111، 124: مكّنت الحكم العسكري من التحكم والحد من حرية التنقل للمواطنين الخاضعين لسيطرته.
- أنظمة الطوارئ الانتدابية 125، 109: مكنتا الحاكم العسكري من منع دخول المواطنين إلى مناطق أعلن عنها أنها مغلقة. هذا الأمر أدى إلى منع عودة اللاجئين إلى بيوتهم وقراهم، حتى الذين بقوا في حدود إسرائيل وحصلوا على المواطنة والجنسية الإسرائيلية، لم يستطيعوا الرجوع أبداً. فعلى سبيل المثال فقد أصدرت محكمة العدل العليا الاسرائيلية قراراً عام 1951 يتعلق بأحقية رجوع أهالي قريتي إقرث وكفر برعم إلى قراهم واستلام املاكهم إلا ان القرار لم ينفذ حتى يومنا هذا خوفاً من ان تكون قرى إقرث وبرعم سابقة لإرجاع باقي اللاجئين وخصوصاً الذين بقوا في حدود اسرائيل. وبذلك فقد أُعتبر الفلسطينيون الذين تركوا منازلهم خلال فترة الحرب عام 1948 (النكبة) لكنهم بقوا ضمن ما اصبح اليوم دولة اسرائيل، على أنهم "الغائبين الحاضرين"، وتم رفض السماح لهم بالعودة إلى منازلهم التي صُودرت منهم وسُلمت إلى ملكية الدولة أسوة بمتلكات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات.

أما بالنسبة للمكانة القانونية للاجئي الداخل الفلسطيني المحتل، فقد منعت السلطات الاسرائيلية لاجئي الداخل (المهجرين) من العودة إلى ديارهم وصادرت أراضيهم وأملاكهم والتي تقدر بحوالي 300 ألف دونماً من الأرض. بحسب القانون الاسرائيلي يعتبر المهجرين غائبين، رغم بقائهم في أرضهم لمجرد خروجهم من قراهم. وما يجدر ذكره أنه تم سنّ نحو 30 قانوناً تم من خلالها تحويل الأراضي الخاصة والتي كانت بأغلبها عربية إلى أراض خاضعة لملكية الدولة. وبالتالي وبموجب أنظمة الطوارئ للأملك الغائبين لسنة 1948، وضعت أملاك اللاجئين تحت تصرف "القيّم على أملاك الغائبين". ووفق هذه الأنظمة تعريف الغائب يشمل أيضاً المهجرين. ولقد مُنحت "للقّيم على أملاك الغائبين" سلطة مؤقتة للتصرف بشأن التصرف في هذه الأملاك. ولأجل إضفاء الصبغة القانونية من أجل فرض السيطرة الكاملة على هذه الأملاك سنّ عام 1950 "قانون أملاك الغائبين" ويخول هذا القانون "القيّم" بحرية التصرف في هذه الأملاك إلا اذا اثبت الغائب أنه لم يكن غائباً وهو أمر شبه مستحيل.

إضافة إلى ذلك يتم تحديد حركة الفلسطينيين من خلال محاولات فرض مخططات سياسية تهدف إلى مصادرة الأراضي وإلى تجميع السكان الفلسطينيين في تجمعات سكانية محددة مثل مخطط برافر الذي يهدف لمصادرة أراضي النقب وتحديد حركة السكان. أضف إلى ذلك مخطط "تهويد الجليل" الذي يهدف إلى زيادة عدد السكان اليهود في منطقة الجليل الذي يعتبر أكبر التجمعات

الفلسطينية في الداخل من خلال مصادرة الأراضي وبناء مستعمرات تمنع السكان الفلسطينيين من السكن بها أو الاقتراب منها. إضافة إلى فرض سياسات تعسفية وخانقة على حرية التنقل والحركة للأزواج المختلطة والتي يكون بها احد الأطراف من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967. ما يجدر ذكره أن إسرائيل قد قامت بتقسيم الفلسطينيين في الداخل المحتل حسب المناطق الجغرافية (النقب والمثلث والجليل) والتعامل معهم على أنهم وحدات منفصلة وخاصة خلال الحكم العسكري الممتدة من عام 1948-1966.

### عن الهوية الفلسطينية وشرذمتها

كما ذكرنا آنفاً، يؤثر انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل على العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكفلها القانون الدولي، بما في ذلك الحق في التعليم، والحق في الوصول إلى الرعاية الصحية، والحق في الزواج وإنشاء الأسرة، والحق في العمل، والحق في الغذاء، والحق في حرية العبادة. ولجدار الفصل العنصري بشكل خاص وغيرها من أوجه السياسات الاستعمارية للاحتلال بشكل عام أثر جسيم على كل الحقوق والحريات. كذلك فقد أثر انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل على تواصل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل الفلسطيني وقطاع غزة والضفة الغربية، مما خلق العديد من الحواجز النفسية واستند للتعامل وفق صور نمطية والتي بدورها أثرت على شرذمة الهوية الفلسطينية الجامعة في حيزات مبتورة تمنع توحيد الخطاب والعمل الجماعي. وبالتالي فقد أصبحت الهوية الوطنية الفلسطينية مشرذمة ومشتتة ما بين المطالب الآتية لكل مجموعة وخصوصيتها وما بين الخطاب العام الفلسطيني.

من أهم ما توصلنا إليه هو محاولة تحديد الهوية الفلسطينية ضمن الحدود الجغرافية وبروز الهوية المناطقية على الهوية الوطنية لنسمع أكثر وأكثر "أنا غزاوي" أو "ضفاوي" أو من "الداخل" كعامل أساسي في التعريف عن النفس وهو في الحقيقة أمر طبيعي في ظل الظروف الراهنة التي تفصل أجيال فلسطينية كاملة عن بعضها البعض، إضافة لانعدام إطار تمثيلي جامع يشدد على الهوية الوطنية الفلسطينية كسقف لجميع الهويات الثانوية. وبالتالي فإن ضعف الهوية الفلسطينية الجامعة وشرذمتها فتحت باب الخلافات الداخلية الفلسطينية على مصراعيه. وقد استخدمت إسرائيل واحتلالها سياسة "فرق تسد" من خلال "منح امتيازات" حسب "نوع بطاقة الهوية"، حيث توهمنا أن من يحمل الجنسية الإسرائيلية له حقوق مدنية وأن من يحمل البطاقة الزرقاء يملك حقوقاً أكثر ممن يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة. السياسة الإسرائيلية تقوم ببناء هذا الوهم الهرمي بناءً على التقسيمة الجغرافية. هذا البناء والذي يمس دون أي شك بهويتنا الفلسطينية الجامعة يحوّل النقاش إلى "من هو الفلسطيني ومن هو الضحية- هل هو "الضفاوي أم الغزاوي أم الداخل" بينما جميعهم هم أبناء الشعب الفلسطيني وهم ضحية الاحتلال والسياسات المنبثقة عنه.

### استنتاجات وتوصيات

في ظل تزايد انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل وصمت المجتمع الدولي، تقترح هذه الورقة السياساتية ما يلي:

- ضرورة التشبيك والتنسيق مع المؤسسات الحقوقية والدولية بما في ذلك مؤسسة الحق ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل توثيق انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل وتقديم هذه الحالات على شكل ادعاءات للجنة حقوق الإنسان. ويجب أن تكتب الشكوى باللغة الانجليزية أو الفرنسية أو الاسبانية أو الروسية، وأن تتضمن الشكوى كافة المعلومات ذات الصلة بما في ذلك وصف عن المدعي وترتيب الأحداث وكافة محاولات المدعي لمناهضة انتهاك الحق وتحديد ما هي الحقوق المدنية و/أو السياسية المنتهكة من وجهة نظر المدعي.
- العمل على مطالبة لجنة حقوق الإنسان والتي ترصد انتهاكات الدول الأعضاء للحقوق التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تحمل الصفة الإلزامية، على الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان التي نص عليها العهد بشكل صارخ. يتم العمل على ذلك من خلال إطلاق عريضة للتوقيع على موقع [www.avaaz.org](http://www.avaaz.org) وتحديد عدد الجمهور المستهدف ويتم في النهاية رفعها إلى لجنة حقوق الإنسان كأداة ضغط.
- كتابة رسالة حول أوجه وتجليات انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل وأثره على التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني كأداة ضغط لمناهضة الحق في حرية الحركة والتنقل ويتم العمل على جمع أكبر عدد من التواقيع عليها من عدد من الجهات الدولية بما في ذلك نقابات العمال واتحادات المعلمين والمؤسسات الحقوقية والمؤسسات الدولية ليتم إرسالها لمجلس حقوق الإنسان وذلك لحثه على وضع إسرائيل في موقع مسائلة على فرض حصار على غزة كوسيلة للعقاب الجماعي وبناء جدار الفصل العنصري والبناء والتوسع الاستيطاني ونصب الحواجز الدائمة والمتنقلة وسحب الإقامة من الفلسطينيين الذين يقطنون في القدس واعتبار سفر الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني إلى الدول العربية "تخابر مع العدو" وكافة الوسائل الاستعمارية التي ينتهجها الاحتلال بهدف تفرقة أبناء الشعب الواحد وتقطيع أوصاله في كتونات معزولة.
- عقد اجتماعات مع الجهات التي تتم تعبئتها في الخارج للانضمام لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات من إسرائيل وفرض العقوبات عليها.



## نحو هوية وطنية جامعة تتحدى الحيز المبتور وتواجه انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل

### لمحة عامة

تهدف هذه الورقة السياسية لعنونة الخطوات الواجب اتخاذها لتحدي الحيز المبتور ومناهضة انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل والذي يؤثر على إمكانية التواصل بين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم. بصيغة أخرى: كيف لنا كفلسطينيين إعادة الاعتبار لهويتنا الوطنية الجامعة. ويكمن التحدي الأساسي في كيفية خلق إطار مؤسساتي جامع لإعمال واحراز الحق في حرية الحركة والتنقل وصون ورغد الهوية الفلسطينية الوطنية الجامعة بما يستجيب للتغيرات المتسارعة ويؤسس لمرحلة جديدة للمستقبل يكون عمادها الشباب الفلسطيني وتطلعاتهم. وبالتالي وعبر تقديم أربع توصيات سياسية رئيسية تسعى هذه الورقة لخلق تأطير " للعمل في الميدان " عبر حملات مشروع " الشباب الفلسطيني: معاً من أجل التغيير " وجهود المناصرة والضغط من أجل الانضمام لبوتقة أكبر من الجهود تسعى لإصلاح مستوى التمثيل الفلسطيني عن طريق خلق جسم موحد يحدد ماهيته بشكل رئيسي الشباب أنفسهم ويجمع الكل الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم على مستوى القرار والتخطيط والهوية.

### منهجية الورقة

عملت المجموعة المكونة من شباب فلسطيني موزع ضمن الأطر الجغرافية المختلفة والتي ضمت الداخل الفلسطيني المحتل والضفة الغربية وقطاع غزة كمجموعة عمل موحدة. عمل الفريق الشبابي أولاً على مراجعة الأدبيات المتعلقة بتشكيل الهوية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في ذلك، وثانياً قام أعضاء الفريق بتطوير مجموعة من الأسئلة وطرحها على ثلاثة مستويات في المناطق الثلاث للتواجد الفلسطيني في داخل حدود فلسطين التاريخية: المستوى الجماهيري والقاعدي المحلي، المستوى الحزبي، والمستوى المؤسساتي. تم اختيار المستويات الثلاث هذه لأنها تشكل العمود الفقري لأية حالة تغييرية وكذلك من أجل الوقوف عن قرب على التباينات والاختلافات فيما يُعنى بالهوية و شذمتها أو وحدتها من وجهة نظر الفاعلين المختلفين. لا تهدف هذه الورقة لتبيان الحلول فيما يتعلق بأزمة الهوية وتشذمتها مع أنها تقدم مجموعة من التوصيات السياسية ولكنها تسعى للمحاجة بأن غياب الإطار المؤسساتي الجامع في التعريف بالحق في حرية الحركة والتنقل والدفاع عنه بل وإعماله وإحرازه، له تأثيرات سلبية وهذامة على الهوية الوطنية الفلسطينية.

### ماهية الهوية

تعرف الهوية باعتبارها شعوراً جمعياً لأمة أو لشعب ما يرتبط ببعضه مصيراً ووجوداً، حيث الهوية

هي مجموع السمات الروحية والفكرية والعاطفية الخاصة التي تميز مجتمعاً بعينه وطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات وطرائق الإنتاج الاقتصادي والثقافي. يعتبر الكثيرون أن الهوية الفلسطينية بدأت بالتبلور على شاكلتها الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر وتؤكد الدلائل بأن الهوية الفلسطينية تبلورت بشكل أوضح وأخذت منحى معين منذ مطلع القرن العشرين مع توالي الاحتلال والحقب الاستعمارية. وبالتالي فإن الوصول لتبلور سياسي للهوية الوطنية كشعور جمعي ومؤسسات كيانية ليس بالعمل الميكانيكي أو التلقائي، وإنما هو نتاج لعمليات عدة تمتاز بالتعقيد والديمومة لسنوات طويلة تتشابك فيها عوامل كثيرة وأطراف عدة ومتغيرات مختلفة حتى تنضج وتتبلور. ففي عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي بشكل خاص ظهرت التعبيرات السياسية والاجتماعية عن الهوية كالأحزاب والمؤسسات النقابية والاتحادات والجمعيات ووسائل الصحافة والإعلام وغيرها.

وقد كان أحد أهم نتائج وربما انجازات تاريخ النضال الوطني الفلسطيني المعاصر هو بناء مقومات الهوية الوطنية: التعبير السياسي الكياني وسلسلة من المؤسسات الشعبية والرسمية والاجتماعية والنقابية، دون نسيان التعبيرات الثقافية والفنية، والبرنامج الوطني الشامل. بالإضافة إلى سياسات الاحتلال في شردمة الهوية، بدأت هذه الانجازات بالذوبان والتبخر مع توقيع اتفاقية أوسلو وما حملته من تفكيك واحتواء للعنوان السياسي الأبرز وأحد أهم المقومات للهوية الوطنية: منظمة التحرير الفلسطينية. تتضح نتائج التفكيك والاحتواء للعيان من خلال رؤية ومعايشة حالة التشرذم والتفكك في العلاقة بين الفلسطينيين في الوطن وأولئك الذين ينتظرون العودة في الشتات. فعلى مر العقود كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي العنوان الجامع للفلسطينيين، ببرنامجه وميثاقها ومؤسساتها، وبالتالي كانت وحدة الفلسطينيين، كشعب موحد في الداخل والخارج، من أبرز مقومات بناء الهوية الوطنية. حقيقة اليوم تفيد أن التباعد بين المكونات المتعددة للشعب الفلسطيني يتزايد أكثر فأكثر، فيما بدأ فلسطينيو الخارج بالبحث عن آليات تمثيلية لهم تطرح مهمم الأساس في ظل تراجع وتفكك آليات المنظمة واهتمامها بهم.

وبالتالي فإن الضعف والترهل ومن ثم الغياب لمؤسسات فاعلة وممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية أفقدها قدرتها على الإيفاء بواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني إلى أن أصبح شعار " المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني " لا يتعدى كونه جملة فارغة من محتواها. وهذا بالطبع انعكس على الاتحادات المنبثقة عن منظمة التحرير وأدى إلى تعطيلها وسلبها دورها الريادي في قيادة الشعب الفلسطيني. إذ تحولت معظم أو العديد من الاتحادات في الداخل من منظمات جماهيرية مهنية إلى مؤسسات مجتمع مدني بعد مرحلة أوسلو، وتحولت الاتحادات الفلسطينية في الخارج إلى هياكل مفرغة من محتواها فاقدة للشرعية التي أفرتها لوائحها الداخلية تتقاسمها الحالة الفصائلية. وهذا بدوره أدى إلى ضعف هذا الإطار الجامع " منظمة التحرير واثباتاتها " وعدم قدرته على تلبية تطلعات الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم. بعض الأمثلة على هذه الاتحادات تشمل: اتحاد الشبيبة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الاتحاد العام

للصحافيين والكتاب الفلسطينيين، الاتحاد العام للمعلمين، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الحركة الكشفية الفلسطينية، والاتحادات الرياضية.

### انتهاك اسرائيلي مستمر

هذا الغياب للإطار الجامع للفلسطينيين ترافق مع استمرار الانتهاكات الاسرائيلية فيما يتعلق بحرية الحركة والتنقل ومنع سلطات الاحتلال تواصل الفلسطينيين مع بعضهم البعض بوسائل شتى. فعلى سبيل المثال وفي خرق واضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية تستمر اسرائيل في فرض حصار شامل ومشدد على قطاع غزة وتستمر في عزل القدس وتهويدها وتفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وتحول الضفة الغربية إلى معازل بواسطة جدار فصل عنصري وخمسائة حاجز ومستعمرات يهودية مخالفة للقانون الدولي وتمنع اجراءات "لم الشمل" وتحاسب وتراقب الفلسطينيين في الداخل المحتل في تواصلهم مع باقي الفلسطينيين والعرب بشكل عام، إلى جانب التمييز في إعطاء الحقوق (مع التوقع بإيفاء الواجبات على حد سواء) للفلسطينيين في الداخل الفلسطيني، بما في ذلك الحق في التعليم والحق في السكن. هذه بعض الأمثلة فقط للحواجز البنيوية ولكن أيضاً النفسية التي تخلقها منظومة الاحتلال، وما (حملة متكررين) إلاّ مثالاّ واضحاّ لضرورة تحدي هذه السياسات التي تهدف بالأساس لخلق حالة من الفصل المستمر بين الفلسطينيين.

هذا الانتهاك المستمر للحقوق الفلسطينية يتعارض بالأساس مع الحق في حرية الحركة والتنقل والسفر وهذه الحقوق هي من الحقوق الأساسية المكفولة للإنسان بموجب القانون الدولي. فقد أشارت المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى هذا الحق بشكلٍ صريحٍ وواضح، حيث نصت الفقرة (1) من المادة (13) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن "لكل فرد حرية التنقل، واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة". وأكدت الفقرة (2) من نفس المادة على أنه "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد، بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه". كما نصت المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما، حق حرية التنقل فيه، وحرية اختيار مكان إقامته". وأكد العهد على أن "لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده والعودة إليها"، وأضاف أنه لا يجوز تقييد حرية الحركة والتنقل بأية قيود، غير تلك التي ينص عليها القانون، مشدداً على أن تلك القيود يجب أن تكون ضرورية لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحرّياتهم. كما رفض العهد حرمان أي شخص تعسفاً من العودة إلى بلده.

تدرك اسرائيل أن أحد عناصر القوة للفلسطينيين هي وحدتهم وبالتالي تعمل جاهدة على إدامة حالة الفرقة والتشتت والتشردم وتغذيها بطرق ووسائل شتى. ولكن من واجبنا أيضاً وفي إطار النقد والنقد الذاتي أن نواجه الحقيقة بأن الفلسطينيين أنفسهم أيضاً يديمون هذه الفرقة وما الانقسام الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس إلاّ مثالاّ صارخاً على ذلك. فالشباب بهذه

الحالة مسؤول أكثر من غيره لمحاسبة كلا الطرفين لإدامة الانقسام وتعزيز حالة التشردم والانشقاق والتأثير سلبياً وجوهرياً على الهوية الفلسطينية الجامعة. والشباب مطالب أيضاً ليس فقط بمحاسبة المسؤولين عن الانقسام وإنما أيضاً بجسر الهوة التي خلقتها الانقسام على مر السنين بين أبناء الشعب الواحد.

### كيفية نسج الفلسطينيين لعلاقاتهم وتواصلهم

في معرض نقاش ماهية الهوية فئمة تباينات وتداخلات عدة. إذ يرى البعض أن الهوية الوطنية تبلورت في رحم الصراع مع المشروع الصهيوني وعلى الضد منه تبلورت كشعور جمعي ومؤسسات كيانية. فالهوية تشكلت في خضم صراع مرير خاضه الشعب الفلسطيني مع المحتل لإثبات وجوده وهويته الوطنية. وبالتالي لم يكن يحتاجها الشعب الفلسطيني الحامل لهوية عربية تاريخية لولا الهجمة الصهيونية الاستيطانية الاحلالية، التي استدعت الهوية الوطنية. فالهوية الفلسطينية هي نضالية في جوهرها وقد تصبح مهددة بالإلغاء اذا تخلت عن طابعها النضالي. بينما يرى البعض الآخر أن الخطاب الديني لبعض الحركات الاسلامية كأساس للصراع مع المحتل دور في إلحاق الضرر بالهوية الوطنية على أساس أن الهوية الدينية تفتيتية والوطنية تجميعية. فتقسيم الشعب لهوية دينية وصبغ النضال ضد المحتل بتلك الصبغة سيقود لتفكيك ممنهج للهوية الوطنية وتحويلها لهويات دينية وطائفية وما يتبعه من تبعات عائلية وعشائرية وهذا ما سعى اتفاق اوسلو وسلطته لتعزيزه.

فريق ثالث يرى أن (مدرسة التطبيع) هي من أخطر ما يحدث للهوية الفلسطينية. فالدعوة للتعايش مع الاحتلال والتغاضي عن التطهير العرقي إبان النكبة والمستمر لهذا اليوم بأشكال مختلفة يسلب الهوية الوطنية ويملي هوية جديدة تسعى للتعايش في ظل اضطهاد واحتلال ونظام تفرقة عنصري. من دون شك فخطاب "الجار الاسرائيلي" والذي قدمت به أوسلو بقوة أسس لمرحلة التطبيع هذه والتي تضر بكينونة وهوية الكل الفلسطيني. هذا ينطبق بشكل أكبر على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 فيواجهون تحدياً آخر. إذ أن أحد الأسباب التي ساهمت في تشكيل هويات مختلفة بمختلف المناطق الجغرافية هو فرض التجنيد الاجباري وفصل المناهج التدريسية وخلق قوميات مستندة على الاختلاف المذهبي. أضف إلى ذلك بأن بعض الأحزاب والحركات العربية في الداخل المحتل تحاول فرض برامجهم على المواطن على أساس التعايش والتكيف مع واقع الكيان الصهيوني، إلى حد تغيبهم للدور المناط بالفلسطينيين في حركة التحرر الوطني. هذا على عكس أحزاب أخرى رفضت التعايش والإقرار بشرعية الكيان ولكن دون تمكنها من صياغة برنامج عملي يهتم بمطالب الناس المطلبية والحياتية والتي قد تكون ساهمت في تقويض الهوية الوطنية. وبالتالي فالتحدي يكمن في كيفية الخروج من إطار (الشعار بالرفض) للعمل من أجل خلق البديل الوطني العملياتي وربما البراغماتي على المنظور القريب ولكن الرديكالي على المستوى الأبعد. هذا سيغلق الطريق بوجه كل أولئك الذين يحاولون طمس الهوية الفلسطينية لفلسطيني الداخل على وجه الخصوص وابعادهم عن حقهم

في الحرية والاستقلال وذلك بالتركيز على مواطنهم لإسرائيل. فتقسيم نضال الشعب على أساس داخل وخارج ومواطنين في دولة الكيان دون الربط بين جميع أجزاء الجسد الواحد والتمسك بوحدة المصير هو مساهمة في شرعنة الاحتلال وتمزيق للهوية الوطنية الفلسطينية. هذا كله سيساهم في عنونة الخلل في النسيج السياسي الفلسطيني خصوصاً والعربي عموماً والذي يشارك بعدم اهتمامه بالقضية ونقل مشاكلها وواقعها دور في زيادة الطمس وتهويد الهوية الفلسطينية العربية الجامعة.

أحد الأسئلة الأخرى التي يجب أن تُطرح تتعلق بكيفية نسج الفلسطينيين لعلاقاتهم وتواصلهم مع بعضهم البعض في الواقع الحالي في سياق الحيز المبتور والحصار والشتات وما هي رؤية الفاعلين المختلفين لنسج أفضل للعلاقات؟ من خلال المقابلات التي أجراها الفريق الشبابي مع العديد من الشباب يظهر جلياً أن الحواجز العينية والمادية التي فرضها الاحتلال قد تحولت أيضاً إلى حواجز نفسية، وهنا تكمن الخطورة. فالغالبية العظمى من الشباب الذين تمت مقابلتهم لم يزوروا الضفة الغربية أو الداخل المحتل إن كانوا من غزة والعكس صحيح، والكثير لا يملكون أي نوع من العلاقات مع الفلسطينيين الآخرين في أماكن أخرى غير مناطق سكنهم. إلا أن شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة في السنوات الأربع الأخيرة قد سهّلت عملية التواصل الإلكتروني كخطوة للتواصل المادي والعيني. ما يميز هذا التواصل أنه في كثير من الأحيان يكون ذو طابع رومانسي، ولا ضيّر في ذلك لأنه جزء من الحلم بالتلاحم والتكامل إلا أن التحدي يكمن في كيفية تحويل هذا الطابع الرومانسي إلى طابع عملي يرسخ التواصل على الأرض بالنشاطات والفعاليات المشتركة وليس فقط عبر محادثات السكايب والفيديو كونفرنس والتبادل الإلكتروني للرسائل. ومن هنا تكمن أهمية المشاريع التي تعمل على كسر الحواجز لبناء هوية وطنية جامعة تعمل على صهر الكل الفلسطيني في بوتقة واحدة للنضال.

ومما لا شك فيه فإن نمو الحركات الشبابية في الأرض المحتلة بعيد الثورات العربية (الربيع العربي) وتصاعد وتيرة وشعبية وتأثير الحملة الوطنية-الدولية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها، بالإضافة إلى النمو المتزايد في شعبية الدولة الواحدة (بغض النظر عن التفاصيل هنا) وتأثير "الصراع العربي-الصهيوني" في قالب التمييز العنصري والابرتايد، وتكرار الاعتداءات على قطاع غزة والتفاف الجُل الفلسطيني حول المقاومة بمعناها الواسع، كلها عوامل تساعد على دمج الفلسطينيين كوحدة واحدة. السؤال الذي يطرح والتساؤل الذي طُرح في المقابلات التي أجراها الفريق الشبابي يتعلق بكيفية وتوقيت فرز الحركة الوطنية لقيادة ملتزمة بشعبها تتحدث باسم الكل الفلسطيني وليس باسم حركة أو حزب أو سلطة لكانتونات/معازل. رؤية الشباب تتمثل بأحد أشكالها في خلق إطار شامل للنهوض بالحركة الوطنية ومستوى التمثيل ورفد كوادرات النضال الفلسطيني بجيل شاب يملك المساحة السياسية والسياساتية للتغيير. التحدي الإضافي يكمن في كيفية تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة على أرض الواقع.

من خلال المقابلات التي أجريت مع الشباب تبين أن الشباب في قطاع غزة والضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل ينظرون إلى بعضهم البعض كجزء أصيل من الوطن وكجزء لا يتجزأ من الحق الفلسطيني. أما على صعيد تعريفهم للهوية فقد أشارت المقابلات مع الشباب في غزة لارتباط مفهوم الهوية بالموروث الثقافي وكذلك الانتماء للأرض والوطن، كذلك فقد ظهرت كلمة لاجيء ضمن التعريفات المتعددة للهوية كارتباط بين البلاد الأصلية للشباب والوطن الذي يعيشون فيه. أما في الضفة الغربية فقد أظهرت المقابلات ارتباط مفهوم الهوية لدى الشباب المستطلعة آرائهم بالأرض والوطن والتاريخ، مع ظهور بعض الحالات التي لم يستطع فيها الشباب التعبير عن هويتهم، كذلك تجلت روح الانتماء للقدس بشكل خاص وحاد بالتعريف عن الهوية كمقدسي أو مقدسية، وكذلك كان هناك حالات ربط وثيق ما بين الدين والهوية. أما في مقابلات الداخل المحتل فقد ارتبط مفهوم الهوية بالامتداد العربي والعروبي حيث عرف معظم بأنه فلسطيني/ة عربي/ة مع تقديم إحدى الكلمتين على الأخرى أو تأخيرها.

كذلك فقد أشارت المقابلات إلى محاولة بعض المؤسسات ربط شراكات استراتيجية بين مختلف أماكن التواجد الفلسطيني في حدود فلسطين التاريخية، إلا أن الصورة لم تكن مشابهة في حالة الأحزاب السياسية والتي ادعت بأن ثمة عراقيل ومحددات قانونية أو جوانب لوجستية وتنظيمية تمنع التواصل الحزبي العابر للعراقيل الإسرائيلية. ولكن في ظل مجتمع استند إلى الأحزاب السياسية على مر العقود والتي كانت عابرة للقارات وليس فقط للحدود الإسرائيلية يستوجب على الشباب الفلسطيني مشكلة دور الأحزاب السياسية قاطبة في خلق المساحة السياسية الجدية وتأثير ذلك على الهوية الوطنية الجامعة.

### اتفاقية أوسلو وأزمة الهوية

شكلت اتفاقية أوسلو وما نتج عنها من نظام سياسي تغييرات جذرية في المجتمع الفلسطيني، والتي اثرت على كافة مجالات حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تبع ذلك من إلحاق ضرر بمقومات الهوية الوطنية. كبديل لمنظمة التحرير، وإن كان الادعاء غير ذلك، نشئ نظام السلطة الفلسطينية كنظام يخضع في نهاية الامر للسيادة الاحتلالية الإسرائيلية الشاملة مكيلاً بثقل الاتفاقيات والتفاهات الأمنية. وبالتالي فإن أهم ما قامت عليه اتفاقية أوسلو هو تفكيك العنوان السياسي الكياني للشعب الفلسطيني كمقوم أساسي للهوية الوطنية، وما نتج عنه من تباعد بين الفلسطينيين في الداخل والشتات والذي بدأ يبحث عن ممثل جامع بعد ان كانت منظمة التحرير هي الجامع للفلسطينيين كشعب واحد.

فبعد اوسلو نشطت الهياكل المنحدرة كالهياكل الجهوية والعشائرية والعائلية والطائفية وانتشرت بسرعة بالمجتمع إضافة إلى الأنظمة الزبائنية والريعية التي خلقتها السلطة الفلسطينية وما تبعه من سياسات لفرض واقع مخالف في العلاقة مع المحتل كآخر وجار لنا واللقاءات التطبيقية بكافة اشكالها. فالعوامل السابقة مجتمعة ساهمت في تقويض الهوية الوطنية، ناهيك عن بعض

المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني الممولة من الخارج والتي لا تحمل رؤية موحدة وطنية وإنما تخضع لما يمليه عليها الممول. وكنتيجة فعلية لاتفاقية أوسلو وإطارها العام فقد تم تأجيل الحديث عن المكونات الاساسية للقضية الفلسطينية المتمثلة باللاجئين والقدس والحق في تقرير المصير. هذه هي بعضاً من نقاط الالجماع الوطني والتي شكلت على مدار السنين وجهات رئيسية في الهوية الوطنية الفلسطينية.

### تشكيلات واحتياجات للحفاظ على الهوية وتعزيز التواصل

أحد الأسئلة الجوهرية التي ما زالت بحاجة لإجابة تتمثل بماهية التشكيلات التي يرتئها الفلسطينيون التي من الممكن البناء عليها في الحفاظ على الهوية وتعزيز التواصل. تحاج هذه الورقة السياساتية أنه ثمة حاجة لإيجاد جسم واحد يضم كافة الفاعلين والفاعلات ونسج جسر التواصل فيما بينهم سواء إلكترونياً أو عبر وسائل الاتصال المختلفة أو عبر الواقع. أحد أبرز الاقتراحات العملية في هذا الإطار -وإن كان اقتراحاً طموحاً- يتمثل في السعي إلى عقد مؤتمرات بهدف جمع كافة الفاعلين والفاعلات بهدف التقارب والتعارف والتشاور والوصول إلى رؤى مشتركة وأهداف وغايات تخدم المستوى الوطني والمجتمعي على حدٍ سواء. تعزيز التواصل يمكن أن يحدث عن قرب أو عن بعد باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي كافة. وبالتالي فإن هكذا اقتراح يقتضي إقامة الندوات والورش والمؤتمرات الشبابية العامة واللقاءات الكبيرة التي تجمعهم بمختلف توجهاتهم والعمل على النواحي الإيجابية وترك ما يمكن أن يُفرّق الجموع، وذلك بشكل مستمر ودوري، من أجل تعزيز حرية الرأي والتعبير ومواجهة الاحتلال بكل مكوناته ودحره للحفاظ على مقدرات الشعب الفلسطيني. فثمة حاجة إذن للتخطيط لبرامج مشتركة تجمع الشباب الفلسطيني حول الهوية الفلسطينية. وكاقتراحات عملية إضافية من أجل تحويل الهدف من شعار إلى تطبيق فإن هذا يقتضي التالي على سبيل المثال لا الحصر:

- تنمية وتطوير قدرات وإبداعات الشباب عبر الفرق المتخصصة.
- تعزيز مبدأ المشاركة والعمل التطوعي بين الشباب.
- دعم المبادرات والأفكار الشبابية وتطويرها.
- تعزيز المشاركة والترابط بين المؤسسات الشبابية.
- تبادل خبرات شبابية محلية وإقليمية ودولية.
- تنفيذ أنشطة صحية واجتماعية ورياضية شبابية.
- تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار.
- تفعيل دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.
- تقديم الاستشارات للجهات المختصة بفئة الشباب (مؤسسات، مدارس، مراكز، أفراد).
- إعداد الشباب لشغل الأدوار الريادية في الدولة والمجتمع.
- تقديم برامج ومشاريع تخدم الشباب لتساعدهم في بناء قدراتهم وتوهمهم لسوق العمل

- خلق فرص عمل متكافئة للشباب واحترام كرامتهم الانسانية.
- وضع برامج ومشاريع من شأنها تعزيز صمود الانسان الفلسطيني ووضع وثيقة يجمع عليها الكل الفلسطيني تتبع منهجية وطنية للعمل.
- العمل على رسم الخطط الاستراتيجية التي تسهم في تطوير الشباب وحل مشكلاتهم والتحديات التي تواجههم.
- التنسيق بين مختلف الجهات والشخصيات العاملة مع الشباب على مستوى العالم من خلال تبادل الخبرات والاستفادة منهم في مختلف المجالات الشبابية.
- تحديد نسبة ( 30% على سبيل المثال ) لمشاركة الشباب في الهيئات المحلية وبكافة المؤسسات.

### توصيات سياساتية

- إن الهدف الأسمى والذي نسعى للوصول إليه هو إيجاد إطار مؤسساتي جامع قادر على الدفاع عن حرية الحركة والتنقل والدفاع عنها وصولاً إلى إعادة لم شمل الهوية الفلسطينية. ونحن نرى أن ثمة أربع خطوات تلزم من أجل فعل ذلك:
- إعادة تفعيل منظمة التحرير كإطار جامع للكل الفلسطيني بحيث يتم اصلاح كافة مناحيها للقدرة على الدفاع عن الحقوق. هذا يتطلب المضي للأمام بمسار المصالحة الوطنية وإعادة تفعيل الأنشطة المشتركة بين مكونات الشعب الفلسطيني وتوحيد الجهد الفلسطيني اتجاه القضايا الوطنية العامة. ومع إدراكنا للخلافات المتوقعة حول التمثيل في بنية المنظمة إضافة إلى الخلل البنيوي في منظومتها، إلا أن الرغبة والتعطش الشعبي تجاه إعادة الدور الريادي للمنظمة هو الحافز الأساسي للسير في هذا الاتجاه ودعمه. ولا بد أن يكون للشباب دور فاعل في هذا الجهد يبدأ بتشكيل مجموعات ضغط شبابية على صناع القرار لإعادة تفعيل منظمة التحرير على أسس جديدة تراعي التغيرات البنيوية التي حدثت على مدار العقدين الماضيين وتعمل على رفعة حالة الترهل الوطني وانحطاط المشروع السياسي الفلسطيني وتعمل على فرز قيادة جديدة تحمل أفكار مستجيبة لتطلعات الجماهير وتعمل على وحدة الكل الفلسطيني وليس على تفرقتهم كم فعلت وتفعل السلطة الفلسطينية.
  - تشكيل ائتلاف مؤسساتي يضم مؤسسات غير حكومية من مناطق التواجد الفلسطيني يعمل كمظلة للدفاع والمطالبة بحق حرية الحركة والتنقل من أجل لم الشمل الفلسطيني. لدى هذا التحرك، والذي من الممكن أن يتعارض ويتصادم مع توجهات الحكومة/السلطة الفلسطينية، القدرة لإشراك ودمج فلسطيني الداخل المحتل أفراداً وجماعات في حال ادّعت القيادات الحزبية والحكومية محدودية عملها في ظل اتفاقيات وتفاهات السلام الموقعة مع اسرائيل.
  - تشكيل إطار شبابي مجتمعي يضم في طياته الكل الفلسطيني ويشكل حالة للدفاع عن القضايا الوطنية. وهذا يعني بأن يكون الشباب قادة التغيير وروّاده. هذا الأمر يتطلب تعلم الدروس من التجارب السابقة خاصة فيما يخص التجارب الشبابية في السنوات الثلاث الأخيرة. التحدي الأكبر يكمن في كيفية استدامة وديمومة هذا الاطار الشبابي وكيف يحصل على التأييد والشرعية الشعبية.

• تشكيل مؤسساتي مجتمعي وطني يكمل دور منظمة التحرير وينفذ أنشطته في أماكن التواجد الفلسطيني على شاكلة بيت الشرق في القدس وبذلك يكون العمل الوطني أكثر تكاملاً وانسجاماً.

وبالتالي فإن الضرورة الملحة تستدعي وجود إطار جامع لأي مجتمع لتبني قضاياها والدفاع عنها بحيث يشكل هذا الجسم الإطار الشعبي الفلسطيني العام بكل ألوانه و فئاته فهو يشكل الوعاء الكبير الذي يستوعب الجميع مهما تعددت مشاربه والحاضنة التي تتيح لكل فرد مشاركة القضايا الوطنية والدفاع عنها.